بسم الله الرحمن الرحيم

اقتصاد أفغانستان

و١٢ عاماً من الحرب

إعداد/ توفيق غانم



معهد الدراسات السياسية
إسلام آباد - باكستان
INSTITUTE OF POLICY STUDIES
ISLAMABAD - PAKISTAN

الطبعة الأولى جمادى الأولى ١٤١٢هـ - نوفمبر ١٩٩١م

معهد الدراسات السياسية - القسم العربي - إسلام آباد - باكستان

تليفون: ٨٢٦٠٦٠٨٣ - ٨٢٢٣٠٤ (٠٠٩٢٥١) - فاكس: ٨٢٢٤١٩ (٠٠٩٢٥١) - ص ب ٢٢٧٧

المحتويات

رقم الصفحة

المحتويات

رقم الصفحة

المحتويات

الجداول الواردة بالدراسة

الخرائط الواردة بالدراسة

ص

الأشكال الواردة بالدراسة

ملاحظات خاصة بالبيانات

- البليون = ١٠٠٠ مليون.
- الترليون = ١٠٠٠ بليون.
- الطن المتري = ١٠٠٠ كجم.
- الرمز (-) في الجدول يعني عدم توفر البيانات.
- الرمز (٠) يعني صفراً.
- الدولار (المستخدم في الدراسة هو دولار الولايات المتحدة الأمريكية).

تقديم

حرص معهد الدراسات السياسية منذ نشأته في عام ١٩٧٩ (كأول معهد من نوعه يتبنى قضايا الأمة الإسلامية كلها) على دراسة قضايا الصراع في العالم الإسلامي، وإذا كانت معاهد الدراسات في المنطقة العربية من العالم الإسلامي قد ركزت على تناول الصراعات في الإقليم العربي، فقد ركز معهد الدراسات السياسية على تبني دراسة الصراعات في الإقليم الأعجمي من العالم الإسلامي باعتبارها صراعات هامة ومهملة في جانب البحث والدراسة، مثل قضايا أفغانستان وآسيا الوسطى والتطورات في إيران والعلاقات الباكستانية الهندية، مع توضيح البعد الإسلامي لهذه القضايا وعلاقتها بالعالم العربي، هذا إضافة إلى تركيز المعهد على قضايا التنمية والبناء في العالم الإسلامي لاسيما في مجالي التعليم والاقتصاد اللذين أصدر المعهد فيهما ٢٤ إصداراً حتى نهاية عام ١٩٩٠ وحرصاً من المعهد على توثيق العلاقات الثقافية والعلمية بالعالم العربي فقد أنشأ قسماً عربياً في بداية عام ١٩٨٩م.

وفي إطار الاهتمام بقضايا الصراع في العالم الإسلامي، أولى المعهد اهتماماً خاصاً لقضية أفغانستان نظراً لتعدد أبعادها وآثارها العالمية والإقليمية والإسلامية والمحلية، فأصدر المعهد باللغة الإنجليزية تقريراً شهرياً لمتابعة تطورات القضية سياسياً وعسكرياً منذ يناير ١٩٨٤ وحتى الآن، إضافة إلى عدد من الكتب -بالانجليزية- مثل "أزمة أفغانستان" للدكتور طاهر أمين -وكتاب "سحب حمراء فوق أفغانستان" للدكتور أحمد محمد مناظر - وكتاب "باكستان والأزمة الأفغانية" للقاضي حسين أحمد - وكتاب "مستقبل أفغانستان" للدكتور إعجاز جيلاني، كما عقد المعهد العديد من الندوات المتخصصة لمناقشة أبعاد هذه القضية

ونظراً لما حظيت به قضية أفغانستان من اهتمام واسع من قبل الشعوب العربية فقد سعى القسم العربي منذ نشأته في عام ١٩٨٩ إلى تعميق هذا الاهتمام وترشيده للمساعدة في زيادة وعي وقدرة هذه الشعوب لفهم الصراعات الدولية بأبعادها المختلفة، وذلك ضمن مشروع متكامل لدراسة القضية الأفغانية من مختلف جوانبها، فكانت هناك دراسة حول وزن القوى المؤثرة في قضية أفغانستان ، وأخرى حول "الاستراتيجيات الدولية في أفغانستان" لمعرفة الأطراف المحلية والدولية المؤثرة في القضية وأهدافها، ودراسة ثالثة بعنوان "أفغانستان محاولة للفهم" وقد نُشرت هذه الدراسات على حلقات في التقرير الشهري -الذي يصدره القسم العربي- "أفغانستان الحاضر والمستقبل" خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، وقد أجرى المعهد دراسة عن "معاهدات أفغانستان الخارجية

١٩٧٨ - ١٩٩٠" -وهي الآن في طور الإعداد النهائي- لتوضيح الصلة بين العلاقات الدولية لأفغانستان وشؤونها الداخلية، وتجري الآن بعض الدراسات حول الجوانب المجتمعية لقضية أفغانستان، وفي هذا الكتاب يستعرض الأستاذ توفيق غانم الباحث بالمعهد أهم الجوانب الاقتصادية للقضية الأفغانية.

وتوضح المقدمة أهداف الدراسة وأبعادها. وقد عرض المعهد مشروع هذه الدراسة ومحتوياتها على الأستاذ الدكتور محمود أبو السعود الذي أوصى بإكمالها وتحديث معلوماتها أما الأستاذ الدكتور عبدالحميد الغزالي فقد تكرم مشكوراً بمراجعة هذه الدراسة مراجعة دقيقه وأشار في تقويمه إلى التصويبات اللازمة والإضافات الضرورية فكانت هذه الدراسة الموضوعية التي بين يدي القارئ؛ وقد تكون بعض الأرقام مزعجة أو مخجلة وقد تكون غريبة أو غير مستساغة ولكن الواقع أولى أن يعرف وأن يعرض على الأمة. ودون مجاملة نقول لقد بذل الباحث في هذه الدراسة جهداً كبيراً في إبراز الحقائق وهو ما نحتاج إليه في طريقنا نحو الإنماء فله كل شكر وتقدير ومن الله تعالى الأجر والتوفيق.

كمال الهلباوي

مستشار المعهد

أغسطس ١٩٩١م

مقدمة

هذه الدراسة تهدف أساساً إلى محاولة تقديم مسح كمي واقعي يوضح نقاط القوة والضعف للاقتصاد الأفغاني بعد دمار ١٢ عاماً من الحرب، وذلك كخطوة لتوفير القاعدة الأساسية لبقية مراحل إعمار هذا البلد المدمر.

وفضلاً عن هذا الهدف الأساسي فإن الدراسة تساعد على تكوين وعي تاريخي يوجه السلوك المستقبلي لشعوب العالم الثالث عامة والعالم الإسلامي خاصة، وذلك في عدة جوانب أوضحتها الدراسة، ومنها:

– مخاطر تطبيق الأيدولوجيات المستوردة في بلدان العالم الإسلامي لتعارضها مع القيم السائدة في هذه البلدان.

– سيطرة النظم الديكتاتورية القمعية وأثرها في تفجير صراعات داخلية مدمرة.

– النهج التدميري للقوى العظمى سيان في مرحلة الحرب الباردة أو في مرحلة الوفاق والاتفاق، فقد كانت أفغانستان ومازالت ضحية لطبيعة العلاقات بين العملاقين، ففي مرحلة الحرب الباردة كانت ضحية لمحاولة الاتحاد السوفيتي مد نفوذه ومحاولة الولايات المتحدة حصر هذا النفوذ، وفي مرحلة الاتفاق كانت ضحية لاتفاقهما على إبعاد الإسلاميين عن السلطة في أفغانستان وفرض حكومة علمانية عليها والمحافظة على استمرارالحرب حالما يتحقق هذا الهدف.

★ ★ ★

وقد حدد هدف الدراسة بنيتها التكوينية؛ فكان لابد لنا في البداية من إعطاء خلفية معلوماتية شاملة عن أفغانستان (كتمهيد)، ليسهل على القارئ استيعاب محتويات الدراسة. ثم استعرضنا في الباب الأول –على عجالة– الخصائص الهيكلية والسمات القطاعية للاقتصاد الأفغاني قبل الحرب واعتمدنا في ذلك على استخدام الجداول والأرقام ولم نُفصل في الوصف والتحليل لأننا قمنا بهذا عند مقارنة الوضع قبل وبعد الحرب في الأبواب التي تناولت الحالة منذ بدء الحرب في أبريل ١٩٧٨ وحتى أبريل ١٩٩٠.

وقد استهللنا تناول فترة الحرب –في الباب الثاني– بعرض لأهم السياسات التي

حكمت الاقتصاد الأفغاني خلال تلك الفترة، باعتبار أن هذه السياسات مسئولة -مثل مسئولية الحرب- عما حدث من دمار اقتصادي. إضافة إلى أن بعضها كان سبباً من أسباب نشوب الحرب؛ مثل سياسة مركسة النظام الاقتصادي التي أدت إلى تعميم الثورة ضد نظام الحكم الجديد؛ لتعارض هذه السياسة مع القيم الدينية للشعب الأفغاني.

ثم انتقلنا إلى استعراض حالة أهم القطاعات الإنتاجية (السلعية) والخدمية في البابين الثالث والرابع باعتبار أنها القطاعات المكونة والمؤثرة في بقية القطاعات مثل التجارة الخارجية (الباب الخامس) والأوضاع المالية (الباب السادس). ثم عرضنا أهم المتغيرات الكلية في الباب السابع لتوضيح النتائج الكلية للحرب. وفي الباب الثامن والأخير حاولنا إلقاء الضوء على مستقبل التنمية والإعمار في أفغانستان من حيث المعوقات والتحديات ومتطلبات البدء الأساسية.



وكانت أهم صعوبة واجهتنا خلال العمل في هذه الدراسة هي الحصول على البيانات والإحصاءات -أي قاعدة المعلومات- الحقيقية الكافية التي تمثل أسس القيام بدراسة اقتصادية، ومن أوجه هذه الصعوبة مايلي -

* إن أفغانستان -ما قبل الحرب- من أفقر دول العالم من حيث توفر المعلومات والإحصاءات التي تعبر عن أوضاعها، وإلى ذلك تُشير معظم تقارير الأمم المتحدة الصادرة عن مكاتبها ومنظماتها المتخصصة. وعلى سبيل المثال لم يتم إجراء أي إحصاء ميداني شامل دقيق للسكان وبقيت الأرقام الموضحة لتعدادهم تقديرية.

* زادت الحرب من فقر أفغانستان في المعلومات، إذ تزداد صعوبة جمع المعلومات في بلد من أقل البلاد نماءً خلال حرب داخلية شاملة، وأصبح ذكر أفغانستان في التقارير الاقتصادية المختصة مقترناً بعلامة (-) أي المعلومات غير متوفرة.

* إن البيانات الرسمية الصادرة عن نظام كابل -الذي يحكم منذ أبريل ١٩٧٨- غير موثوق بها لمخالفتها للواقع، فمثلاً تشير هذه البيانات إلى تزايد مطرد في الإنتاج الزراعي رغم أن المسوحات الميدانية تُثبت أن مساحة الأراضي المزروعة قد انخفضت

إلى النصف. كما أن هذه البيانات تحظى بنسبة كبيرة من التناقض فيما بينها على نحو ما سنوضح خلال هذه الدراسة.

* أدى تعاقب أنظمة متصارعة على السلطة في أفغانستان وتبادلها الإدانات إلى توظيف البيانات والحقائق لإثبات كل إدانة مما أدى إلى تحريفها وبلبلتها، فعندما جاء نظام داود في ١٩٧٣ حاول إثبات فشل نظام ظاهر شاه لاسيما في النواحي الاقتصادية – وتحميله مسئولية تخلف البلاد، وعندما جاء النظام الشيوعي إلى السلطة بانقلاب أبريل ١٩٧٨ فعل الشيء نفسه مع نظام داود وهي سمة الأنظمة الديكتاتورية عموماً وإن اختلفت المسميات

* إن الطرف الآخر -أي المجاهدين- لايملك بيانات كلية عن حالة الاقتصاد الأفغاني، ويرجع ذلك أساساً إلى انشغالهم بالحرب وضعف ومؤسساتهم القادرة على القيام برصد المعلومات وجمعها.

* إن المصدر الأساسي للمعلومات في العالم -أي الغرب- لايمكن عزله عن محاولة التشويه المتعمد في الصراع العالمي مع الشيوعية والاتحاد السوفيتي من خلال تضخيم الخطر السوفياتي وإبراز الدمار الناجم عن تدخله في أفغانستان حتى نسي الناس -أو كادوا- الخطر الأمريكي، ولذا كان علينا التدقيق في المعلومات المتدفقة من المصادر الغربية، والملاحظ أن هذه المعلومات قد قلت كثيراً بعد الانسحاب السوفيتي في ١٩٨٩ والتغييرات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي وعلاقاته مع الغرب.

* إن المعلومات التي يبثها الاتحاد السوفياتي كانت ولا تزال نوعاً من الدعاية الرخيصة لأيديولوجية فاسدة تحت حكومات طاغية.

وقد حاولنا التغلب على الصعوبات السابقة التي تعيق الحصول على المعلومات الأساسية اللازمة بالاعتماد على المصادر التالية:–

١– المسوحات الميدانية الحديثة التي أجرتها جهات علمية موثوق بها: مثل المسح الزراعي الذي قامت به اللجنة السويدية ببيشاور، والمسح السكاني للمهاجرين الذي قام به معهد جالوب في باكستان. إذ توفر هذه المسوحات أصدق بيانات ممكنة عن الواقع.

٢– تقارير الأمم المتحدة الخاصة بأفغانستان -لاسيما تلك التي تعتمد على نوع من الدراسات الميدانية مثل تقارير "عملية سلام"– وذلك لما تتميز به هذه التقارير من محاولة

لمراعاة الموضوعية.

٣- تقارير المؤسسات والجهات الدولية الاقتصادية المتخصصة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والفاو (منظمة الأغذية والزراعة).

٤- التقارير والأخبار الواردة من داخل أفغانستان، سيان كان ذلك عبر المجاهدين أو عبر الصحفيين، باعتبار أن هذه الأخبار والتقارير تنقل صورة عن الواقع الاقتصادي.

٥- إصدارات الجهات الثقافية الأفغانية، مثل اتحاد كتاب أفغانستان الحرة ومركز المعلومات الأفغاني، إذ تتميز هذه الجهات بعمق الاطلاع على الشئون الأفغانية.

وقد أفادنا تعدد المصادر في اكمال المعلومات بشكل يُمكن نوعاً ما من صحة الاستنتاجات، فعلى سبيل المثال -لا الحصر- لم يكتمل الجدول رقم ٢٥ عن "آثار الحرب على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية" إلاً بالاعتماد على خمسة مصادر، واعتمدنا في الجدول رقم ٣٢ على ستة مصادر حتى نستطيع تتبع زيادة الأسعار خلال فترة الحرب. كما أفادنا تعدد المصادر في تغطية أكبر قدر ممكن من قطاعات الاقتصاد الأفغاني وفي تدقيق المعلومات وترجيح أصحها.

ويجب التنبيه إلى أننا لجأنا -في حالة عدم توفر المعلومات- الضرورية إلى التقدير في ضوء آليات الماضي ومعطياتها وقدرتها على العمل وسط معطيات فترة التقدير، وطبقاً للقواعد العلمية المتعارف عليها فإن هذه التقديرات تحتمل الزيادة أو النقصان بنسبة ١٥٪.

وقد استفدنا كثيراً من توجيهات أ.د. محمود أبو السعود الاقتصادي المعروف، ومن الملاحظات الفنية الدقيقة التي أبداها أ.د. عبدالحميد الغزالي عند قراءته لمسودة الدراسة، وحاولنا الاستجابة لهذه الملاحظات على حسب توفر المعلومات.

ونخص بالشكر كل من ساعد في تدقيق ومراجعة هذه الدراسة لغوياً وصفها وإخراجها وطبعها.

والله الموفق

توفيق غانم

أغسطس ١٩٩١م

معلومات أساسية عن أفغانستان

- الجغرافيا.
- الأصول العرقية والسكان.
- التاريخ السياسي الحديث والمعاصر.

الجغرافيا

الاسم الرسمي (في عام ١٩٩٠) : جمهورية أفغانستان

العاصمة : كابل

أهم المدن : مزار شريف في الشمال ـ هيرات في الغرب ـ قندهار في الجنوب ـ جلال آباد في الشرق.

عدد السكان (في عام ١٩٩٠) : ١٤،٥ مليون نسمة (تقريباً).

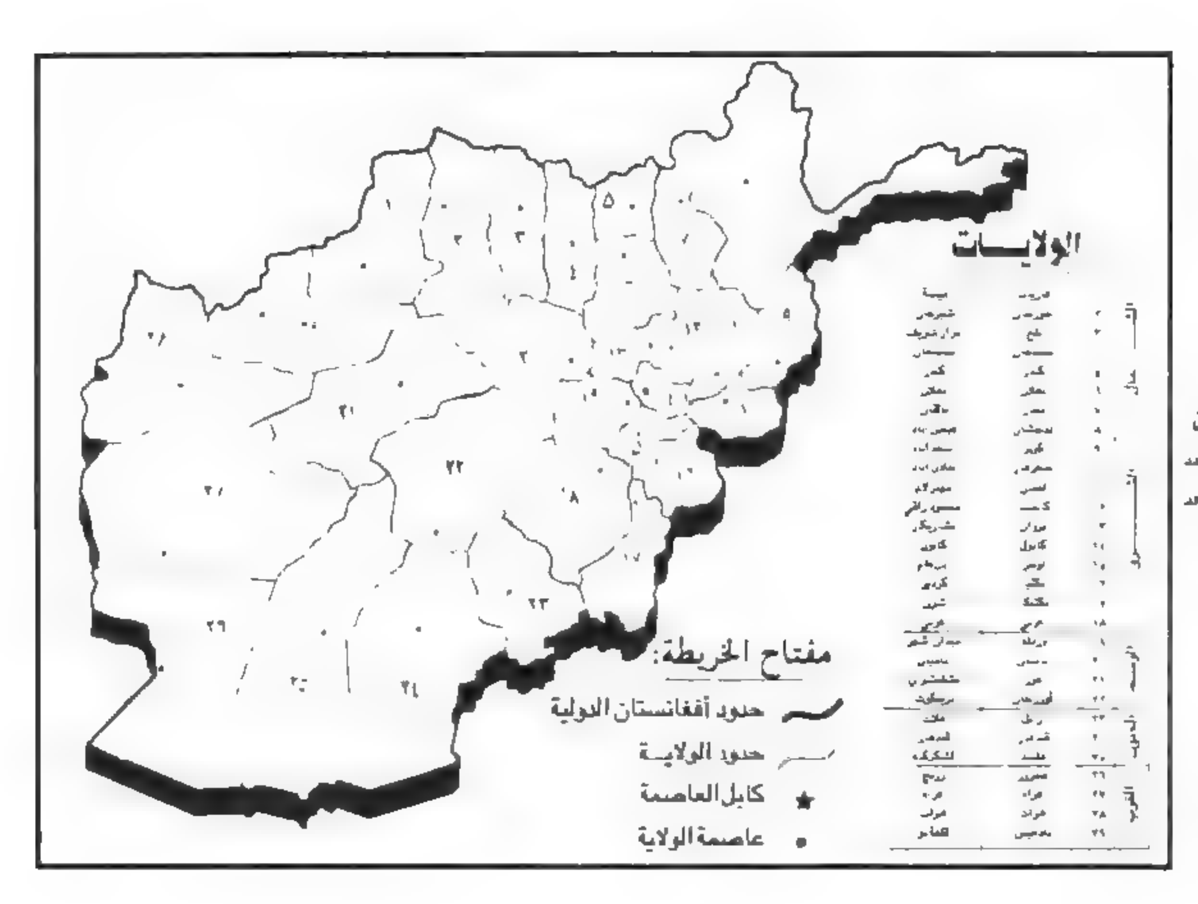
العلم (منذ عام ١٩٨٠) : يتكون من ثلاثة ألوان، هي: الأسود والأحمر والأخضر، ويحمل العلم درع النبالة الأفغاني الذي يتكون من سنبلتين مستديرتين أعلاهما ترس (تتوسطه نجمة حمراء) يرفعهما القرآن الكريم.

التقسيم الإداري : تنقسم أفغانستان حالياً إلى ٣١ ولاية، وتنقسم كل ولاية إلى مديريات (ولسوالي) التي تنقسم بدورها إلى مراكز (علاقه داري) وقرى.

التقويم : هجري شمسي، يبدأ عامه في ٢١ مارس وينتهي في ٢٠ مارس التالي

الموقع الجغرافي السياسي : – تقع أفغانستان في قلب آسيا، وهي دولة قارية (أي بلا منافذ بحرية).

– تمتد الحدود الدولية لأفغانستان لمسافة ٥٧٦٩ كم: ٢٣٨٣ كم مع الاتحاد السوفياتي في الشمال، و٧١ كم



خريطة رقم (١)

التقسيمات الإدارية لأفغانستان

(المصدر مجلة البنيان المرصوص - العدد ١٩ - شعبان ١٤٠٨هـ - إعداد منصور البيرقي)

خارطة رقم "٢" الموقع الجغرافي السياسي لأفغانستان



جدول رقم -١- المساحة والسكان طبقاً للولايات (١/يوليو ١٩٧٥)

الولايات	المساحة (كم/٢)	السكان (آلاف)	الكثافة السكانية (لكل كم/٢)	العاصمة
١- كابل	٤٥٨٣	١٤٦٣	٣١٩	كابل
٢- بروان (وتشمل كابيسا)	١١٢٦٩	١١٥٢	١٠٢	تشاريكار
٣- لوجر	٤٤١١	٣١٤	٧١	بول علم
٤- ننجرهار (وتشمل كونر)	١٨٠٩١	١١٥١	٦٤	جلال آباد
٥- كندز	٧٨٢٥	٤٦٨	٦٠	كندز
٦- باكتيا	١٧٥٢٨	٩٠٨	٥٢	جارديز
٧- وردك	٩٦٣٨	٣٧٢	٣٩	ميدان
٨- لغمان	٧٢٠٩	٢٧٢	٣٨	مهترلام
٩- تخار	١٢٣٧٣	٤٦٨	٣٨	تالقان
١٠- بلخ	١١٨٣٣	٤٢٨	٣٦	مزارشريف
١١- بغلان	١٧١٠٦	٥٦٥	٣٣	بغلان
١٢- غزني	٣٢٩٠٢	١٠١٠	٣١	غزني
١٣- فارياب	٢٢٢٧٤	٤٩٣	٢٢	ميمنة
١٤- باميان	١٧٤١١	٣٣٢	١٩	باميان
١٥- سمنكان	١٦٢٢٠	٣٠١	١٩	أيبك
١٦- زابل	١٧٢٨٩	٢٩٤	١٧	قلات
١٧- جوزجان	٢٥٥٤٨	٤٠٨	١٦	شيبرغان
١٨- بادغيس	٢١٨٥٤	٣٤٨	١٦	قلعة نو
١٩- اوروزجان	٢٨٧٥٦	٤٦١	١٦	ترينكوت
٢٠- قندهار	٤٩٤٣٩	٨٠٣	١٦	قندهار
٢١- هيرات	٥١٧١١	٧٣٣	١٤	هيرات
٢٢- بدخشان	٤٦٧١٠	٤٢٤	٩	فيض آباد
٢٣- غور	٣٨٦٥٨	٣٣٩	٩	شغشران
٢٤- فراه	٥٨٨٣٤	٣٦٤	٦	فراه
٢٥- هيلمند	٦١٨١٦	٢٨٨	٥	لشكرجاه
٢٦- نيمروز	٤١٣٤٧	١٠١	٢	زرنج
الإجمالي	٦٥٢٦٢٦	١٤٢٦٠	٢٢ (متوسط)	——

مع الصين فى الشرق، و٢٤٦٦ مع باكستان فى الشرق والجنوب و٨٤٩ كم مع إيران فى الغرب.

- شكل موقع أفغانستان دائرة التقاء لثلاثة عوالم حضارية: ١ ـ الشرق الأوسط بإسلامه وعربه وفرسه.

٢ ـ آسيا الوسطى التركية المغولية. ٣ ـ شبه القارة الهندية.

- أملى موقع أفغانستان الجغرافى عليها الوقوع فى حلبة تنافس الامبراطوريتين: البريطانية (فى الهند البريطانية) والروسية خلال القرن التاسع عشر الذى تشكلت فيه حدود أفغانستان بناء على هذا التنافس لتصبح دولة عازلة بين هاتين الامبراطوريتين بنتوء شاذ فى أقصى الشمال الشرقى اشتهر باسم "ممر واخان"، وفى القرن العشرين أصبحت أفغانستان نتيجة موقعها أيضاً ميداناً للتنافس الأيدولجى والتجارى بين روسيا (التى أصبحت الاتحاد السوفياتى) وبريطانيا أولاً، ثم ساحة للحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتى وأمريكا ثم ورقة مقايضة فى عهد الوفاق والاتفاق بين العملاقين.

المساحة : تبلغ مساحة أفغانستان ٦٥٢٢٢٥كم/٢، ويبلغ أقصى طول لها ـ من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ـ حوالى ١٤٥٠ كم فى حين يبلغ أقصى عرض لها حوالى ٧٢٥كم.

ـ يشبه شكل أفغانستان ورقة شجر، يمثل لسان

"واخان" عنقها، بينما يقع طرفها فى الجنوب الغربى.

السطح والمناخ : ينقسم سطح أفغانستان - من الشمال إلى الجنوب - إلى ثلاث مناطق رئيسة هى:

١- السهول الشمالية: وتمتد عبر شمال أفغانستان، من سفوح جبال "البامير" فى الشرق إلى حدود إيران غرباً، ومن سفوح جبال الهند وكوش جنوباً إلى نهر "أموداريا" - جيحون - شمالاً. وتتمتع هذه السهول بتربة خصبة، إلا أنه يمكن زراعتها فقط فى وديان الأنهار والمناطق المتاخمة للجبال حيث تتوفر المياه، كما ينتشر رعى الأغنام والماعز هناك. يبلغ متوسط درجة الحرارة فى هذه المنطقة ٣ درجات مئوية فى يناير و٣٢ درجة مئوية فى يوليو، ويبلغ المعدل السنوى للأمطار ١٨سم/٣.

٢ - المرتفعات الوسطى: وتنحدر من الشرق إلى الغرب، بعد أن تتفرع من هضبة البامير (سقف العالم) التى تتفرع منها أيضا جبال الهملايا. وتغطى هذه المرتفعات ثلثى مساحة أفغانستان، وتتكون من جبال الهندوكوش الشاهقة وفروعها ويبلغ أقصى ارتفاع لها حوالى ٧٦٢٠م، ويعيش معظم الأفغان فى الأودية المرتفعة الضيقة المنتشرة بين هذه الجبال التى يبلغ متوسط درجة حرارتها ٤ درجات مئوية تحت الصفر فى يناير و٢٤ درجة مئوية فى يوليو، ويبلغ المعدل السنوى للأمطار هناك ٣٨ سم/٣.

٣ ـ الهضبة الجنوبية الغربية، وتقع فى جنوب غرب أفغانستان وتتكون أساساً من أراضى صحراوية وشبه صحراوية، ويبلغ متوسط ارتفاعها ١٠٠٠م ومساحتها ٨٠ ألف كم/٢. ويخترق هذه الهضبة نهر «هلمند» الذى ينبع من الهندوكوش ويتجه إلى حوض «سيستان» على الحدود الإيرانية حيث يوجد العديد من البحيرات المالحة والمستنقعات. ويبلغ متوسط درجة الحرارة ٢° مئوية فى يناير و٢٩° مئوية فى يوليو، والمعدل السنوى للأمطار ٥ر٢٣ سم.

الأنهار : تستمد جميع أنهار أفغانستان مياهها من مصدر واحد هو المرتفعات الوسطى (جبال الهندوكوش)، وبالتالى تفيض هذه الأنهار جميعاً فى الربيع وأوائل الصيف نتيجة ذوبان ثلوج هذه المرتفعات وسقوط بعض الأمطار، ويصل منسوب مياه تلك الأنهار إلى أدناه فى الخريف والشتاء. ويوجد بأفغانستان أربع مجموعات نهرية رئيسية هى:ـ

١ـ مجموعة نهر "آموداريا" فى الشمال: وتتكون من نهر "آموداريا" ـ جيحون ـ وروافده الجنوبية. ويعد هذا النهر من أطول أنهار أفغانستان، إذ يبلغ طوله الكلى ٢٤٠٠ كم منها ١١٠٠ كم فى أفغانستان، حيث يشكل حداً طبيعياً مع الاتحاد السوفيتى الذى يجرى فيه النهر بقية مسافته ليصب فى بحر "الآرال" (بحيرة خوارزم سابقاً). ونهر "آمو" هو النهر الوحيد الصالح للملاحة فى أفغانستان.

٢ـ مجموعة «هارى رود» فى الشمال الغربى: وأهم أنهارهـ

أـ نهر "هارى رود" الذى يجرى فى أفغانستان لمسافة ٦٥٠ كم ويمر بمدينة "هيرات" وواديها ويشكل الحدود الأفغانية الإيرانية لمسافة ١٦١ كم يدخل بعدها إلى الاتحاد السوفيتى حيث تفيض مياهه فى رمال التركستان.

ب ـ نهر "مرغاب" ويبلغ طوله ٧٠٠ كم متاصفة بين أفغانستان والاتحاد السوفيتى

٣ـ مجموعة "هلمند ـ أرغنداب" فى الجنوب: وتروى ٤٠٪ من أراضى أفغانستان، وأهم أنهارها نهر هلمند (١٣٠٠ كم) الذى يعتقد أن واديه كان سلة عظيمة للخبز (أي مصدر ضخم لإنتاج القمح) حتى القرن الرابع عشر الميلادى، ويصب هذا النهر فى بحيرة "هامون" في الجنوب الغربى. أما نهر أرغنداب فيبلغ طوله ٥٦٠ كم ويلتقى نهر هلمند عند "قلعة بست".

٤- مجموعة نهر كابل فى الشرق: وأهمها نهر كابل الذى يبلغ طوله من منبعه إلى مصبه فى نهر السند حوالى ٦٠٠ كم، منها ٣٥٠ كم فى أفغانستان، وترجع أهمية نهر كابل إلى استمرار جريانه ولأنه يروى بفروعه المختلفة أراضى شاسعة.

• • •

الأصول العرقية والسكان

الأصول العرقية : يوجد بأفغانستان ٢٠ جماعة عرقية [أو ٢١ جماعة]، أهمها البشتون والتاجيك الذين يشكلون حوالى ٧٠٪ من السكان، يليها الأوزبك (٦ر٦٪) فالايماق (٣ر٥٪) فالفارسوان (٢ر٥٪) فالهزارا (٣ر٣٪ - ٣ر٦٪). ويرجع التعدد العرقى فى أفغانستان إلى موقعها فى وسط آسيا ذى العرقيات المتنوعة، وإلى أنها كانت معبراً للتجارة والثقافة بين أوربا والشرق الأوسط عندما كانت المواصلات برية فقط، كما كانت معبراً للغزاة والفاتحين - على اختلاف عرقياتهم - من الأسكندر المقدونى وحتى البريطانيين والسوفيت ويوضح الجدول رقم "٢" الجماعات العرقية بأفغانستان.

السكان في عام ١٩٨٣

التعداد : ١٥,٥ مليون نسمة (بما فى ذلك ٢,٥ مليون نسمة من البدو الرحل).

التوزيع الجغرافى : ١٥٪ - ١٨٪ بالمدن، و٨٥٪ - ٨٣٪ بالريف (يدخل ضمنهم البدو الرحل).

التوزيع الجنسى : بلغ معدل الذكور إلى الإناث ١,٠٦٢.

معدل النمو الطبيعى : ٢,٤٪.

جدول رقم – ٢ – الهيكل البشري الجغرافي للمجتمع الأفغاني

م	العرقية	حجم التواجد وأماكنه	الديانة	اللغة	معلومات أخرى
١	البشتون "الباتان"	٤٠٪ - ٦٠٪ من السكان - يتركزون في الجنوب والجنوب الشرقي على الحدود مع باكستان التي يوجد بها النصف الآخر للبشتون	مسلمون سنة أحناف، عدا قبيلة «توري» فهم شيعة	البشتو	أكبر وأقوى تجمع عرقي في أفغانستان، وهم يسيطرون على معظم المناصب العليا في الحكومة والجيش منذ نشأة أفغانستان وحتى الآن
٢	التاجك	٢٥٪ - ٣٠٪ من السكان - يتركزون في الشمال الشرقي	مسلمون سنة أحناف، وبعضهم إسماعلية في الشمال خاصة	الدارى (لهجة فارسية)	التجمع العرقي الثاني في أفغانستان ويعيش الكثير منهم في المدن، وهم تجار وحرفيون مهرة
٣	الفارسوان	٥ر٢٪ من السكان - يعيشون بالقرب من الحدود الإيرانية وفي قندهار وغزني ومدن أخرى في الجنوب والغرب	شيعة إمامية	الدارى	زراعيون بالدرجة الأولى، ويُقدمون خطأً على أنهم تاجيك
٤	القزلباش	٣ر١٪ من السكان - مبعثرين في مدن أفغانستان	شيعة إمامية	الدارى	من أكثر الجماعات ثقافة في أفغانستان، ويشغلون مناصب بيروقراطية وعلمية هامة، ويستخدمون التقية للوصول إلى ذلك

.... تابع الجدول رقم -٢ - الهيكل البشري الجغرافي للمجتمع الأفغاني

م	العرقية	حجم التواجد وأماكنه	الديانة	اللغة	معلومات أخرى
٥	الهزارا	٣ر٣٪ - ٦ر٦٪ من السكان - يتركزون في قلب المنطقة الوسطى	شيعة إمامية وإسماعيلية، وقلة سنة	الداري	يتحكمون في ممرات هامة عبر جبال الهندوكوش
٦	الأيماق	٣ر٥٪ من السكان- يتركزون في الجزء الغربي من المرتفعات الوسطى	سنيون أحناف	الداري، مع كثير من التركية	
٧	المغول	بضعة آلاف يتركزون في ولاية غور، وينتشر بعضهم في وسط وشمال أفغانستان	سنيون أحناف	الداري مع كثير من المنغولية	
٨	الأوزبك	٦ر٦٪ من السكان- يتركزون في شمال أفغانستان.	سنيون أحناف	الأوزبكيةوالتركية	معظمهم زراعيون
٩	التركمان	٣ر١٪ من السكان- يتركزون في شمال أفغانستان.	سنيون أحناف	التركية	
١٠	القرغيز	عدة آلاف - يتركزون في جبال البامير الأفغانية	سنيون أحناف	التركيةالكبشاكية	لهم امتداد في الاتحاد السوفياتي والصين

.. تابع الجدول رقم -٢- الهيكل البشري الجغرافي للمجتمع الأفغاني

م	العرقية	حجم التواجد وأماكنه	الديانة	اللغة	معلومات أخرى
١١	الباميرى	عدة آلاف- يعيشون أساساً فى واخان بولاية بدخشان	سنيون أحناف، إسماعيلية	بامیرية متنوعة، ولغة شرق إيران	فلاحون جبليون
١٢	البلوش	٦ر/ من السكان - يتركزون فى الجنوب الغربى حول منخفض «سستان»	سنيون أحناف	البلوشية	أغلبهم رعاة، وهم امتداد لبلوش باكستان
١٣	البراهى	٣ر١/ من السكان- يتركزون فى الجنوب الغربى	سنيون أحناف	البراهية، البلوشية، البشتو	أجراء زراعيون ورعويون
١٤	النوريستانيون	٦ر٠/ من السكان - يتجمعون فى أقصى الشرق الأوسطى لأفغانستان وتُعرف منطقتهم بنورستان	سنيون أحناف، وأهل الحديث	النورستانية	دخلوا الإسلام بعد أن فتح بلادهم الأمير عبدالرحمن خان فى عام ١٨٩٦م
١٥	الكوهستانيون	مجموعة لغوية متميزة تعيش على الحواف الجنوبية لنوريستان	سنيون أحناف	الداردك، البشتو	
١٦	الكوچار	يعيشون على الحواف الشرقية لنوريستان	سنيون أحناف	نورستانية، البشتو	رعاة ماشية وفلاحون

.... تابع الجدول رقم -٢- الهيكل البشري الجغرافي للمجتمع الأفغاني

م	العرقية	حجم التواجد وأماكنه	الديانة	اللغة	معلومات أخرى
١٧	الجيات	ـــــ	سنيون أحناف	هندوستانية البشتو، فارسي	يدعي الكثيرون منهم النسب العربي
١٨	العرب	موزعون في أنحاء أفغانستان لا سيما في الشمال، وهم قليلون جداً	سنيون أحناف	الدارية بشتو، بعض العربية	يشتهرون باسم السيد لنسبهم القرشي
١٩	الهنود	١ر٪ من السكان - يعيشون في المراكز المدنية في الشرق كتجار ومرابين	الهندوسية	هندوستانية، بنجابي بشتو، داري	
٢٠	السيخ	٦ر٠٪ من السكان- مبعثرون في المدن كتجار ومرابين	السيخية	بنجابي، لاهندا، بشتو، داري	
٢١	اليهود	عدة آلاف يعيشون في كابل وقندهار وهيرات	اليهودية	بشتو، داري، عبري	تجار ومرابون، ذهب عدة مئات منهم إلى اسرائيل ولكن عاد معظمهم ثانية

الكثافة : ٢٤ نسمة لكل واحد كم/٢ (فى عام ١٩٧٨)، ويوضح الجدول رقم "١" أن أشد ولايات أفغانستان كثافة بالسكان تشكل قطاعاً طولياً ـ فى الشرق ـ بؤرته كابل ويشمل باكتيا وننجرهار ولوجر ووردك ويفلان وبروان ولغمان وقندوز وتخار، حيث يعيش فى هذه الولايات حوالى ٥٠٪ من السكان على ١٦٪ من إجمالى المساحة تقريباً.

الديانات : مسلمون سنة أحناف، ٨٢ ـ ٩٠٪، وشيعة إمامية ٨ ـ ١٥٪، واسماعيلية ١ ـ ٢٪، إضافة إلى أقليات صغيرة من الهندوس والسيخ واليهود (لايتعدى مجموعها ١٪).

اللغات : البشتو والدارى (لهجة فارسية) هما اللغتان الرسميتان ويتحدث بهما حوالى ٨٠٪ من الشعب، ولدى بقية الشعب أكثر من عشر لغات أخرى مع معرفتهم للبشتو أو الدارى بصفة خاصة.

٭ ٭ ٭

التاريخ السياسي الحديث والمعاصر لأفغانستان

الظهور والنشأة "عام ١٧٤٧م": وذلك على يد أحمد خان الأبدالي (أحمد شاه بابا)، الذى اتخذ من قندهار عاصمة له.

الحرب البريطانية الأفغانية

الأولى (١٨٣٩ ـ ١٨٤٢) : وأسفرت عن أسوأ هزيمة لبريطانيا فى التاريخ ـ حتى

الحرب العالمية الثانية ـ وانسحاب قواتها من أفغانستان

الاتفاق على رسم الحدود بين روسيا وأفغانستان (١٨٧٣) : حيث اعتمد على نهر "آموداريا" كحد طبيعي، وتعهد الروس باحترام سيادة أراضى أفغانستان وإبقائها خارج الدائرة الجغرافية لنفوذهم.

الحرب البريطانية الأفغانية الثانية (١٨٧٨ ـ ١٨٨) : وانتهت بعقد صلح وانسحاب القوات البريطانية، وتولى الأمير "عبدالرحمن خان" حكم أفغانستان، وقد أدار البلاد بحكمة وأسس سياسة خارجية محايدة بين الأمبراطوريتين البريطانية والروسية (استمرت حتى عام ١٩٥٥) كما سعى "عبدالرحمن خان" إلى توحيد أفغانستان ورسم حدود واضحة لها.

استيلاء الروس على منطقة "بنجده" (١٨٨٥) : وهى جزء من الأراضى الأفغانية فى الشمال، ورغم أن هذا العمل يُعد خرقاً لاتفاق ١٨٧٣، إلا أن أفغانستان أُجبرت على قبوله مع وعد روسى باحترام سيادة أراضيها فى المستقبل.

رسم خط "ديوراند" الحدودى (١٨٩٣) : وذلك للفصل بين أفغانستان والهند البريطانية (باكستان الآن)، وقد تم رسمه بطريقة توافق المتطلبات الدفاعية لبريطانيا، مما سبب تقسيم القبائل البشتونية بين البلدين، ونتج عن ذلك مشكلة "بشتونستان" التى ظهرت

عند نشأة باكستان فى عام ١٩٤٧، وكادت أن تسبب حربا بين الجارتين فى ١٩٦١م.

أفغانستان والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ١٩١٨) : اتخذت أفغانستان موقفاً محايداً فى هذه الحرب، وذلك تحت قيادة "حبيب الله خان" الذى خلف والده "عبدالرحمن" فى عام ١٩٠١ ووقع معاهدة مع بريطانيا تشرف بموجبها على الشئون الخارجية لأفغانستان، وبعد انتهاء الحرب وهزيمة تركيا ثار الرأى العام الأفغانى ضد "حبيب الله خان" لعدم وقوفه بجوار تركيا فى الحرب، وانتهى الأمر باغتياله فى عام ١٩١٩ ومجىء ولده "أمان الله" إلى الحكم.

الحرب البريطانية الأفغانية الثالثة (١٩١٩) : نشأت نتيجة مطالبة "أمان الله خان" بريطانيا بإعادة "بشتونستان" إلى أفغانستان، استمرت الحرب أسابيع قليلة تقهقرت فيها القوات البريطانية إلى داخل الهند يتبعهم الأفغان، مما اضطر بريطانيا لتوقيع معاهدة "راولبندي" فى ٨ أغسطس ١٩١٩ التى تعترف باستقلال أفغانستان داخلياً وخارجياً، وعلى إثر ذلك سعى "أمان الله" لكسب الاعتراف الدولى الذى كان النظام السوفيتى الجديد أول من أعطاه، الأمر الذي لم تفعله الولايات المتحدة إلا فى عام ١٩٣٤.

معاهدة الصداقة "الأفغو ـ سوفيتية الأولى" (١٩٢١) : وهى أول معاهدة دولية تعقدها أفغانستان بعد إعلان

استقلالها فى عام ١٩١٩، وقد نصت المعاهدة على إعادة منطقة "بنجد" لأفغانستان والاعتراف باستقلال الولايات الإسلامية (بخارى وكيف) الأمر الذى لم يفعله الاتحد السوفيتي حتى الآن. وخلال فترة حكم "أمان الله" تضاعف حجم التبادل التجارى "السوفيو- أفغانى "٩مرات"

إقصاء "أمان الله" من الحكم ومجئ "ابن السقا"، ثم "نادر شاه" (١٩٢٩) :

حظى "أمان الله" بسخط شعبى نتيجة سياسته "الأتاتوركية" مما أدى إلى إقصائه عن السلطة بثورة شعبية قادها "ابن السقا" (باتشا السقاء واسمه الأصلي "حبيب الله") أحد زعماء التاجيك، وقد حكم لمدة تسعة أشهر فقط (يناير - أكتوبر ١٩٢٩) حاول فيها أسلمة الحكم على عكس سلفه وسمى نفسه "بخادم دين رسول الله". إلا أن أحد القادة السابقين لجيش الملك "أمان الله" وهو "نادر خان" -الذي عاد تواً من فرنسا- تمكن بمساعدة القبائل البشتونية والبريطانيين من دخول كابل وقتل "ابن السقا"، ثم أصبح ملكاً (أي شاه) على أفغانستان فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٩.

اغتيال "نادر شاه" ومجىء "ظاهر شاه" (١٩٣٣) :

ومن المرجح أن يكون اغتيال "نادر شاه" بتدبير سوفياتي لإعادة "أمان الله" إلى الحكم، ولكن تم تولية "محمد ظاهر" ابن نادر شاه" ملك أفغانستان وعمره آنذاك ١٩ عاماً

أفغانستان والحرب العالمية الثانية (١٩٣٨- ١٩٤٥) :

التزمت أفغانستان بكل من الحياد وصداقتها للحلفاء.

رئاسة "محمد داود" لمجلس الوزراء (١٩٥٣ـ ١٩٦٣) :

و محمد داود" هو صهر الملك ظاهر شاه وابن عمه، وكانت اتجاهاته العلمانية واضحة واستعان باليساريين في الحكم وانفتح على الاتحاد السوفياتي وساءت العلاقات مع باكستان في عهده، وأعلن تحرير المرأة في عام ١٩٥٩ (وفق المنهج الغربي).

بدء المساعدات العسكرية السوفيتية لأفغانستان (١٩٥٦) :

بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية بيع معدات عسكرية حديثة لأفغانستان (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، زارها "خرشوف" و"بولجانين" في ديسمبر ١٩٥٥ حيث قدموا ١٠٠ مليون دولار قرضاً بفائدة رمزية (٢٪)، وفي أغسطس ١٩٥٦ وافقت موسكو وكتلتها على تزويد أفغانستان بطائرات وأسلحة صغيرة قيمتها ٢٤ مليون دولار مع تدريب مئات من الضباط الأفغان الذين أحدثوا فيما بعد تغييرات جذرية في البلاد. وهذه المساعدات العسكرية ليست الأولى في تاريخ أفغانستان الحديث، ففي عام ١٩٢٥ تلقى الملك أمان الله ١٣ طائرة بأطقمها هدية من موسكو.

عزل "داود" وتعيين "محمد يوسف" رئيساً للوزراء (١٩٦٣ـ ١٩٦٥)

استشعر الملك "ظاهر شاه" الخطر على عرشه من سياسات "داود" التي أدت إلى نمو القوى الشيوعية الداخلية وتغلغل النفوذ السوفيتي في البلاد، فقام بعزل "داود" وتعيين "د. محمد يوسف" ـ المعروف بميوله للغرب

ـ رئيساً للوزراء، وقد تم تشريع دستور جديد فى عهد الأخير وأُجريت أول انتخابات برلمانية واسعة فى سبتمبر ١٩٦٥ وفقاً لهذا الدستور، وقد حصل فيها الشيوعيون على أربعة مقاعد فقط من أصل ٢١٦ مقعداً.

تكوين حزب الشعب الشيوعى ـ (١ يناير ١٩٦٥):

وتم هذا سراً فى بيت "نور محمد تاركى" الذى تولى زعامة الحزب، وذلك لتوحيد القوى الشيوعية فى أفغانستان استعداداً لانتخابات سبتمبر ١٩٦٥. إلا أن الحزب انقسم فى ربيع ١٩٦٧ إلى جناحين متصارعين ـ حتى الآن ـ هما: جناح "خلق" بزعامة "تاركى" وجناح "برشم" بزعامة "ببرك كارمل".

القلاقل السياسية والمجاعة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) :

اندلعت مظاهرات طلابية فى عام ١٩٦٩ أدت إلى وقف الدراسة، وضربت المجاعة أفغانستان (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) مما أدى إلى هلاك عشرات الآلاف من البشر، وتزعم حزب الشعب ـ الشيوعى ـ أحداث الاضطرابات فى تلك الفترة التى شهدت تغيير رئيس الوزراء ثلاث مرات.

نهاية الحكم الملكي، وقيام جمهورية "محمد داود" (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) :

فى ١٧ يوليو ١٩٧٣ وأثناء وجود الملك "ظاهر شاه" فى أوربا تزعم ابن عمه ـ زوج أخته ـ رئيس وزرائه السابق ـ "محمد داود" انقلاباً عسكرياً سلمياً استولى به على الحكم بمساعدة حلفائه السابقين من حزب الشعب،

وعلى رأسهم المقدم "عبد القادر" من القوات الجوية والرائد "محمد أسلم وطنجار" من القوات المدرعة.. وقد أعلن "داود" إلغاء الملكية وإقامة جمهورية أفغانستان على أساس دستور جديد وحزب واحد، وأعطى للشيوعيين فرصة سانحة للتحرك وضيق على خصومهم الإسلاميين. ألا أن "داود" قد انتبه في عام ١٩٧٥ إلى خطورة تزايد نفوذ الشيوعيين المحليين والسوفيت فى البلاد، فبدأ فى التحول إلى الغرب وتضييق الخناق على حزب الشعب والصراع معه.

إلتئام جناحى حزب الشعب (١٩٧٧) :

وقد تم هذا بجهود سوفيتية لمجابهة التوجهات الغربية لداود الذى اتفق قادة الحزب على تدبير انقلاب عسكرى ضده.

انقلاب ٢٧ أبريل ١٩٧٨ ووصول الشيوعيين للحكم :

وقد قام به العسكريون من أعضاء حزب الشعب، و هم انفسهم الذين قاموا بانقلاب ١٩٧٣. وأدى انقلاب أبريل إلى مقتل عدة آلاف من بينهم "داود" وإسرته، فى حين تولى رئاسة البلاد والوزارة "نور محمد تاركى" الذى عين "ببرك كارمل" نائباً أولاً لرئيس الوزراء، و"حفيظ الله أمين" نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية. وبدأ النظام الجديد فى عملية مركسة البلاد، الأمر الذى أدى إلى ردة فعل شعبية عنيفة أشعلت الحرب بين الشعب والنظام.

معاهدة الصداقة "الأفغو ـ سوفيتية" الثانية. (١٩٧٨/١٢/٥) :

ووقعها كل من "بريجنيف" و "تاركى"، وقد استخدمت

هذه المعاهدة فيما بعد لتبرير الغزو السوفيتي لأفغانستان.

انقلاب ١٤ سبتمبر ١٩٧٩ : استولى به "حفيظ الله أمين" نائب رئيس الوزراء على السلطة بعد قتله "تاركي". ويمثل هذا الانقلاب حلقة من حلقات الصراع المستمر على السلطة داخل "حزب الشعب". وقد تصاعدت المقاومة الشعبية للنظام الحاكم خلال فترة حكم أمين (١٠٨ يوماً) حتى أصبحت كابل على وشك السقوط في يد المجاهدين.

الغزو السوفيتي لأفغانستان (٢٧ ديسمبر ١٩٧٩) : وبه تم قتل "أمين" وإحضار "كارمل" من موسكو ليتولى حكم أفغانستان. وعلى إثر ذلك انتشرت المقاومة في أنحاء البلاد وازداد تدفق المهاجرين إلى باكستان وإيران وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في يناير ١٩٨٠ يدعو لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، وقد تكرر إصدار مثل هذا القرار في نوفمبر من كل عام حتى إتمام الانسحاب السوفيتي في فبراير ١٩٨٩.

إقصاء "كارمل" وإحلال "نجيب" في رئاسة البلاد (١٩٨٦) : وتم بطريقة سلمية، إذ قدم "كارمل" استقالته من مناصبه المختلفة على مراحل بحجة حالته الصحية ورحل إلى موسكو للعلاج. وخلفه رئيس استخباراته د. نجيب الذي تبنى سياسة "المصالحة الوطنية" تمهيداً لانسحاب السوفيت، ورغم ذلك زادت الحرب ضراوة في

عهده، وبلغ عدد المهاجرين إلى الخارج ٣ر٥ مليون نسمة حتى نهاية عام ١٩٨٦ وعدد القتلى مليوناً. وقد استمر "سلطان على كشتمند" رجل الاقتصاد والتخطيط بالحزب في رئاسة مجلس الوزراء في عهد نجيب كما كان في عهد كارمل.

عام ١٩٨٧ هو عام المجاهدين: وذلك حسب التقرير السنوى للخارجية الأمريكية حول الموقف فى أفغانستان، إذ حقق المجاهدون فيه انتصارات عديدة وأسقطوا ١٥٠ ـ ٢٠٠ طائرة سوفيتية.

توقيع اتفاقات جنيف (١٤ أبريل ١٩٨٨) : بين أفغانستان وباكستان بعد مفاوضات غير مباشرة استمرت ٦ سنوات، وقد وقع على الاتفاقات كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية كضامنين وتقضى هذه الاتفاقات بانسحاب القوات السوفيتية (١١٥ ألف جندى) من أفغانستان فى غضون ٩ أشهر تبدأ فى ١٥ مايو ١٩٨٨، وعودة المهاجرين الأفغان، وعدم تدخل كل من باكستان وأفغانستان فى شئون بعضهما الداخلية، وتشكيل حكومة موسعة فى الأخيرة. وبعد التوقيع بيومين فقط أعلن قادة المجاهدين فى اجتماع حاشد قرب "بيشاور" عزمهم على مواصلة الجهاد لإسقاط النظام العميل فى كابل ورفضهم لهذه الاتفاقات. ورغم أن التحركات الدولية سارت على نسق اتفاقات جنيف، إلا أنه لم يتم تنفيذ أى بند من بنودها رسمياً حتى نهاية عام ١٩٩٠.

أول محادثات رسمية مباشرة بين المجاهدين والاتحاد السوفيتي (فبراير/ ديسمبر ١٩٨٨):

وقد أجريت الجولة الأولى من هذه المحادثات فى إسلام آباد حول موضوع الأسرى، وأجريت الثانية فى الطائف.

إتمام الانسحاب السوفيتي وتشكيل المجاهدين لحكومة مؤقتة (فبراير ١٩٨٩):

اكتمل الانسحاب فى ١٤ فبراير ١٩٨٩م، وقبيل ذلك أعلن المجاهدون تشكيل حكومة انتقالية برئاسة البروفيسور صبغة الله مجددى وترأس مجلس وزرائها البروفيسور عبدرب الرسول سياف وذلك بعد موافقة مجلس شورى يمثل المنظمات السبع الموجودة فى باكستان على هذه الحكومة التي تُعد الثانية بعد حكومة المهندس أحمد شاه التي شُكلت قبل ذلك بحوالي عام ونصف العام.

محاولة انقلاب ٦ مارس ١٩٩٠:

وقام بها وزير دفاع حكومة كابل "تناى" ضد الرئيس "نجيب الله" بالتنسيق مع الحزب الإسلامى "حكمتيار"، ولم تنجح هذه المحاولة ولجأ الانقلابيون إلى باكستان.

تغيير اسم حزب الشعب إلى حزب "الوطن" (يونيو ١٩٩٠):

وقد تم هذا فى المؤتمر العام الثانى لحزب الشعب الذى انعقد بعد ٢٥ عاماً من المؤتمر الأول، وذلك لمعالجة آثار

انقلاب مارس ١٩٩٠، وأقلمة الحزب لمرحلة جديدة تواكب التغييرات فى أوربا الشرقية وتُرضى الغرب وتُبعد شبهة الشيوعية عن الحزب وقياداته فى محاولة لاسترضاء الشعب الأفغانى.

ازدياد الدعم السوفيتى لنظام كابل (١٩٨٩ - ١٩٩٠) : إذ قدرته المصادر الغربية بما لا يقل عن ٣ بليون دولار سنوياً. ويعد هذا الدعم من الأسباب الرئيسة لبقاء نظام كابل.

ازدياد الضغوط الاقتصادية على المهاجرين والمجاهدين (١٩٩٠) : فقد توقفت إمدادات السلاح الأمريكية عدة مرات، وانخفضت المساعدات المقدمة للمهاجرين بمقدار الثلث، ثم أعلنت الولايات المتحدة عن خفض مساعداتها للمجاهدين بمقدار الثلث أيضاً. وقد ازدادت هذه الضغوط حدة بعد نشوب أزمة الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ لانخفاض الدعم المقدم من الخليج، في الوقت الذي حصل فيه الاتحاد السوفياتي على قروض ومساعدات خليجية بحوالي (٧) بليون دولار لمواقفه خلال الأزمة.

تقارب أمريكى سوفيتي لحل القضية الأفغانية (١٩٩٠) : وأبرز عناصر هذا التقارب: وقف شحنات السلاح لطرفى الحرب (المجاهدون ونظام كابل)، الدعوة إلى

انتخابات عامة تحت إشراف دولي، تشكيل حكومة انتقالية حتى يتم إجراء الانتخابات ـ برئاسة الملك "ظاهر شاه" أو أحد اتباعه.

الحالة السياسية فى عام ١٩٩٠:-

النظام الحاكم : منذ انقلاب أبريل ١٩٧٨ وحزب الشعب الديموقراطى الأفغانى "الحزب الشيوعى ـ PDPA" يتولى حكم البلاد وقد غير اسمه إلى حزب الوطن فى منتصف عام ١٩٩٠ ـ وتسيطر حكومة كابل على معظم عواصم الولايات ضمن حوالى ٢٥٪ من مساحة أفغانستان تحكمها بقانون الطوارئ؛ فى حين يسيطر المجاهدون على بقية البلاد. وللنظام الحاكم فى كابل علاقات ديبلوماسية مع أكثر من ٨٠ دولة كما يتمتع بعضوية الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

المجاهدون : أ- الأحزاب: وأهمها سبعة أحزاب رئيسة تتخذ من بيشاور مقراً لها وتُشكل ائتلافاً غير قوي، ويُعد "الحزب الإسلامى" (حكمتيار) و"الجمعية الإسلامية" (ربانى) أكبرها. ويوجد تسعة أحزاب شيعية صغيرة تتمركز فى إيران وتشكل "حزب الوحدة الإسلامية"، هذا إضافة إلى العديد من الأحزاب المستقلة الصغيرة الأخرى.

ب ـ حكومة المجاهدين: وقد شكلها ائتلاف المجاهدين (الأحزاب السبعة) ووافق عليها مجلس الشورى العالى للمجاهدين فى فبراير ١٩٨٩ تحت اسم "حكومة أفغانستان الانتقالية" ويرأسها عبدرب الرسول سياف

في حين يرأس دولة المجاهدين صبغة الله مجددي، وهذه هي الحكومة الثانية حيث شكل المجاهدون من قبل حكومة مؤقتة برئاسة المهندس أحمد شاه. وتسعى بعض أطراف هذه الحكومة إلى توسعة قاعدتها وإجراء انتخابات لتشكيل حكومة جديدة، وقد سعت الحكومة إلى كسب الاعتراف الدولي إلا أنه لم يعترف بها إلا أربع دول فقط هي: السعودية والسودان والبحرين وماليزيا. ومنحت منظمة المؤتمر الإسلامي فى عام ١٩٩٠ مقعد أفغانستان لائتلاف المجاهدين وقد أصبحت هذه الحكومة ضعيفة الفعالية للصعوبات التي تواجهها.

الحالة العسكرية:-

١ ـ نظام كابل : ويفرض التجنيد الإجبارى لمدة ٢ ـ ٥ سنوات على كل ذكر أفغانى (عدا علماء الدين وطلابه). يدعى النظام أن لديه أكثر من ٤٠٠ ألف مسلح (فى عام ٨٩/ ١٩٩٠)، ما بين قوات نظامية وغير نظامية. وتعتمد قوات نظام كابل فى تسليحها وتدريبها على الاتحاد السوفياتى والكتلة الشرقية فقط، وقد حصلت على كميات ضخمة من الأسلحة السوفياتية الخفيفة والثقيلة وعلى صواريخ متوسطة وبعيدة المدى "فروج، واسكود" وعلى قاذفات مقاتلة "ميج، وسوخوى"، بل وعلى أسلحة كيماوية أيضاً.

٢ ـ المجاهدون : ويعتمدون على التطوع الاختيارى للجهاد طبقاً للشريعة الإسلامية. ويقولون إن لديهم ما يزيد عن نصف مليون مجاهد فى الأحزاب كافة. ويتبع هؤلاء المجاهدون

أساليب حرب العصابات تنظيماً وتسليحاً، فهم يعتمدون على المجموعات الصغيرة المسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، ومعظم هذه الأسلحة إما سوفياتية استولى عليها المجاهدون أثناء الحرب أو صينية قدمت لهم كمساعدات، وقد حصل المجاهدون في النصف الثاني من الثمانينات على كميات محدودة من الصواريخ المضادة للطائرات "استنجر، وبلوبايب".

المراجع

* مراجع باللغة العربية:

١- أفغانستان الحاضر والمستقبل - تقرير شهري يصدره القسم العربي بمعهد الدراسات السياسية - إسلام أباد.

٢- تصريحات القادة الأفغان.

٣ ـ أفغانستان من الفتح الإسلامي إلى الغزو الروسي ـ د. محمد على البار ـ دار العلم للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.

٤ ـ المسلمون في أفغانستان ـ د. محمد عبد القادر أحمد ـ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

٥ ـ أفغانستان المجاهدة ـ د. محمد عبد العليم مرسي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

* مراجع باللغة الانجليزية:

1 - A Geography of Afghanistan, Hamidullah Amin & Gordon B. Schiln, Published by the Center for Afghanistan Studies 1976 - The University of Nebraska: USA.

2 - Afghanistan., Louis Dupriee, Princeton University Press - 1980 edition.

3 - First Consolidated Report, Office of the United Nations Co- ordinator for Humanitarian and Economic Assistance Pragrammes Relating to Afghanistan, Geneva - Sept. 1988.

4 - Republic of Afghanistan Annual 1977, Ministry of Information and Culture, Kabul.

5 - The World Year Book 1980 - 1989 - 1990, Europa Publications Limited - London.

6 - The World Book Encyclopedia, 1987,USA.

7 - The New Encyclopedia Britanica, 1982.

8 - Afghanistan's Two - Party Communism: Parcham and Khalq, Anthony Arnold, Hoover Institution - Stanford University - California, First Printing - 1983.

9 - Afghanistan: The Great Game Revisited, edited by Rosanne Klase, Freedom House USA, First Published 1987.

10 - The Middle East and North Africa 1991, 37th editon, Europa Publications Limited.

11 - Afghanistan Today: Ten Years of the Saur Revolution, The Embassy of The Republic of Afghanistan - New Delhi, Navyug Publishers - Delhi, First edition 1988.

12 - The Sovietization of Afghanistan, Professor Dr.S.B. Majrooh & Professor Dr. S.M.Y. Elmi, printed by: Printing Corporation of Frontier Limited - Peshawar.

الباب الأول

الاقتصاد الأفغاني قبل انقلاب ١٩٧٨ والحرب

- الخصائص الهيكلية للاقتصاد الأفغاني قبل الحرب:ـ

جهود الإنماء المخطط - الإنتاج القومي والمحلي - العمالة - التجارة الخارجية.

- السمات القطاعية للاقتصاد الأفغاني قبل الحرب:ـ

القطاع المؤسسي - القطاع السلعي - القطاع الخدمي.

- الأحوال المالية.:ـ

الميزانية - الاحتياطات المالية - عرض النقود - الدين العام الخارجي.

الباب الأول

الاقتصاد الأفغاني قبل انقلاب ١٩٧٨ والحرب

الخصائص الهيكلية

للاقتصاد الأفغانى قبل الحرب

تصنف أفغانستان ـ قبل ١٩٧٨ ـ كواحدة من أفقر دول العالم وأقلها نمواً. وكان اقتصادها أساساً زراعياً، فقد مثلت الزراعة ٥٢,٠٩٪ من إجمالى الناتج القومى لعام ١٩٧٨/٧٧، فضلاً عن اعتماد قطاع ضخم من الصناعات على المواد الخام الزراعية (مثل صناعات الغزل والنسيج والسجاد والسكر وتجفيف الفاكهة والجلود والزيوت). فى حين مثلت الصناعة قطاعاً صغيراً فى الاقتصاد الأفغانى، وكانت فى معظمها صناعات أولية واستهلاكية. أما التعدين فقد اقتصر إنتاجه التجارى على الغاز الطبيعى والفحم والملح، رغم غنى أفغانستان بالثروات المعدنية الأخرى. وقد شكلت الصناعة والتعدين ٢٠,٤٨٪ من إجمالى الناتج القومى لعام ١٩٧٨/٧٧.

أولاً : جهود الإنماء المخطط:

بدأ التخطيط الاقتصادى فى أفغانستان منذ عام ١٩٥٧ بخطط متوسطة المدى، فاعتمدت على ثلاث خطط خمسية فى الفترة من ١٩٥٨/٥٧ إلى ١٩٧٢/٧١، ولم يتم اعتماد الرابعة (٧٢/٧٣ ـ ١٩٧٧/٧٦) بسبب انقلاب ١٩٧٣ الذى جاء بداود إلى السلطة، وقد سار "داود" وفق خطط سنوية حتى تم وضع خطة سبعية (٧٦/ ٧٧ ـ ١٩٨٤/٨٣) ألغيت عقب انقلاب أبريل ١٩٧٨ بحجة أنها طموحة.

• ***الخطط الخمسية الثلاث الأولى (٥٧/ ٥٨ ـ ٧٢/٧١):*** وقد هدفت إلى إنشاء البنية الاقتصادية الأساسية وتحسين القائم منها وتقريب أفغانستان من القرن العشرين، ومع ذلك لم تكن خططاً تسيطر على الاقتصاد الأفغانى ككل. ويبلغ حجم

الاستثمارات العامة لهذه الخطط ٥٣ بليون أفغانى (أى ١.٢ بليون دولار بأسعار عام ٧٢) ويمكن حصر أهم إنجازاتها فيما يلى:

- أصبح لدى أفغانستان ٢٧٨٠ كم من الطرق المرصوفة التى كانت شبه منعدمة الوجود قبل ذلك، وقد استغرق إنشاء هذه الطرق ٣٠٪ من إجمالى الاستثمارات العامة.

- إنشاء شركة نقل جوى داخلى (بختر) وأخرى للنقل الجوى الخارجى (أريانا) ومطارين دوليين (كابل وقندهار) و٢٩ مطاراً محلياً.

- تضاعف إنتاج الملابس القطنية أربع مرات ليصل إلى ٦٢ مليون متر مربع سنوياً، وأُنشئت صناعة الأسمنت، وزاد إنتاج الصابون والسكر والفحم بحوالى ١٠٠٪ - ٣٠٠٪.

- تضاعف إنتاج الكهرباء ٩ مرات ليصل إلى ٤٤٢.٦ مليون كيلو وات فى الساعة، كما بُدأ فى استخراج الغاز الطبيعى بمعدل وصل إلى ٢٦٣٥ مليون متر مكعب سنوياً.

- ارتفع عدد المدارس من ٨٠٤ إلى ٤ آلاف، وعدد المدرسين من ٤ آلاف إلى ٢٠ ألفاً، وعدد الطلاب من ١٢٥ ألف إلى ٨٠٠ ألف.

- ركزت الخطط على إقامة صناعات كبيرة حكومية لضعف استثمارات القطاع الخاص فى هذا الميدان، ونجح القطاع الخاص فى إقامة ٦٠ مشروعاً صناعياً يعمل بها ٥ آلاف عامل.

• ***الخطة السبعية:*** وقد قام بوضعها ٢٥ خبيراً فى التخطيط منهم ٤ سوفيات، وكانت إيران المحول الأول لهذه الخطة (١٢٩١ مليون دولار)، وكان الاتحاد السوفياتى المحول الثانى (٤٦٠ مليون دولار). وقد هدفت الخطة إلى زيادة نصيب الزراعة من الناتج القومى بنسبة ٥٣.٤٪ عما كان عليه فى عام ٧٦/٧٥، وإلى زيادة الإنتاج الصناعى بنسبة ٨٧.٥٪ ليرتفع نصيبه من ٦.٧٪ إلى ٨.٧٪ من الناتج القومى المستهدف زيادته بنسبة تزيد على ٥٠٪ بمعدل سنوى يصل إلى ٦.٢٪.

• ***النمو الاقتصادى:*** سارت عملية التنمية الاقتصادية فى أفغانستان منذ الحرب العالمية الثنية بخطى متواضعة رغم الفقر العام - وانعكس ذلك فى التوسع الزراعى ونمو المراكز الحضرية وانخفاض نسبة البدو الرُّحل من ٣٣.٢٪ إلى ١٥٪ ونظراً لضعف الثقة فى الأرقام الرسمية (الحكومية من معدلات النمو)، فإننا نستعرض هنا المعدلات

الرسمية والمعدلات التى يعتبرها المحلون واقعية محتملة، وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم "٣".

(جدول رقم "٣" المعدلات الرسمية وغير الرسمية لنمو الاقتصاد الأفغانى قبل الحرب)

الأعوام	معدل النمو السنوى طبقاً للمصادر الرسمية	معدل النمو السنوى طبقاً لتوقعات المحللين
١٩٦٧/٦٦ ـ ٧٢/ ١٩٧٣	٥٪	٢٪
١٩٧٤/٧٣	—	٣٪
١٩٧٥/٧٤	٤٪	لم تتحقق النسبة الرسمية
١٩٧٦/٧٥	٤٪	أكثر من ٤٪
١٩٧٧/٧٦	—	أكثر من ٤٪

* * *

ثانياً ـ الإنتاج القومى والمحلى:

• *الإنتاج القومى والأنصبة القطاعية فيه:*

(جدول رقم "٤" الإنتاج القومى لأفغانستان في عام ١٩٧٨/٧٧[أ])

القطاع	الإنتاج بالبليون أفغانى[ب]	النسبة المئوية من الإجمالى
الزراعة	٧٧,٣	٥٢,٠٩٪
التعدين والصناعة	٣٠,٤	٢٠,٤٨٪
التشييد	٦,٩	٤,٦٥٪
التجارة	١١,١	٧,٤٨٪
المواصلات والاتصالات	٦,٠	٤,٠٤٪
خدمات أخرى	٢,٠	١,٣٥٪
صافى التجارة الخارجية	١٤,٧	٩,٩١٪
الإجمالى	١٤٨,٤	١٠٠٪

(أ) يبدأ العام فى ٢١ مارس وينتهى فى ٢٠ مارس التالى

(ب) طبقاً لأسعار السوق فى عام ١٩٧٨، والدولار الأمريكى الواحد يساوى ٤٣ أفغانى ـ آنذاك (المصدر: بنك أفغانستان)

* ***الإنتاج المحلى:*** وقد بلغ ٢٥٨٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٩/٧٨ (بأسعار العام نفسه وفق عامل التكلفة).

★ ★ ★

ثالثاً ـ العمالة:

* ***تقدير العمالة فى عام ٧٥/ ١٩٧٦:***

(جدول رقم "٥")

القطاع	العمالة بالآلاف	النسبة المئوية
الزراعة	٤٠٢٢	٪٧١,٦
الصناعة	٣٥٠	٪٦,٢
التعدين	١٨٨	٪٣,٤
أعمال غير إنتاجية	٧١٥	٪١٢,٧
البطالة	٣٤٣	٪٦,١
الإجمالى	٥٦١٨د	٪١٠٠

المصدر: الخطة السبعية للتنمية بأفغانستان (١٩٧٧/١٩٧٦ ـ ١٩٨٣/١٩٨٢)

★ ★ ★

رابعاً ـ التجارة الخارجية (بالمليون دولار):

* ***حجم الصادرات والواردات والعجز فى الميزان التجارى (بالمليون دولار):***

(جدول رقم "٦")

الأعوام	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦
الواردات	٢٤٢,٥	٣٤٩,٦	٢٢٨
الصادرات	٢٣٠,٥	٢٢٣,٤	٢٠٦
العجز	- ١٢,٠	- ١٢٦,٢	- ٢٢

• الهيكل السلعى للتجارة الخارجية (بالمليون دولار):

(جدول رقم "٧")

الـــــــواردات	٧٤/ ١٩٧٥	٧٥/ ١٩٧٦	الصادرات	٧٤/ ١٩٧٥	٧٥/ ١٩٧٦
سكر	٢٦,٣	٣٩,٥	أمعاء الخراف	١,٩	١,٣
شاى	١٥,٧	٣٠,٥	فواكه مجففة	٦٤,١	٤٧,٢
زيوت نباتية	٦,٧	٨,٦	فواكه طازجة	٣١,٥	٢٣,٢
تبغ	١,٦	١,٩	حبوب زيتية	٤,١	٨,٣
أدوية	٤,٦	٦,٧	جلود	٧,١	١١,٧
منتجات بترولية	٢٢,٥	٢٧,٠	خرفان القركول	١٢,٢	١٠,٣
منتجات كيماوية أخرى	٢,٠	٢,٧	صوف	٦,٢	٧,٩
إطارات وأنابيب	١١,٣	٢١,٦	قطن	٣٤,٧	٣٢,٥
منسوجات قطنية وحريرة	٧,٩	١١,٨	سجاد	٢٠,٠	١٧,٠
أسمدة كيماوية	٨,٧	٧,٨	غاز طبيعي	٣٢,١	٤٥,٣
صابون	٣,٠	٥,٢	إسمنت	١,٨	—
خيوط حريرية	١٠,٩	٧,٩	أعشاب طبية	٨,٩	١٠,٤
منسوجات صوفية وحريرية	٠,٧	٠,٩	معاطف جلدية	١,٠	—
أحذية	٢,٢	٢,٩	بضائع أخرى	٤,٧	٨,٣
مركبات وماكينات	٧,٠	١١,١			
ملابس مستعملة	٤,٢	٤,١			
مواد إنشائية "حديد"	٣,٥	٣,٩			
قطع غيار	٤,٦	٥,٨			
بضائع أخرى	٩٦,٨	١٤٩,٧			
الإجمالى	٢٤٢,٥	٣٤٩,٦	—	٢٣٠,٥	٢٢٣,٤

• *الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية فى عام ١٩٧٦/٧٥:*

(جدول رقم ٨)

الدولة	النسبة المئوية من إجمالى الصادرات	النسبة المئوية من إجمالى الواردات
الاتحاد السوفياتى	٣٦,٢٪	١٢,٨٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٢٪	١,٥٪
ألمانيا الغربية	٩,٨٪	١٠,١٪
المملكة المتحدة البريطانية	٦,٧٪	٣,٦٪
اليابان	(٠)	١٨,٢٪
باكستان	١٤,٧٪	٢,٦٪
الهند	١٣,١٪	١١,٣٪
تشيكوسلوفاكيا	٠,٩٤٪	٠,٨٪
دول أخرى	١٤,٣٦٪	٣٩,١٪

• • •

السمات القطاعية
للاقتصاد الأفغانى قبل الحرب

أولاً ـ القطاع المؤسسي:

كانت أفغانستان قبل انقلاب أبريل ١٩٧٨ تمتلك اقتصاداً مختلطاً. يتكون من قطاع خاص، وقطاع عام (حكومى) يتنامى بسرعة ـ وكانت قوى السوق تُملى أسعارها على القطاعين.

• *القطاع الخاص:* ويسيطر على الزراعة، وتجارة التجزئة، وقطاع الخدمات مثل الفنادق الصغيرة، والصناعات الصغيرة مثل المياه الغازية، والنقل المحلى، وجزء معتبر من التجارة الخارجية.

* ***القطاع العام (الحكومي):*** ويسيطر على البنوك كلها، والتعدين، والصناعات الكبيرة مثل الأسمنت والنسيج، ومحطات القوى الكهربائية، وخطوط الطيران (شركتان)، ومعظم الفنادق الكبيرة، وجزء من التجارة الخارجية. وبعض هذه القطاعات حكومى النشأة وبعضها الآخر تم تأميمه بعد مجئ داود للسلطة عام ١٩٧٣ بمساعدة الشيوعيين، وذلك مثل تأميم البنوك فى ١ يونيو ١٩٧٥. وقد ساهمت مشروعات القطاع العام الصناعية بنسبة ٣٩٪ من الإنتاج الصناعى لعام ١٩٧٨.

* * *

ثانياً. القطاع السلعي:

١ ـ ***الزراعة والثروة الحيوانية والغابات:*** مثّل هذا القطاع العمود الفقرى للاقتصاد الأفغانى ففى عام ١٩٧٨/٧٧ بلغ نصيبه من الإنتاج المحلى أكثر من ٥٠٪، ومن الإنتاج القومى ٥٢.٠٩٪، ومن الصادرات ٧٠.٧٪، ومن الأيدى العاملة ٧١.٦٪ فى عام ٧٦/ ١٩٧٧ الذى بلغت إنتاجية القطاع الزراعى فيه حوالى ٥٠٠.٧ دولار لكل عامل.

* المساحة الصالحة للزراعة: ٧.٦ مليون هكتار ـ أى ١٢٪ تقريباً من إجمالى مساحة البلاد ـ منها ٢.٤ مليون هكتار تعتمد على الأمطار و٥.٢ مليون هكتار تعتمد على الرى.

* المساحة المزروعة فعلاً: ٣.٩٧٦ مليون هكتار (٧٠٪ منها مروية)، ويطبق نظام الدورة الثنائية فى ١.٤ مليون هكتار فقط. وتنتج الأرض المروية ٧٧٪ من القمح و٨٥٪ من إجمالى الغذاء والمواد الخام الصناعية.

* سكان الريف: بلغت نسبة سكن الريف ٨٥٪ من إجمالى السكان، يعيشون فى ٢٢٧٥٠ قرية.

* نظام الملكية الزراعية: يقوم على أساس الملكية الفردية بمتوسط ٣.٢ هكتار لحوالى ١.٢ مليون أسرة مالكة. وكان ٥٠٪ من المزارعين يملكون الأرض و٢٥٪ يزرعون بالمشاركة ولا يملكون الأرض و٢٥٪ يعملون كعمال زراعيين.

* مساحة الغابات: ١.٩ مليون هكتار، أى حوالى ٣.٥٪ من مساحة أفغانستان.

* الثروة الحيوانية: الأغنام والماعز ٢٥ مليون رأس، الماشية ٣.٦ مليون رأس، الخيل ـ البغال ـ الحمير ـ الجمال ٢ مليون رأس.

* المحاصيل الزراعية:

(جدول رقم "٩" مساحة المحاصيل الزراعية وإنتاجها في عام ٧٧/ ١٩٧٨)

المحصول	المساحة (بالألف هكتار)	الإنتاج (بالألف طن مترى)
القمح	٢٣٥٠	٢٦٥٢
الذرة	٤٨٢	٧٦٠
الرز	٢١٠	٤٧٥
الشعير	٣١٠	٣٠٠
حبوب القطن	١٢٨	١٣٧
البنجر	٤.٨	٩٧
قصب السكر	٣,٥	٦٨,١
الخضروات	١٣٩	٩١٨,٢
الفواكه	١٤٠	٦٩٢
الحبوب الزيتية	١٠٦,٤	٣٦

* الإنتاج الحيواني (١٩٧٧):

(جدول رقم "١٠")

الصنف	الإنتاج (بالألف طن مترى)	الصنف	الإنتاج (بالألف طن مترى)
لحوم البقر والجاموس	٦٥	الزبدة	٥,٤
لحوم الضأن	٩٣	الجبن	٩,٥
لحوم الماعز	٢٥	بيض الدجاج	١٦,٤
لحوم الدجاج	١٠	العسل	٣,٧
حليب البقر	٦٢٧	الأصواف	٣٩,٨
حليب الأغنام	٢١٨	جلود الماشية والجاموس	١٠,٨
حليب الماعز	٤٦	جلود الأغنام	١٥,٥
حليب الجاموس	٣	جلود الماعز	٣,٨

* إنتاج الأخشاب (١٩٧٧).

(جدول رقم "١١")

الصنف	الكمية (بالألف طن مترى، مستثنى منها اللحاء)
خشب صالح لصنع الألواح، وألواح للزينة وللسكك الحديدية	٨٥٦
أخشاب صناعية أخرى	٦١٠
خشب الوقود	٦٠٩٩
الإجمالى	٧٥٦٥

٢ ـ *الصناعة والتعدين والطاقة:* وقد بلغ نصيب هذه القطاعات ٢٠,٥٪ من إجمالى الإنتاج القومى لعام ١٩٧٨/٧٧ أى حوالى ٧٠٧ مليون دولار، وبلغ عدد عمالها ٥٣٨ ألف عامل (أى ٩,٦٪ من إجمالى العمالة). وبلغت إنتاجية هذه القطاعات ١٣١٤,١ دولار للعامل. وكان نصيبها ٣٠٪ من استثمارات الثلاث خطط الخمسية الأولى فى الفترة من ٥٧/ ١٩٥٨ إلى ١٩٧٢/٧١، وارتفع هذا النصيب إلى ٣٧٪ فى الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٣/٧٢ ـ ١٩٧٧/٧٦) التى لم تنفذ لتغير نظام الحكم. وقد اقتصرت صادرات هذه القطاعات فى عام ٧٥/ ١٩٧٦ على الغاز الطبيعى والسجاد، بنصيب يبلغ ٢٦,٩٪ من إجمالى الصادرات.

أ ـ الصناعة: كانت الصناعة تمثل قطاعاً صغيراً من الاقتصاد الأفغانى ـ يعتمد أساساً على المواد الخام الزراعية ـ، وبلغ نصيبها ٦,٧٪ من الإنتاج القومى. وهدفت الخطة السبعية (٧٦/ ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤/٨٣) ـ التى ألغاها نظام كابل بعد انقلاب ١٩٧٨ ـ إلى زيادة الإنتاج الصناعى بنسبة ٨٧,٥٪ ليصل نصيبه من الإنتاج القومى فى نهاية الخطة إلى ٨,٧٪ وبلغ نصيب الصناعة من إجمالى العمالة إلى ٦,٢٪ فى عام ١٩٧٦/٧٥. وتستهلك المنتجات الصناعية كلها محلياً، عدا السجاد الذى مثلت صادراته (١٦,٧ مليون دولار) ٧,٥٪ من إجمالى صادرات عام ٧٥/ ١٩٧٦.

وكان القطاع الخاص هو المسيطر فى المجال الصناعى فقد بلغ نصيبه من إجمالى الإنتاج الصناعى لعام ١٩٧٨ حوالى ٦١٪ فى حين بلغ نصيب القطاع الحكومى ٣٩٪ فقط.

وتقع معظم الصناعات الأفغانية وأهمها فى حيز الصناعات الأولية مثل عصر الزيوت وطحن القمح وغزل الصوف (السجاد) والقطن، وفى حيز الصناعات الاستهلاكية والوسيطة مثل السكر والأقمشة والأسمدة والأسمنت. وتعتبر صناعة غزل ونسج القطن من أكبر الصناعات الأفغانية وأول صناعة حديثة أُدخلت للبلاد فى أواسط الثلاثينات.

(جدول رقم "١٣" أهم المنتجات الصناعية)

الصنف	الإنتاج فى ١٩٧٧/٧٦	الإنتاج فى ١٩٧٨/٧٧
القطن المحلوج (بالألف طن مترى)	٥٢.٧	٤٧.١
منتجات قطنية (بالمليون متر)	٧٣.٧	٧٦.٨
منتجات صوفية (بالمليون متر)	٤٤١.٠	٣٤٧.٤
المنسوجات الحريرية (بالمليون متر)	٢٧٩٠٠٠.٠	٢٩٧٠٠٠.٦
دقيق القمح (بالألف طن مترى)	٥٧.٩	٥٩.٩
السكر الخام (بالألف طن مترى)	١١.١	١١.٢
السمن النباتى (بالألف طن مترى)	١٠.١	١٣.٠
السماد النيتروجينى (بالألف طن مترى)	٥٥.١	٩٩.٦
الأسمنت (بالألف طن مترى)	١٢٥.١	١٢٥.٠

ب ـ التعدين: أظهر مسح جيولوجى أجراه خبراء سوفيات وأفغان تحت إشراف الأمم المتحدة ونُشر فى عام ١٩٧٧ ـ أظهر ـ أن بأفغانستان ١٤٣٢ مخزناً معدنياً (انظر الجدول رقم-٢٦- من هذه الدراسة). ورغم وجود الكثير من الثروات المعدنية بكميات تجارية، مثل الغاز الطبيعى والبترول والحديد والنحاس والفحم والباريت والذهب والفضة والملح الحجرى واليورانيوم والماغنسيوم والزنك وغيره، إلا أن التعدين لم يتم بكميات

تجارية إلا للفحم والغاز والملح بسبب صعوبة النقل والمواصلات ونقص الاستثمارات المالية والفنية.

وفى عام ٧٥/ ١٩٧٦ بلغ نصيب التعدين من العمالة الأفغانية ٤,٣٪ أى ١٨٨ ألف عامل يعمل القسم الأكبر منهم فى مجال تعدين الفحم. وقد اقتصرت صادرات هذا القطاع على الغاز الطبيعى الذى شكل ١٩,٤٪ من إجمالى صادرات العام نفسه.

وقد حظى التعدين باهتمام حكومى متزايد استهدف إنتاج ٣٠ ألف طن من الباريت (سنوياً) و٢٠ ألف طن من التالك و١٥٠ ألف طن من الميكا، وتوفير صادرات معدنية بمبلغ ٥٠ مليون دولار فى عام ٧٩/ ١٩٨٠ من المعادن السابقة ومن النحاس والكروم واللازورد، ولكن لم تتحقق هذه الأهداف للصعوبات سالفة الذكر وعدم الاستقرار السياسى.

ج - الكهرباء: بلغ إجمالى إنتاج الكهرباء لعام ٧٧/ ١٩٧٨ حوالى ٧٦٣,٨ مليون كيلو وات فى الساعة بمعدل ٤٩ كيلو وات للفرد الواحد. وكانت متاحة فى المدن فقط.

وتتمتع أفغانستان بأنهار طويلة كما أوضحنا فيما قبل، ويوفر تنوع التضاريس مساقط مائية ضخمة لهذه الأنهار مما يجعلها مصدراً لتوليد الطاقة، وتقدر القوى "الكهروهيدروليكية" الممكن توليدها من مصادر أفغانستان المائية - عدا المساقط الضخمة لنهر "آمو" بولاية بدخشان - بحوالى ٢٥٠٠ ميجاوات، لم يستثمر منها حتى عام ١٩٧٥ إلا ٨,٧٪ فقط أى ٢١٧,٥ ميجاوات تم توليدها فى عشرة مشاريع هيدرولوكية كما هو موضح فى الجدول التالى.

(جدول رقم "١٣" مصادر القوى الهيدروليكية ومشاريعها)

المصدر المائى	الطاقة الممكن توليدها "ميجاوات"	الطاقة المولدة حتى١٩٧٥	عدد المشاريع المقامة حتى ١٩٧٥م
مجموعة نهر كابل	٧٥٠	—	٦
مجموعة نهر هلمند	٧٠٠	—	٢
مجموعة أنهار الشمال (هرى رود، كوكشا، كنـوز)	٩٥٠	—	٢
مصادر أخرى متنوعة	١٠٠	—	لا يوجد
الإجمالى	٢٥٠٠	٢١٧,٥	١٠

وقد بدأ التوليد الهيدرولوكي للماء فى عام ١٩٢٢ بمحطة "جبل سراج" بالقرب من كابل ثم توالت بقية المشاريع بمساعدة فنية ومالية معظمها من الغرب.

★ ★ ★

ثالثاً ـ القطاع الخدمي:ـ

١ ـ *النقل والمواصلات والاتصالات:*

أ ـ الطرق البرية: ويبلغ طولها حوالي ١٧ ألف كم، منها ٢٥٦٠ كم طرقاً سريعة مسفلتة، و٩٥٠٠ كم طرقاً ترابية صالحة لحركة الآليات، و٥٠٠٠ كم طرقاً فرعية غير صالحة للحركة فى معظم أوقات العام.

(جدول رقم "١٤" أهم الطرق السريعة فى أفغانستان)

الطريق	المسافة
– كابل ـ طورخم (على الحدود الباكستانية)	٢٢٤ كم
– كابل ـ قندهار	٢٨٧ كم
– كابل ـ جرديز	١٢٧ كم
– كابل ـ شيرخان بندر (على الحدود السوفياتية)	٣٩٩ كم
– بول خمرى ـ مزار شريف	١٨٦ كم
– مزار شريف ـ شيرخان بندر	١٣٤ كم
– قندهار ـ سبين بولدك (على الحدود الباكستانية)	١٠٥ كم
– قندهار ـ هيرات	٥٦١ كم
– هيرات ـ إسلام قلعه (على الحدود الإيرانية)	١٢٤ كم
– هيرات ـ تورغندى (على الحدود السوفياتية)	١٢٠ كم

ب ـ مركبات النقل البرى: (٢٥٩٩٣) سيارة لنقل الركاب، و(٢٦٦٩٢) شاحنة.

ج ـ السكك الحديدية: لا يوجد

د ـ النقل البحرى والنهرى: لا يوجد، عدا بعض العبارات البدائية للأنهار.

هـ ـ النقل الجوى: شركة دولية هى "أريانا"، وقد تأسست عام ١٩٥٥، ولها رحلات إلى الهند وإيران وباكستان والاتحاد السوفياتى وتركيا وأوربا.

ـ شركة محلية هى "باختر"، تأسست عام ١٩٦٨، وتقدم خدمات محلية بين كابل و١٢ منطقة.

ـ مطاران دوليان بكابل وقندهار، إضافة إلى ٢٩ مطاراً محلياً فى الولايات المختلفة.

و ـ وسائل الاتصال

- الإذاعة: وتقع تحت سيطرة وزارة الاتصالات، وتقدم خدماتها المحلية بلغات: الفرس (الدارى) ـ البشتو ـ النورستانيين ـ الأوزبك ـ التركمان ـ البلوش، وتقدم خدماتها الخارجية بلغات الأوردو ـ العربية ـ الانجليزية ـ الروسية ـ الألمانية ـ الفارسى ـ البشتو ـ وبلغ عدد المستمعين واحد مليون تقريباً فى عام ١٩٧٧، وبلغ عدد أجهزة الاستقبال (الراديو) ٩٠٦٠٣٧ فى عام ١٩٧٦

- التلفزيون: وقد بدأ بثه فى أغسطس ١٩٧٨ بإرسال لا يتجاوز مداه ٥٠ كم فقط وبلغ عدد أجهزة استقباله (التلفزيون) ٢٠ ألفاً

- وكالات الأنباء: ولدى أفغانستان وكالة واحدة هى "باختر"، تأسست فى عام ١٩٣٩، وتخضع لوزارة الإعلام. وكان بكابل مكاتب لعدد من وكالات الأنباء الأجنبية، هى: APN (U.S.S.R), TASS (U.S.S.R), Tanjug (Yugaslovia), Xinhua (Peoples Republic of China).

- الصحافة: كان بأفغانستان ١٨ صحيفة يومية يبلغ إجمالى توزيعها ١٠١ ألف نسخة يومياً، إضافة إلى ٢٣ دورية أخرى. كما كان هناك ١١ داراً للنشر.

- التليفونات: وقد بلغ عددها ٢٣٢٠٠ فى عام ١٩٧٨/٧٧.

٣ ـ ***التعليم:***

* نسبة المتعلمين: ١٠٪ من إجمالى السكان، وتنخفض هذه النسبة إلى ٣٪ وسط النساء.

* المقيدون بالمدارس. قُدرت نسبة التلاميذ ـ عمر ٦: ١١ سنة ـ المقيدون بالمدارس الابتدائية بحوالى ٢٣٪ من إجمالى من هم فى سن القيد، وتنخفض هذه النسبة بين البنات إلى ٧٪ فقط. وبلغت نسبة الطلاب ـ عمر ١٢: ١٦ سنة ـ المقيدون بالمدارس الثانوية ٨٪ من إجمالى من هم فى سن القيد، وذلك فى عام ١٩٧٥.

* التعليم العالي: ويتكون من جامعة كابل (تأسست عام ١٩٣٥) وبها ١١٥ أستاذاً لحوالي ٩٨٦٥ طالباً في ١١ كلية، وجامعة ننجرهار (تأسست عام ١٩٧٢) وبها ٧٥ أستاذاً لحوالي ٦١٣ طالباً، وذلك إضافة إلى ١٢ معهداً عالياً.

(جدول رقم "١٥" التعليم في عام ٧٥/ ١٩٧٦)

نوع المؤسسات	عدد الوحدات	الطلاب
المدارس الابتدائية	١٥١٧	٥٤٦٢٣٦
المدارس القروية	١٩١٢	١٤٨٠٠٤
المدارس المتوسطة	٥١٢	١١٢٦١٦
المدارس الثانوية (ليسه)	١٩٧	٥٩٦٤٧
المدارس الفنية (زراعية - صناعية.. إلخ)	١٧	٥٨٥١
كليات المعلمين	١٠	٤٠٣٣
المدارس الدينية	١٩	٣٧٤٩
الجامعات والمعاهد العليا	١٤	١١٣٠٠

٢ - *الخدمات الصحية:*

تتمتع أفغانستان بخدمات صحية ضعيفة جداً، وفي هذا المجال كانت الدولة رقم ١١٩ على مستوى ١٢٩ دولة مسحتها الأمم المتحدة في أواخر السبعينات، كما تحظى إحصاءاتها الصحية بدرجة ضعف أشد تمنع الاعتماد عليها، ونجمل أهم ما توفر من بيانات صحية فيما يلي:

* عدد المستشفيات: ٥٧ مستشفى سعتها ٢٤٠٦ سريراً، أي بمعدل سرير واحد لكل ٦٤٤٢ مواطناً.

* عدد الأطباء: ٨٨٦ طبيباً، بمعدل طبيب واحد لكل ١٧٤٩٤ مواطناً، وهذا المعدل من أقل المعدلات في العالم.

* عدد المراكز الصحية: ١٤٩ مركزاً.

* عدد الصيادلة: ٩٣ صيدلياً.

* نسبة الوفيات بين الأطفال المولودين أحياء: ١٩٠ في كل ألف، وهذه من أعلى النسب في العالم.

* متوسط العمر: المتوقع للفرد ٤١ عاماً.

الأحوال المالية

* العملة المحلية: "أفغاني" ويتكون من ١٠٠ بول.
* سعر الصرف الرسمي: في فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣ الدولار الأمريكي الواحد = ٢٠ أفغاني، وفي فترة مارس ١٩٦٣ ـ مارس ١٩٧٩ الدولار الأمريكي الواحد = ٤٥ أفغاني.
* الميزانية:

(جدول رقم "١٦" الإيرادات والنفقات بالمليون أفغاني)

- لمدة ١٢ شهراً تنتهي في ٢١ سبتمبر -

الإيرادات			
الأعوام	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧
الضرائب المباشرة	١٠٢٢	١٧١٣	٢٤٢٨
الضرائب غير المباشرة	٦٠٣٦	٦١٥٩	٦٨٣٠
إيرادات المشروعات العامة والاحتكارية	٤٤٧	٨٨٧	١٣١٦
إيرادات الغاز الطبيعي	١١٧٥	٢٣٣٦	١٥١٠
إيرادات الممتلكات الأخرى والخدمات	١٠٤٢	٢١٧٩	٢٣٥٧
إيرادات أخرى	٥٣٠	٦٧٦	٤٨٠
الإجمالي	١٠٢٥٢	١٣٩٥٠	١٤٩٢١

النفقات			
الأعوام	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧
الإدارة	٧٥٧	١٤٨٥	١٢٥٥
الدفاع والأمن	١٦٨٢	٢٣٨١	٢٦٥٦
الخدمات الاجتماعية	١٤٣٠	٢٢٥٤	٢٥٣٨
الخدمات الاقتصادية	٤٩١	٩٥٧	٨٧٠
إجمالي إنفاق الوزارات	٤٣٦٠	٧٠٧٧	٧٣١٩
خدمة الدين الخارجي	١٨٣٤	١٣٢٠	٢٠٨٧
الإعانات	١١٤٤	٢٧٧١	٢٥٣٢
الإجمالي العادي	٧٣٣٨	١١١٦٨	١١٩٣٨
ميزانية التنمية	٢٣٧٣	٥٠٦٠	٥٢٠٠

* الدخل من السياحة:

بلغ دخل أفغانستان من السياحة ٧,٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ و١١ مليون دولار فى عام ١٩٧١، وقد وصل هذا الدخل إلى ٢٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ أى ما يعادل ٨٪ من إجمالى إيرادات ١٩٧٨/٧٧.

(جدول رقم "١٧" حركة السياحة فى أفغانستان قبل الحرب)

الأعوام	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٨
عدد السياح	١١٣١٠٩	١١٠٨١٦	٩١٦٦٢	٩٦١٩٥	٩١١٣٧	٩١٩٨٩

وتمتلك أفغانستان آثاراً قديمة مثل التى فى "باميان"، وفي "بست" بولاية "هيلمند"، كما تمتلك "آثاراً إسلامية مثل "المسجد الأزرق" فى مدينة "مزار شريف" والمسجد الكبير فى هيرات ومناراتها الشهيرة. هذا فضلاً عن البيئة الطبيعية الخلابة لأفغانستان ومدنها القديمة مثل قندهار.

* الاحتياطات المالية.

(جدول رقم "١٨" احتياطى بنك أفغانستان المركزى بالمليون دولار فى نهاية كل عام)

الأعوام	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الذهب	٣٩,٣٥	٣٩,٩٤	٣٨,١٩	٣٧,٩٠	٤٠,٠١	٤٣,٢٧
حقوق السحب الخاص من صندوق النقد الدولى	٥,١٦	٥,٤٥	٦,٢٣	٥,٩٥	٦,٩٠	٧,٠١
وضع الاحتياطى فى صندوق النقد الدولى	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	١٠,٠٢	١١,٦٩
النقد الأجنبى	١٦,٤٥	٢٢,١٩	٨٠,٣٢	١٢٤,٩٧	٢٥٨,٩٠	٣٧١,٨٦
الإجمالى	٦٠,٩٦	٦٧,٥٨	١٢٤,٧٤	١٦٨,٨٢	٣١٥,٨٣	٤٢٣,٨٣

* عرض النقود:

(جدول رقم "١٩" عرض النقود بالمليون أفغانى فى ٢١ مارس من كل عام)

الأعوام	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
نقود خارج البنوك	٩٨٩٠	١١٧٠٨	١٥٢٣٢	١٧٩٦٨
ودائع القطاع الخاص فى بنك أفغانستان	٢٢٩٨	٢٣٥٧	٣٤١٢	٥١٧٩
ودائع تحت الطلب فى البنوك التجارية	٩٥١	١٠٠٠	١٣٣٩	١٤٢٧
الإجمالى	١٣١٣٩	١٥٠٦٥	١٩٩٨٣	٢٤٥٧٤

- **البنوك:**

وقد تم تأميم البنوك كافة في ١ يونيو ١٩٧٥، ولا يوجد بأفغانستان بنوكاً أجنبية.

(جدول رقم "٦٠" البنوك الأفغانية قبل الحرب)

م	اسم البنك	المقر الرئيس	عدد الأفرع	تاريخ التأسيس	رأس المال بالمليون أفغاني	أهم الوظائف	معلومات أخرى
١	بنك أفغانستان (البنك المركزي)	كابل	٦٧	١٩٣٩م	١٠٠٠	• أصدار الأوراق النقدية • وضع قواعد الصرف الأجنبي • تقديم القروض للبنوك والمشاريع والشركات والحكومة • وكالة الحكومة	• الودائع ٦ ٤٤٤ مليون في مارس ١٩٧٩
٢	بنك التنمية الزراعية لأفغانستان	كابل	—	١٩٥٥م	١٠٠	• تقديم قروض للمزارعين والتعاونيات والمشروعات الزراعية	• يتلقى مساعدات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن برنامج الأمم المتحدة للتنمية
٣	البنك الوطني الأفغاني	كابل	١٢	١٩٣٢م	٥٠٠		• إجمالي الموارد ٤٥١٢ مليون أفغاني في ٧٧/٣
٤	بنك تنشيط صادرات أفغانستان	كابل	—	١٩٧٦م	—	• تمويل عمليات التصدير	
٥	بنك التنمية الصناعية لأفغانستان	كابل	—	١٩٧٣م	—	• تمويل مشروعات التنمية الصناعية	• إجمالي الموارد المالية ٨٤٧ مليون أفغاني بما في ذلك رأس المال
٦	بنك الرهون العقارية والإنشاء	كابل	—	١٩٥٥م	١٠٠	• تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل لمشروعات البناء	
٧	البنك التجاري الأفغاني	كابل	١٨ (في الداخل والخارج)	١٩٥٤م	٤٠٠	• تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل. • تقديم خدمات تجارية • شراء وبيع النقد الأجنبي وإصدار الشيكات السياحية	• إجمالي الأصول ٤٥٦٠ مليون أفغاني في مارس ١٩٧٩م

* الدين العام الخارجي (بالمليون دولار):

(جدول رقم "٢١" الديون الخارجية)

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
إجمالي الديون	٨٨١،٦	١٤٨٥،٥	١٦٣٦،٧	١٨١٤،٧	١٩١٢،٠
نسبة الديون واجبة السداد إلى الإنتاج القومي	٪٤٧،٨	٪٣٦،٠	٪٣٣،١	٪٣٠،٧	٪٢٩،١

* شركات التأمين:

وتوجد شركة وطنية واحدة هي: الشركة الأفغانية للتأمين، ومقرها الرئيسي في كابل. ولا توجد شركات تأمين أجنبية

مراجع الباب الأول

كافة المراجع الخاصة "بالمعلومات الأساسية" المذكورة في ص ٣٠ إضافة إلى المراجع التالية:-

1- Afghanistan : Politics-Economic & Society, Bhabani Sen Gupta, Frances Pinter(Publishers)- London, First published -1986.

2- The Soviet Occupation of Afghanistan, John Fullerton, Published by Far Eastern Economic Review LTD, Hong Kong.

3- Country Profile, Pakistan - Afghanistan, 1982-1990, The Economist Intelligence Unit (EIU), London.

4- The Agricultural Survey of Afghanistan (ASA) , First Report May 1988, Swedish Committee For Afghanistan - Peshawar.

5- Afghanistan; First Five Years of Soviet Occupation. J. Bruce Amstutz, National.

الباب الثاني

السياسات الاقتصادية في أفغانستان بعد انقلاب عام ١٩٧٨م

١- تحميل الاقتصاد الأفغاني تكاليف الحرب.
٢- ربط أفغانستان اقتصادياً بالاتحاد السوفيتي
٣- مركسة النظام الاقتصادي.
٤- عسكرة الاقتصاد.

الباب الثاني

السياسات الاقتصادية في أفغانستان بعد انقلاب عام ١٩٧٨

إن الأضرار التى لحقت بالاقتصاد الأفغانى خلال العقد الماضى هى نتيجة للسياسات التى حكمت ووجهت الاقتصاد منذ انقلاب أبريل عام ١٩٧٨، كما هى نتيجة للحرب التى بدأت منذ ذلك الحين تماماً بتمام، ويتحمل مسؤولية هذه السياسات نظام الحكم فى كابل، ثم الاتحاد السوفياتى بحكم أنه أصبح منذ عام ١٩٧٨ المخطط الموجه والمقرض المموِل، والمورِّد المستورد الأول للاقتصاد الأفغانى كما سيتضح من خلال هذه الدراسة. ويمكن تلخيص أهم السياسات التى حكمت اقتصاد أفغانستان ووجهته منذ انقلاب أبريل ١٩٧٨م وحتى الآن فيما يلى

١ ـ تحميل الاقتصاد تكاليف الحرب

لم يكن السوفيات الذين يعانون من أزمات اقتصادية داخلية مستعدين لتحمل خسارة ٧٠ بليون دولاراً نتيجة لتدخلهم فى أفغانستان طوال تسع سنوات ـ طبقا لتصريح رئيس الوزراء السوفياتى "نيكولاى رابزكوف" فى يونيو ١٩٨٩م[١] فى ظل دَيْنهم القومى الذى بلغ ٣١٢ بليون روبل فى عام ١٩٨٩م[٢] ـ ولذلك سعوا إلى تحميل قطاعات الاقتصاد الأفغانى تكاليف الحرب باستنزاف موارده ـ خاصة المعدنية منها وهذا سيتضح تباعا فى الصفحات القادمة ـ وبتحميل الواردات المدنية الأفغانية قيمة معدات وبضائع للاستخدام العسكرى ـ كما هو موضح فى الجدول رقم (٢٢) ـ فى حين تقوم الصادرات الأفغانية بالسداد بأسعار غير معلنة مخالفة للأسعار العالمية[٣]، كما هو حادث بالنسبة للغاز الطبيعى

وإذا استثنينا المعدات الجيولوجية والبترول ومنتجاته من الجدول السابق نجد أن السوفيات قد باعوا لحكومة كابل طائرات وشاحنات ومعدات ثقيلة وسيارات ذات طابع عسكرى (تستخدم بالدرجة الأولى فى الحرب) قيمتها ٢٫٦٣ بليون دولار خلال الفترة من

جدول رقم -٢٢- مختارات من واردات أفغانستان من الاتحاد السوفياتي خلال السبع سنوات الأولى للإنقلاب: ١٩٧٩ - ١٩٨٥م[١]

(بالدولار الأمريكي)

الواردات / العام	معدات ميكانيكية وسيارات (كود ١٠ ، ١٩)	معدات جيولوجية لاستخراج المعادن (كود ١١٠)	طائرات (كود ١٩٣)	شاحنات (كود ١٠،١٩)	بترول ومنتجاته (كود ٢١)	الإجمالي
١٩٧٩	١٢٨ر١١٣ر٦٨٠	٣١ر٣٦٧ر٤٠٠	١ر٠٥٢ر٩٤٠	١٧ر٨٢٥ر٦٤٠	٥٤ر٤٢٩ر٩٦٠	٢٣٢ر٧٨٩ر٦٢٠
١٩٨٠	١٥٦ر٤٢٥ر٨٤٠	٣٦ر٧٩٠ر٨٠٠	٩٦٣ر٢٤٠	٢٨ر٤٢٦ر٦٢٠	١٠٢ر٨٨٤ر٠٠٠	٣٢٥ر٤٩٠ر٥٠٠
١٩٨١	٢٢٣ر٢٩٨ر٤٠٠	٥٠ر٤٠٧ر٠٤٠	٧٨ر٦١٦ر١٠٠	٣٠ر٧٩٩ر٩٢٠	٩٧ر٥٧٨ر٦٤٠	٤٨٠ر٧٠٠ر١٠٠
١٩٨٢	٢٩٩ر٢١٩ر٠٤٠	٢٧ر٥٦٣ر١٢٠	١٢٥ر١١٠ر٤٨٠	٤٦ر٠٨٧ر٦٨٠	٩٨ر٣٩٦ر٠٠٠	٥٩٦ر٣٧٦ر٣٢٠
١٩٨٣	٢٤٦ر١٨٥ر٦٤٠	٢٣ر٣٧٢ر٩٦٠	٥٧ر٦٨٥ر٧٦٠	٤٢ر٩٤٣ر٣٦٠	١٥٧ر٨٦٢ر٠٠٠	٥٢٨ر٠٤٩ر٧٢٠
١٩٨٤	٤٥٥ر٧٤٤ر١٦٠	٢٢ر٦٧٩ر٣٦٠	٢٢٢ر٤٧٠ر١٦٠	٦٦ر٤٥٠ر٩٦٠	١٦٢ر٦٨٤ر٥٦٠	٩٣٠ر٠٢٩ر٢٠٠
١٩٨٥	٤٠٠ر٤١٦ر٦٤٠	٣٢ر٨٤١ر٣٨٠	١٠٢ر٩٠٥ر٧٦٠	٩٧ر٤٥٤ر٨٨٠	١٦١ر٧٣٨ر٠٠٠	٧٩٥ر٣٥٦ر٥٦٠
الإجمالي	١ر٧٠٨ر٤٠٧ر٨٤٠	٢٢٥ر٠٢١ر٩٦٠	٥٨٨ر٨٠٤ر٥٠٠	٣٢٩ر٩٨٨ر٨٨٠	٨٣٥ر٥٧٣ر١٦٠	٣ر٦٨٧ر٧٩٦ر٣٤٠

١٩٧٩م إلى ١٩٨٥م فقط (هذا غير العتاد العسكرى الذى يصعب الحصول على أرقامه). وإذا قسنا على المعدل السنوى للقيمة الإجمالية للواردات المذكورة فى الجدول رقم "٢٢"، فإن القيمة الإجمالية المتوقعة لهذا النوع من الواردات حتى نهاية عام ١٩٩٠ تزيد عن ٦ بليون دولار.

وقد سببت سياسة تحميل المعدات العسكرية على قائمة الواردات المدنية عجزاً كبيراً فى ميزان مدفوعات التجارة الخارجية الأفغانية، وزيادة فى الجدول الطويل للديون التى سيسددها الشعب الأفغانى، على الرغم من أن هذه المعدات قد استخدمت فى حرب هذا الشعب وتدمير بلاده، فقد باعت موسكو لكابل طائرات منذ عام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٨٥ بأكثر من نصف بليون دولار، وهذه الطائرات أحدثت دماراً هائلاً فى القطاع الزراعى الذى يمثل العمود الفقرى للاقتصاد الأفغانى، فى حين لا تُظهر إحصاءات التجارة الخارجية الدولية فى فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩م أى مشتريات لأفغانستان من الطائرات على الإطلاق[٥]. كما أن الشاحنات التى بلغت قيمتها ٣٣٠ مليون دولار فى المدة نفسها (١٩٧٩ - ١٩٨٥) استخدمت أساسا فى نقل العتاد والمؤن العسكرية للوحدات السوفياتية ووحدات جيش كابل على طول أفغانستان وعرضها ففى السنوات الخمس السابقة للغزو كان حجم استيراد أفغانستان من الشاحنات ٢ر٤ مليون دولار أى أن هذا الرقم تضاعف ٨٠ مرة خلال فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥م لمواجهة المتطلبات العسكرية. وبلغ إجمالى ما استوردته كابل من المعدات الميكانيكية وسيارات النقل خلال السنوات السبع الأولى من الغزو ٧ر١ بليون دولار (كود ١٠ و١٩).

وبديهى أن الاقتصاد الأفغانى لا يستوعب كل هذه المعدات -فضلا عن أن كل قطاع من قطاعاته يقوم باستيراد ما يحتاج إليه من معدات تحت بنود أخرى، فالمعدات الزراعية تحت بند ٨٢ و١٨١، ومعدات صناعة النسيج تحت بند ١٤٤، ومعدات رصف وتمهيد الطرق تحت بند ١٥، وهكذا ... ثم إن الاستخدام المدنى لسيارات النقل فى ظل ظروف الحرب التى شملت البلاد وهجرة ثلث السكان ومقتل عشرهم[٦] لا يتطلب زيادة كبيرة فى السيارات عما كان قبل الحرب، من أجل هذا فلابد أن تكون المعدات الميكانيكية والسيارات المذكورة فى الجدول السابق تحت بند ١٠ و ١٩ قد استوردت

لأغراض عسكرية بالدرجة الأولى.

وتعكس قيمة المعدات الجيولوجية التي بلغت ٢٢٥ مليون دولار ـ في الفترة من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٥م ـ اهتمام السوفيات باستغلال موارد أفغانستان المعدنية لتحصيل تكلفة الحرب، إضافة إلى استخدام المعدات الجيولوجية والميكانيكية السابقة في إقامة المنشآت العسكرية والقواعد الجوية (كالتي في شيندند وبجرام وكابل) وإعداد الخنادق والتجهيزات تحت الأرض

وعلى الرغم من تصدير أفغانستان البترول الخام إلى الاتحاد السوفياتي إلا أنها استوردت منه منتجات بترولية بمبلغ ٦ر٨٣٥ مليون دولار خلال السبع سنوات التالية للانقلاب (٧٩ ـ ١٩٨٥). وقد بلغت واردات أفغانستان في عام ١٩٨٥م من هذه المنتجات ١٦١ مليون دولار أي ستة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب في عام ١٩٧٦/١٩٧٥[٧] ، ويرجع هذا الارتفاع إلى الاستهلاك العسكري، وذلك بعد هجرة ثلث السكان واعتماد الباقين في ٨٠٪ من وقودهم المنزلي على الأخشاب والفحم[٨] .

وقد بلغت هذه الواردات ذات الظاهر المدني والاستخدام العسكري قمتها (٩٣٠ مليون دولار) في عام ١٩٨٤ الذي سجلت فيه الواردات الأفغانية عموماً رقمها القياسي إذ بلغت ١٣٩٠ مليون دولار، وفي العام التالي أي عام ١٩٨٥ الذي حقق الرقم الثاني في الواردات (انظر الباب الرابع) بلغت سياسة الأرض المحروقة التي طبقها السوفيات ضد القطاع الزراعي قمتها، وكان عام ١٩٨٥م أسوأ عام على القطاع الزراعي من ناحية الدمار الذي لحق به[٩]

وهذا الدمار تم بواسطة ما استُورد من معدات ومؤن عسكرية خلال عامي ١٩٨٤م و١٩٨٥م، وعلى رأسها الطائرات التي جلبها السوفيات وحكومة كابل طوال عام ١٩٨٤م إذ بلغت قيمتها ٥ . ٢٢٢ مليون دولار ـ وهذا الرقم لم يشهده تاريخ واردات أفغانستان من الطائرات ـ بل تحملت الواردات الأفغانية وقود هذه الطائرات أيضا حيث بلغت واردات أفغانستان من البترول ومنتجاته ذروتها في عام ١٩٨٤ مسجلة ٧ . ١٦٢ مليون دولار. ومن هنا نستطيع القول بأن الواردات الأفغانية قد وجهت بحيث تخدم السياسة العسكرية للسوفيات ونظام كابل وتوفر لها متطلباتها

وعلى جانب المجاهدين كان مصدر استفادتهم في البداية من الاقتصاد الأفغاني كممول للحرب هو ما يقدمه لهم مزارعوا المناطق المحررة مثل وردك وغزني من زكاة، وهذا التمويل ازداد ضحالة مع سياسة الأرض المحروقة وانحصرت مصادر تمويل المجاهدين أساسا في :

أ ـ تمويل خارجي عن طريق التبرعات والمساعدات التي تأتي من الخارج، وهذه من الصعب الوقوف على حجمها، وقد ادعى رئيس وزراء نظام كابل سلطان علي كشتمند أنها بلغت ١,٥ بليون دولار حتى مارس ١٩٨٦[١٠].

ب ـ تمويل داخلي عن طريق الغنائم، والاستثمار غير المنظم للأحجار الكريمة بالاتجار فيها عبر باكستان وقد تحملت الموارد المالية للمجاهدين عبئا ثقيلا للإنفاق على أسر الشهداء والمعوقين وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لحوالي خمسة ونصف مليون مهاجر إضافة إلى سكان المناطق الواقعة تحت سيطرتهم في الداخل.

ويصعب الآن تناول اقتصاديات المجاهدين لعدم وجود بيانات معلنة عنها.

٢ ـ ربط أفغانستان اقتصاديا بالاتحاد السوفياتي

ارتبطت أفغانستان اقتصادياً بالاتحاد السوفياتي من خلال الوسائل التالية:

أ ـ السلسلة الطويلة من المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بين البلدين، والتي زادت عن ٨٠٠ وثيقة منذ انقلاب أبريل ١٩٧٩ وحتى أواخر عام ١٩٩٠[١١]، وغطت المجالات كلها – مركزة على المجال الاقتصادي وازداد هذا التركيز بعد مجيء جورباتشيف واتخاذ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في نهاية عام ١٩٨٦م قرار الانسحاب من أفغانستان، إذ أصبح الهدف تحقيق أكبر استفادة اقتصادية منها ودعم الاستعمار السوفياتي الاقتصادي كبديل ضمن بدائل الاستعمار العسكري وكمعوض لخسائر السوفيات في أفغانستان. فباستعراض للاتفاقات التي وقعت بين البلدين خلال أعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ ونشرتها صحيفة حكومة كابل الرسمية (KNT)[١٢]. نجد أن حوالي ٥٠٪ منها تجارية اقتصادية تضمن استمرار تدفق الثروات الأفغانية إلى السوفيات واحتكارها من قبلهم. كما تضمن استمرار وتعميق اعتماد السوق الأفغانية على المنتجات السوفياتية، ونجد أيضا أن ٢٠٪ من الاتفاقات تتعلق بإقامة المشروعات

التى تمد الجانب السوفياتي بالمواد الخام خاصة من المعادن والغاز وما يلزم ذلك من طرق ومواصلات وخطوط أنابيب البترول والغاز. أما الـ ٣٠٪ الباقية فتشمل الجانب الثقافى والتعليمى والصحى وغيره . وقد ركزت الاتفاقات على الثلث الشمالى لأفغانستان، ليس فقط لغناه بالثروات، وإنما لكونه قريباً من الحدود السوفياتية، ولأهميته الاستراتيجية المستقبلية للسوفيات. فعلى سبيل المثال وُقعت ٢٤ اتفاقية بين أفغانستان والاتحاد السوفيتى خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ منها ١٦ بين المنطقة الشماليةوالجمهوريات السوفياتية[١٣] .

وخطورة هذه الاتفاقات والبروتوكولات (التى ربما تُعد الأولى فى حجمها بين بلدين فى العالم) لا تنبع فقط من كثرتها أو مدى الزاميتها لنظام حكم جديد فى أفغانستان، وإنما تنبع من النتائج التى ترتبت عليها من توجيه وربط واعتماد وتبعية اقتصادية. فأكثر من ٨٠٪ من التجارة الخارجية الأفغانية الآن من نصيب الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية (انظر الباب الرابع من هذه الدراسة). والمشروعات منذ تخطيطها على الورق إلى تسويق منتجاتها مرتبطة أيضا بموسكو طبقا لهذه الاتفاقات، وهكذا دواليك. وعلى سبيل المثال ذكرت الاحصاءات الرسمية لحكومة كابل في عام ١٩٨٨ أن الاتفاقات مع الاتحاد السوفياتى ـ منذ اتفاقية التعاون الأولى الموقعة فى ٢٧ يناير ١٩٥٤ ـ قد أدت إلى إقامة مائة مشروع بمساعدة السوفيات كما ستؤدى إلى إقامة ١٣٠ مشروعا حيويا فى الخمس سنوات القادمة[١٤] .

وقد نشرت وكالة الأنباء السوفياتية (PAN) فى ١٩٨٩/٨/٢٣ تقريرا يقول إن مشروعات التعاون السوفياتى الأفغانى تدر ٤٠٪ من الإيرادات السنوية لأفغانستان، وتنتج ٧٥٪ من إنتاج قطاعها العام

ب ـ ***التمويل الخارجى والديون،*** أصبح الاقتصاد الأفغانى يعتمد في نصف تمويله تقريبا على التمويل الخارجى بأشكاله المختلفة والجدول رقم (٢٣) يوضح أن ٥١٫٩٪ من استثمارات الدولة الأساسية فى مشروعات التنمية خلال الخطة الخمسية الأولى (مارس ١٩٨١ ـ مارس ١٩٨٦م) تم توفيرها من مصادر خارجية، فقد زادت مساعدات الاتحاد السوفياتى والدول الاشتراكية لأفغانستان إلى ضعفى ما كانت عليه

قبل الخطة حيث شكلت هذه المساعدات ٩٨٪ من إجمالي المساعدات الخارجية لأفغانستان[١٥].

جدول رقم -٢٣- نماذج لمصادر تمويل الاقتصاد الأفغاني

النشاط / مصادر التمويل	الاستثمارات الحكومية في الخطة الخمسية الأولى (مارس ١٩٨١ - مارس ١٩٨٦)[١٦]		نفقات ميزانية الدولة لعام ١٩٨٨ / ١٩٨٩[١٧]	
	المبلغ بالبليون أفغاني	النسبة المئوية من إجمالي الاستثمارات	المبلغ بالمليون دولار	النسبة المئوية من إجمالي النفقات
مصادر محلية	٣٢٫٥	٤٨٫١٪	٢٢٨٫٧	٥٠٫٦٪
مصادر خارجية	٣٥٫٠	٥١٫٩٪	٢٢٣٫٣	٤٩٫٤٪
المجموع	٦٧٫٥	١٠٠٪	٤٥٢٫٠	١٠٠٪

شكل رقم (١) نماذج لمصادر تمويل الاقتصاد الأفغاني



مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية في الخطة الخمسية الأولى (١٩٨١ - ١٩٨٦ م)



مصادر تمويل نفقات ميزانية عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩

وقد شكلت المساعدات الخارجية ٤ ٤٩٪ من إجمالى نفقات ميزانية عام (١٩٨٩/٨٨م)، ٩٧٪ منها من الاتحاد السوفياتى ودول الكوميكون[١٨] ، وبلغ حجم المساعدات السوفياتية وحدها ٤٠٪ من إجمالى نفقات الميزانية فى ذاك العام[١٩] . وقد عبر "كشتمند" عن ضعف مصادر التمويل المالى المحلية خلال الخطة الخمسية الأولى بقوله: "إن الموقف المالى للبلاد كان صعبا جدا من حيث المصادر المحلية"[٢٠] .

وهذا الاعتماد على التمويل الخارجى لابد وأن يعمل له حساب فى التخطيط لمستقبل اقتصاد أفغانستان بعد الحرب وأن تُجهز بدائل لهذا التمويل، فحتى ٣١ أغسطس ١٩٨٩ حصل برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والاقتصادية لتعمير أفغانستان على تعهدات من دول ومنظمات بدفع مبلغ ٥ ٩٠١ مليون دولارتعهد الاتحاد السوفياتى بتقديم ٥ر٦٦٪ منها ، أى ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات عينية[٢١] .

وكما هو الحال فى البلاد التى تعتمد على المساعدات والقروض الخارجية، فقد أُدينت أفغانستان حتى نهاية عام ١٩٨٩ بمبلغ ٤ر٤٦ بليون دولار معظمها للاتحاد السوفيتى[٢٢]، تزداد عاما بعد عام مع استمرار دفع الاقتصاد الأفغانى لتكاليف الحرب والعجز فى ميزان مدفوعات التجارة الخارجية والتنامى الربوى لهذه الديون طبقا لسعر الفائدة المحددة سلفا ومعلوم أن الدولة الكبيرة المقرضة تفرض على الدولة الصغيرة المستقرضة سياستها ليس فى مجال الاقتصاد فحسب بل فى المجالات كافة حاضرا ومستقبلا.

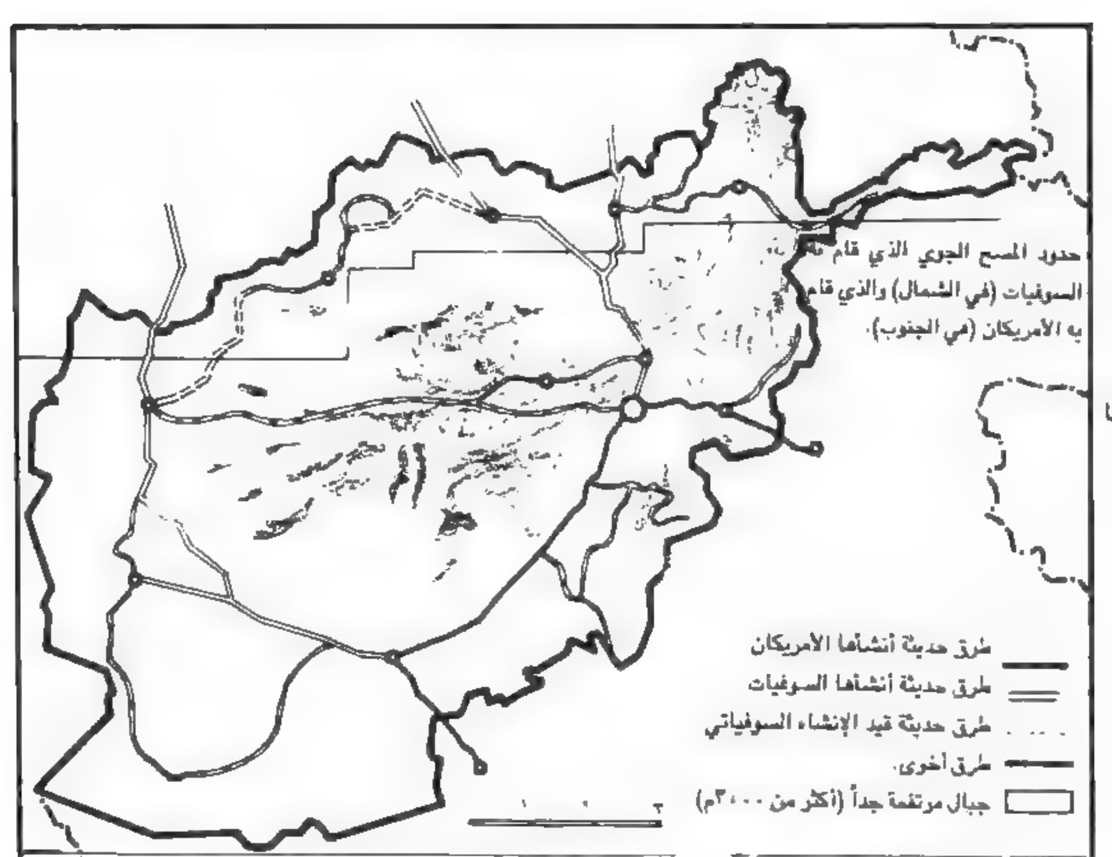
ج - ربط مشروعات الإنتاج والطاقة بنظائرها فى الاتحاد السوفياتى وبأسواقه: فنوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه يوجه بحيث يقدم ما تحتاج إليه المصانع السوفياتية من مواد خام وما تحتاج إليه الأسواق من مواد استهلاكية بغض النظر عن الاحتياجات الأفغانية، فنوع القطن الذى يزرع فى أفغانستان هو ما يلائم مصانع الغزل والنسيج السوفياتية ومزرعة "غازى آباد" الضخمة فى ننجرهار تنتج ما يحتاجه السوفيات من فواكه وموالح وزيتون المناطق الدافئة، والبترول فى شمال أفغانستان ينتج

خاما ليصنع في داخل الاتحاد السوفياتي، وأنابيب الغاز لا تمتد إلا باتجاه الشمال، وشبكة الكهرباء في البلدين قد ربطت بعدة خطوط مثل خط كندز الذى اكتمل فى أول يناير عام ١٩٨٧[٢٣] هذا فضلا عن اعتماد معدات الإنتاج الخفيفة والثقيلة على قطع الغيار والصيانة السوفياتية.

د ـ ربط شبكة الطرق والمواصلات بالاتحاد السوفياتي، ففى مايو ١٩٨٢م أتم السوفيات إنشاء جسر الصداقة فوق نهر "آمو ـ OXUS ـ (جيحون سابقا) بتكلفة ٥٠ مليون دولار وبطول ٨١٦ متراً ليصل بين ترمذ فى الاتحاد السوفياتى وحيرتان فى شمال أفغانستان، متغلبين على المانع المائى بعد أن تغلبوا على الحاجز الجبلى قبل ١٧ عاما بحفر نفق سالانج أطول وأعلى نفق فى العالم بطول ٣ آلاف متر على ارتفاع ٣٣٨٤٫٦ مترا عبر جبال الهندوكوش ليصل الطريق البرى عبر الشمال إلى كابل ومنها إلى عواصم الولايات الشرقية والوسطى والجنوبية حتى يلتقى بالطريق القادم من تركمانستان السوفياتية إلى الشمال الغربى الأفغانى ـ هيرات ـ والغرب فالجنوب ليشكل الطريقان خطًا دائريًا يربط أفغانستان بالاتحاد السوفياتي ويسهل الوصول إلى المياه الدافئة مستقبلا، كما توضح الخريطة رقم "٣".

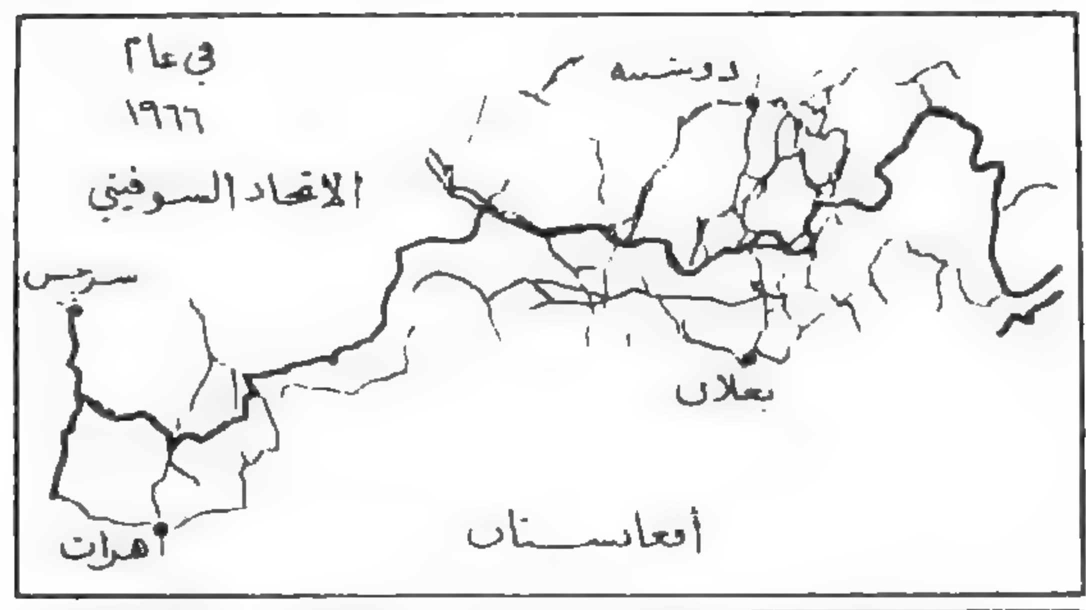
وهذان الطريقان اللذان ساهم السوفيات فى مدهما كانا فكى «الكماشة» التى أطبقوا بها على أفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩. وكانت أمريكا قد اهتمت فى فترة ما قبل الغزو السوفياتى بالطرق التى تربط أفغانستان بجارتيها باكستان وإيران الواقعتين داخل منطقة النفوذ الأمريكى آنذاك، كما هو موضح بالخريطة رقم "٣".

وكذلك تم مد الخط الحديدى من ترمذ إلى حيرتان عبر جسر الصداقة بطول ١٠ كم داخل ولاية بلخ الشمالية إضافة إلى الخط الحديدى الآخر الذى يربط بين تركمانستان والشمال الغربى الأفغانى عبر "تورغندى" ، وتوضح الخريطة رقم "٤" تطور شبكة الطرق البرية والحديدية على جانبى الحدود السوفيو-أفغانية ـ ما بين عامى ١٩٦٦ و١٩٨٢ ولما كانت أفغانستان دولة قارية ـ تعتمد فى تجارتها الخارجية على نظام "الترانزيت" عبر جيرانها ـ فقد استفاد السوفيات من ظروف الحرب التى أدت إلى تدمير ٧٠٪ من طرق أفغانستان الرئيسة[٢٤]، وعدم أمان واستقرار الطرق إلى باكستان وإيران، فركزوا

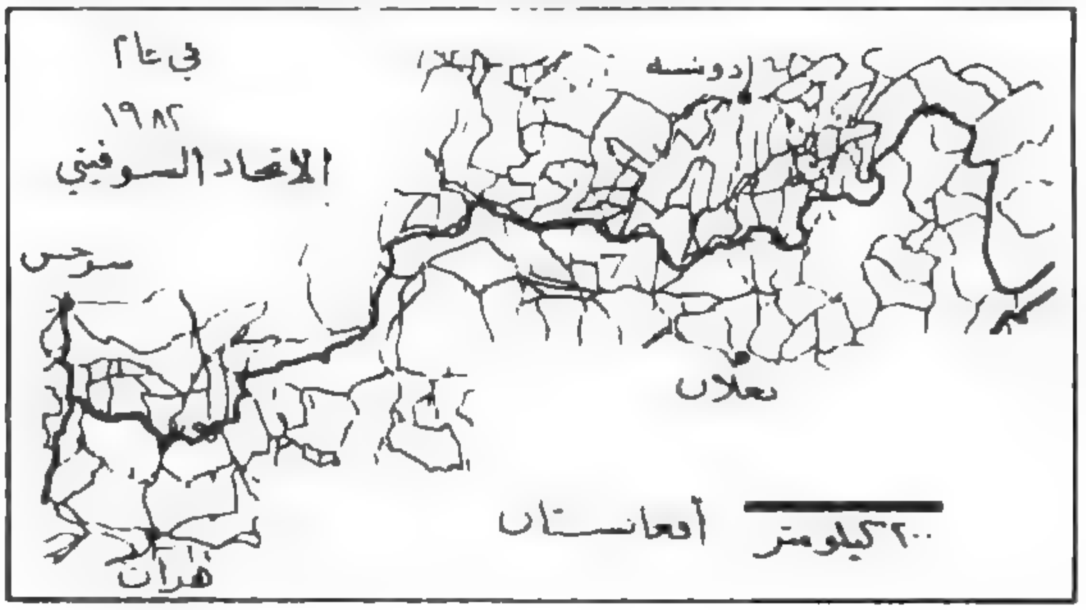


خريطة رقم "٣" الطرق التي أنشأها السوفيت والأمريكان بأفغانستان

خريطة رقم "١" تطور شبكة الطرق البرية على جانبي الحدود "السوفيتو-أفغانية" (١٩٦٦ - ١٩٨٢)







الجهود على إصلاح الطرق والموانى المؤدية إلى بلادهم ووفروا لها الحماية اللازمة. فعلى سبيل المثال تم توقيع اتفاق فى ٨ مارس عام ١٩٨٨ لتقوية شاطىء "جيحون" بمنطقة حيرتان وإقامة بوغاز هناك وقدم الاتحاد السوفياتى قرضا مقداره ١٥ مليون روبل لهذا المشروع، وكذلك الاتفاق الموقع فى ١١ فبراير عام ١٩٨٨ لترميم وإصلاح المرحلة الثالثة من ممر سالانج بتكلفة ٣ مليون روبل. فى حين أُهملت الطرق المؤدية إلى باكستان وإيران حتى أصبح المنفذ الوحيد لأفغانستان عبر الاتحاد السوفياتى الذى قام فى الوقت ذاته بتأسيس شركة نقل مشتركة مع أفغانستان (AFSOTR) لتنقل بين البلدين عبر هذه الطرق مايزيد عن ٦٠٢ مليون طن منذ تأسيسها فى عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧، وتمتلك هذه الشركة ٦٩٧ شاحنة ـ غير ٦٠٠ أخرى دمرتها الحرب[٢٥] ـ.

وقد توقف النقل الجوى بين أفغانستان والعالم عدا دول الكتلة الشرقية والهند. وبربط شبكات الطرق وخطوط وأنابيب الطاقة والإنتاج بين الشمال الأفغانى والجنوب السوفياتى أصبحت أفغانستان ـ خاصة الثلث الشمالى منها ـ كأنها جزء من آسيا الوسطى السوفياتية المشتركة مع الشمال الأفغانى فى عرقياته ولغاته ومذاهبه الدينية.

٣ ـ مركسة النظام الاقتصادى

ففى الأول من يناير عام ١٩٧٩م وبمناسبة الذكرى الرابعة عشر للمؤتمر الأول للحزب الديموقراطى للشعب الأفغانى (PDPA) ـ الحزب الحاكم بأفغانستان ـ خطب "حفيظ الله أمين" نائب رئيس وزراء كابل حينذاك ورئيس نظامها فيما بعد قائلا: «إن دولتنا الشعبية هى أفضل وأول نموذج لدولة بروليتارية من هذا النوع»، وفى نوفمبر من نفس العام خطب أمين محددا موقع «ثورة» أبريل بأنها تقع فى «امتداد ثورة أكتوبر ١٩١٧ العظمى»، وتمت صياغة «البرنامج الديموقراطى الوطنى» الذى ضم : الطبقة العاملة، الفلاحين، المثقفين، الحرفيين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة، تحت قيادة حزب الشعب، وهو برنامج مألوف للسياسات الماركسية اللينينية[٢٦].

وبين يدى استعراضه لنتائج الخطة الخمسية الأولى (مارس ٨١ ـ مارس ٨٦م) وتقديمه للخطة الخمسية الثانية (٨٦ ـ ١٩٩١) وصف "سلطان على كشتمند" الاجتماع السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفياتى بأنه "مدرسة عظيمة يجب علينا أن نتعلم

بدقة منها بدراسة وثائقها بعناية".

ولتحقيق هذه السياسة والأهداف الجديدة كان لابد من هدم البنيات الاقتصادية «الرجعية» -من وجه نظر النظام الجديد- وبناء مجتمع جديد على أسس اشتراكية بكل الوسائل المتاحة، ومن ذلك:

• ***تأميم المؤسسات الصناعية والتجارية،*** فعندما تولى اليساريون السلطة فى عام ١٩٧٨ كان اقتصاد أفغانستان مكونا من قطاع عام ـ حكومى ـ واسع يسيطر على المشروعات والمؤسسات الهامة فى العديد من المجالات مثل التعدين والصناعة والطيران والكهرباء، وقطاع خاص يمتلك مشروعات متوسطة وصغيرة مثل الفنادق والمياه الغازية ومصانع المواد الغذائية... ومع ذلك فقد أممه اليساريون[٢٧].

• ***مصادرة الأراضى الزراعية وإعادة توزيعها*** (وهو ما يسمى بالإصلاح الزراعى) ـ وإقامة المزارع الجماعية (وسنفصل ذلك عند استعراض حالة القطاع الزراعى) وقد أعلنت الحكومة فى أوائل عام ١٩٨٢ أن ربع الأراضى القابلة للزراعة قد أعيد توزيعها[٢٨]، وارتفع عدد المزارع الحكومية من مزرعتين إلى ٣٠ مزرعة حتى نوفمبر ١٩٨٢[٢٩].

• ***احتكار القطاعات الهامة من قبل المؤسسات الحكومية***- مثلما حدث فى قطاع النقل بالنسبة لمؤسسة النقل الأفغانية السوفياتية المشتركة (AFSOTR) التى تضم ٢٢٥١ عاملاً، وكما حدث فى التجارة الخارجية.

• ***إهمال القطاع الخاص ودعم القطاع العام*** وبالأخص فى ميدان الصناعة. وقد أقر "سلطان على كشتمند" ذلك فى خطابه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ مارس ١٩٨٨، فبعد أن استعرض أسباب إخفاق القطاع الخاص الصناعى فى تحقيق خطته خلال العام المنصرم قال "كل هذا يشير إلى فتور عمل قيادات الوزارات التى تتعامل مع القطاع الخاص، ولذلك يمكن القول إن الواجبات العملية للحكومة تجاه القطاع الخاص لم تؤد بشكل تام"[٣٠]. فى حين ذكر كشتمند فى تقويمه لنتائج الخطة الخمسية الأولى أن إنتاج القطاع الحكومى (العام) الصناعى قد زاد بنسبة ٤٩٪ عما كان عليه فى بدايتها (٢١ مارس ١٩٨١)[٣١].

• ***تلقين الاقتصاديين الأفغان والشعب الأفغاني الأفكار والمناهج والخطط الاقتصادية الماركسية***، وذلك عن طريق الخبراء السوفيات المنتشرين في قطاعات الاقتصاد الأفغاني والذين تراوح عددهم من ٥ آلاف إلى ٨ آلاف مستشار في عام ١٩٨٤[٣٢] ، وعن طريق التدريب والتعليم حيث ذكر كشتمند أن ٩٠ ألفا من الخبراء والعمال المهرة قد تم تدريبهم في المشروعات الأفغو-سوفياتية وفي معاهد التعليم بالاتحاد السوفياتي، وفي المراكز التعليمية داخل البلاد[٣٣] .

وقد ذكرت وكالة الأنباء السوفياتية (APN) في أغسطس ١٩٨٩ أن «مايزيد عن ٩٠ ألفا من عمال المشروعات الصناعية الأفغانية أي حوالي خمس العمالة الصناعية في أفغانستان قد ساعد المختصون السوفيات في تدريبهم إضافة إلى ٣ آلاف عامل و ٥٥٠٠ فني ومختص تم تخريجهم من المؤسسات التعليمية التي قدمها الاتحاد السوفياتي لأفغانستان»[٣٤] . هذا فضلا عن الوسائل العامة للدعاية والتلقين.

• ***إلغاء الخطط السابقة ورسم خطط جديدة***. فبُعيد انقلاب ٢٧ أبريل ١٩٧٨ أعلن عن إلغاء الخطة السبعية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) التي اعتمدتها حكومة داود، ووُصفت الخطة بأنها طموحة على الرغم من مشاركة ٤ خبراء سوفيات ضمن ٢٥ خبيرا دوليا في وضعها، وعلى الرغم من كون الاتحاد السوفياتي الممول الثاني بعد إيران لهذه الخطة وتم وضع خطة جديدة هي الخطة الخمسية الأولى[٣٥] .

وعلى غرار ما حدث في أوربا الشرقية من تحولات في نهاية الثمانينيات تراجعت حكومة كابل عن اتجاهاتها الاشتراكية والماركسية وأصبحت تنفي بشدة عن نفسها هذه الاتجاهات، ولكن بقيت آثار التوجه القديم عميقة على الاقتصاد الأفغاني كما سيتضح فيما بعد .

٤ ـ استخدام الاقتصاد كسلاح في المعركة
(أي عسكرة وتعبئة الاقتصاد)

ومن ذلك قيام السوفيات وقوات حكومة كابل بحرق الريف الأفغاني لقطع الموارد عن المجاهدين بمنعهم المأوى والرجال والطعام (سلاح التجويع)، وزيادة الضغط الاقتصادي

في الوقت نفسه على باكستان وإيران بزيادة أعداد المهاجرين من الريف إليهما، وبلغ ذلك ذروته في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. ومن ناحية المجاهدين فقد عمدوا منذ البداية إلى محاولة منع الطرف الآخر من الاستفادة بموارد أفغانستان مثل منجم "عينك" أكبر منجم للنحاس في العالم والمتواجد بولاية لوجر، كما هاجموا الطرق والقوافل التي تنقل صادرات أفغانستان إلى الاتحاد السوفياتي، وكذلك المشروعات التي تدعم حكومة كابل اقتصاديا، كما استخدم المجاهدون بدورهم "سلاح التجويع" خلال محاصرتهم للمدن الكبيرة (خوست في ديسمبر ١٩٨٧ ـ كابل في شتاء ١٩٨٩ ـ جلال أباد في مارس ١٩٨٩)، كما نجحوا في إبقاء القوات السوفياتية وقوات كابل طوال سنوات الحرب في حالة حرب واستنفار دائمة مما يرفع نفقاتها ١٤ ضعفا عن نفقاتها في حالة عدم الحرب[٣٦].

ولقد سبب استخدام الاقتصاد كسلاح في المعركة دمارا هائلا سيظهر من خلال استعراضنا لحالة أهم القطاعات والجوانب الاقتصادية في أفغانستان .

مصادر وهوامش الباب الثاني

(١) PAKISTAN TIMES, DAILY NEWSPAPER, ISLAAMABAD, 9 JUNE 1989, P. 1

(٢) FBIS, Soviet Daily Repot, 7 Aug. 1989, p. 55

(٣) Problems of Communism, US Information Agency, May-June 1987, Vol. xxxvi, p. 47.

(٤) The Social and Economic Consequences of Soviet Polticies in Afghaniston, M. Siddieq Noorzoy, Center for Middle Eastern Studies - University of California, Conference Paper for Tampa, the Soviet and East European Center of the University of Miami, September 28 - October 1, 1987, p. 19 (Source: Foreign Trade of the USSR in 1980, 1982, 1984 and 1985, Statistical Compendiu- 1986.). mis, Ministry of Foreign Trade, Moscow 1981, 1984, and

(٥) الأرقام عما قبل ١٩٧٩ نقلا عن

Problems of Communism, May - June 1987, p. 43.

(٦) ORBIS, A Journal of World Affairs, published quartely By The Foreign Policy Rearch Institute - Philadelphia USA, Winter 1989, pp. 39 - 59, (The Decimation of A people - By Marek Sliwinski).

(٧) Country Profile, Pakistan - Afghanistan, 1987 - 88, p 61 (The Economist Intelligence Unit "EIU", London - United Kingdom).

(٨) First Consolidated Report, Office of the United Nations Co-ordinator for Humanitarian and Economic Assistance Programes relation to Afghanistan (UNOCA) Geneva September 1988, p 150.

(٩) The Agricaltural Survey of Afghaniston (ASA), Swedish Commitee for Afghanistan - Peshawar, First Report May 1988, pp. 5 & 37 Table 4.

(١٠) Kabul New Times (KNT), April 2 - 1986, p. 2

(صحيفة رسمية لحكومة كابل تصدر يومياً –عدا يوم الجمعة– بالإنجليزية في كابل عن مؤسسة State Printing Press وسنرمز لها بأحرف KNT حتى نهاية عام ١٩٨٧، وبأحرف KT فيما بعد ذلك لتغير اسمها إلى The Kabul Times).

(١١) و (١٢) معاهدات أفغانستان الخارجية (١٩٧٨ – ١٩٩٠) – دراسة تحت الإعداد – القسم العربي

بمعهد الدراسات السياسية - إسلام أباد

(١٣) Strategic Review, Spring 1988, p. 19 (A quartely publication of the United States Strategic Institue, Washington, D. C.).

(١٤) Afghanistan Today, first editon 1988, published by Navuyug publisher (Delhi), copyright : The Embassy of the Republic of Afghanistan (RA), New Delhi, P. 20.

(١٥) و (١٦) بيان رئيس وزراء حكومة كابل «سلطان على كشتمند» فى الاجتماع السابع عشر للجنة المركزية لحزب الشعب الحاكم، وقد نُشر البيان فى

KNT (The Kabul New Times), April 2- 1986, pp. 2 - 3.

(١٧) Afghanistan Today, The Embassy of the R. A. in New Delhi, 1988, p. 21.

(١٨) خطاب رئيس وزراء حكومة كابل أمام مجلس وزرائه فى ١٤ مارس ١٩٨٨، وقد نشر الخطاب فى

FBIS, South Asia Daily Report, 22 March 1988, p. 52.

(١٩) Afghanistan Today, The Embassy of the RA in New Delli, 1988, p. 21.

(٢٠) KNT, April 2 - 1986, P. 3.

(٢١) Operation Salam, First Consolidated Report, up - date Feb. 1988, printed at UN Geneva Feb 1988, P. 9 & The Frontier Post, Daily News Paper from Peshwar and Lahore - Pakistan, 22-11-1988, p. 12.

(٢٢) انظر التجارة الخارجية فى الباب الرابع من هذه الدراسة.

(٢٣) KNT, Nove. 25 - 1986, p. 3.

(٢٤) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, P. 164 & Problems of Communism, January 1987 Vol. xxxvi, p. 30

وكتاب «المسلمون فى أفغانستان» ص ٦٨ - تأليف د. محمد عبد القادر أحمد - الطبعة الأولى ١٩٨٤ - الناشر . مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.

(٢٥) KNT, Nove 7-1987, p. 4 & KT (The Kabul Times), Aug 6-1988, p. 4 & KT, Oct. 9 - 1988, p. 1

(٢٦) مجلة «الهدى المغربية - مجلة شهرية إسلامية جامعة تصدرها جمعية جماعة الدعوة الإسلامية بفاس - العدد ٢٠ - عام ١٩٨٨ - ص ٢٣.

(٢٧) Aghanistan The First Five Years of Soviet Occupation, J. Bruce Amstutz, National Defence University, Washington, first printing.

Amstutz, National Defence University, Washington, first printing, December 1986, p. 237.

(٢٨) FBIS, South Asia, 22 March 1988, P. 51

(٢٩) KNT, April 2-1986, P. 2

(٣٠) Afghanistan The First Five Years of Soviet Occupation p. 238.

(٣١) Ibid, pp,338 - 465.

(٣٢) Ibid, pp, 24.

(٣٣) KNT, April 2 - 1986, p. 2.

(٣٤) The Frontier Post, Daily Newspaper, Pakistan, 31 Aug. 1989, p. 12.

(٣٥) Problems of Communism, May - June 1987, P. 51.

(٣٦) مجلة «البنيان المرصوص» - شهرية تصدر عن مركز البنيان للإعلام، بيشاور، باكستان - العددان ١٦و ١٧، ربيع الأول والثاني ١٤٠٨ هـ - ص ٦٠و ٦١

الباب الثالث

حالة القطاعات السلعية

أولاً: الزراعة والثروة الحيوانية والغابات.

ثانيا: التعدين.

ثالثاً: الصناعة والكهرباء

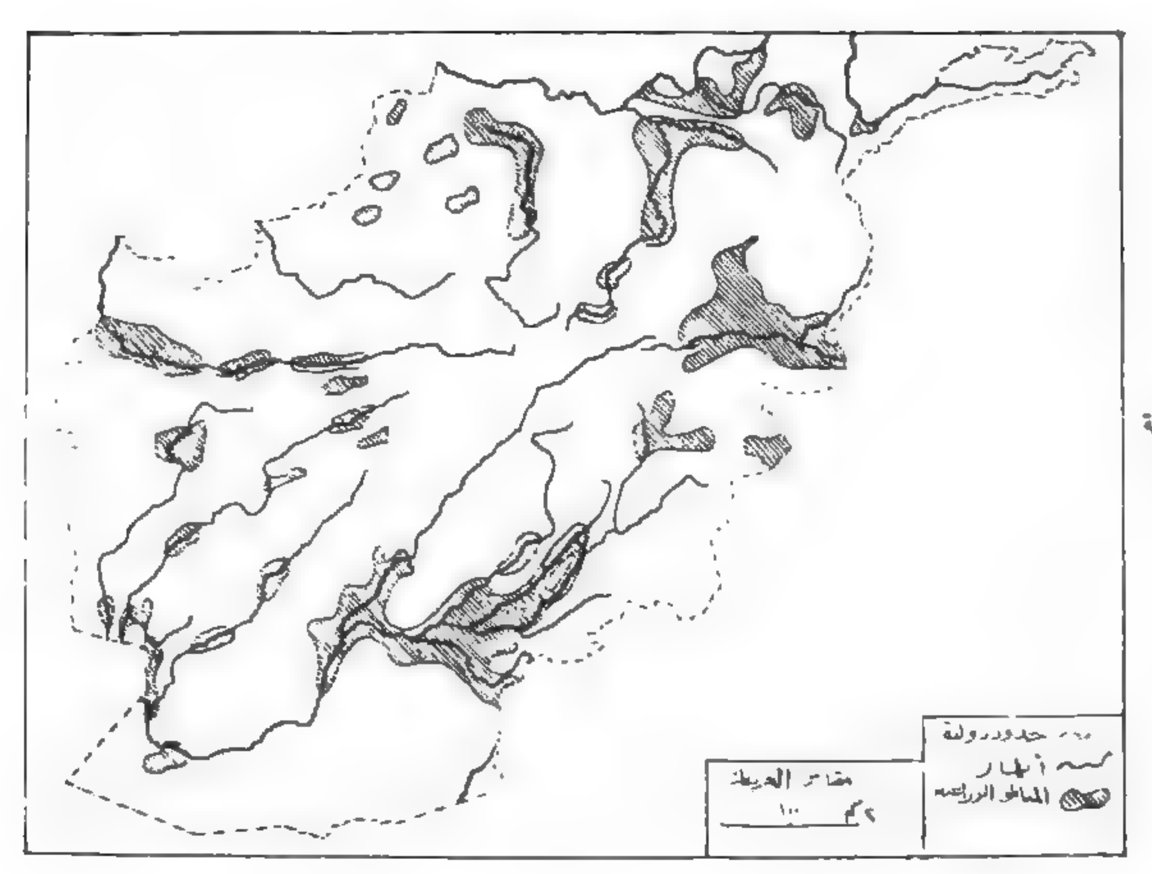
الباب الثالث

حالة القطاعات السلعية

أولا : الزراعة والثروة الحيوانية والغابات

كانت غالبية الشعب والاقتصاد في أفغانستان قبل عام ١٩٧٨م تعتمد اعتماداً رئيسياً على الزراعة، وكان هناك قدر صغير من التنمية الصناعية. وبلغ عدد سكان الريف ٨٥٪ من إجمالي عدد السكان (٥ر١٥)، يسكنون في ٢٢٧٥٠ قرية، وبلغ إجمالي المساحة المزروعة فعلا ٩٧٦ر٣ مليون هكتار، تزرعها ٢ر١ مليون أسرة بمتوسط ٢ر٣ هكتار للأسرة الواحدة، وبلغت العمالة الزراعية (٦ر٧١٪) من إجمالي العمالة. وعلى الرغم من أن أفغانستان في ذلك الوقت كانت من أقل الدول نموا في العالم إلا أن سرعة النمو الزراعي لأفغانستان حتى عام ١٩٧٨ كانت مؤثرة ومثيرة للإعجاب ـ بالنظر إلى الصعوبات الطبيعية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي – ويدل على ذلك الانخفاض في واردات القمح الأفغانية حتى تحقق الاكتفاء الذاتي منه في عام ١٩٧٤، وأصبحت أفغانستان من الدول شبه المكتفية غذائيا عدا سنوات الجفاف، وبلغ نصيب صادراتها الزراعية والحيوانية (فواكه ـ جلود ـ قطن ـ ومنتجات أخرى) ٧٠.٧٪ من إجمالي صادرات عام ١٩٧٨م، وساهمت الزراعة بما يزيد عن نصف الإنتاج المحلي لأفغانستان، وذكرت الإحصاءات الرسمية الصادرة في ديسمبر ١٩٧٨ عن وزارة التخطيط في كابل أن عدد الأغنام والماعز في أفغانستان بلغ نحو ٢٥ مليون رأس وعدد الماشية ٦ ـ ٣ مليون وعدد الجمال والخيل والحمير ٢ مليون[١] .

ولغنى أفغانستان الزراعي فإن السوفيات كانوا يودون أن تصبح عمقا زراعيا لهم أو سلة خبز ثانية ـ بعد الولايات الإسلامية السوفياتية ـ ولذلك اهتموا في سنوات ما قبل الغزو بدعم إنشاء المزارع الحكومية التي يُصدر إنتاجها إليهم مباشرة مثل مزرعة "غازي آباد" في ننجرهار.



خريطة رقم "٥" المناطق الزراعية المأهولة بالسكان قبل الحرب

* الحال بعد انقلاب ١٩٧٨م وبدء الحرب:

والزراعة كجزء من الاقتصاد الأفغانى قد انطبقت عليها السياسات الاقتصادية السابقة من ربط بالاتحاد السوفياتي ومركسة، واحتكار حكومي ، وعسكرة خلال سنوات الحرب.

وأول تحول رئيس شهده القطاع الزراعي بعد انقلاب أبريل ١٩٧٨ كان في ٣٠ نوفمبر من العام نفسه حين صدر القرار الجمهورى رقم ٨ الخاص بإعادة توزيع الأراضي (الإصلاح الزراعى) وبمقتضاه تم مصادرة ربع المساحة الصالحة للزراعة أى حوالى ٩ ١ مليون هكتار أقيم على جزء منها ٣٠ مزرعة حكومية حتى نوفمبر ١٩٨٢م، كما تم توزيع ٣٠٠ ألف هكتار على ٣٠٠ ألف أسرة معدمة الملكية[٢] ، فى محاولة من النظام الجديد لكسب تعاطف ٨٠٪ من الفلاحين الذين يملكون أقل من هكتارين[٣] ، بعد إلغاء ديونهم لملاك الأرض والمرابين التى زادت عن ٧٠٠ مليون دولار[٤] .

ولكن حدث عكس ما أراد النظام، فهذه "الإصلاحات" إضافة إلى التغريب الماركسى عبر حملة محو الأمية كانت الفتيل الذى أشعل الثورة بين عامة أهل الريف الذين رأوا فيها تعارضاً مع قيمهم الدينية الإسلامية التى تحترم الملكية الفردية. ولذلك كان قدوم لجنة "الإصلاح الزراعى" يثير ردود فعل عنيفة بين الفلاحين كما حدث فى هيرات وقندهار. فالمجتمع الريفى الأفغانى لم يكن مكونا قبل عام ١٩٧٨ من قلة إقطاعية تواجه أغلبية مستعبدة ولكن كان نصفه يملك الأرض وربعه مزارعين بالمناصفة والربع الباقى عمالاً زراعيين. وبناء عليه فإن سياسة الإصلاح الزراعى لم تكن مناسبة له فضلا عن أن الدولة حلت محل المرابين فى إقراض الفلاحين لدمجهم فى نظام التعاونيات ليسهل ضبطهم فيما بعد. وقد لخص الباحث الفرنسى المتخصص في الشئون الأفغانية "أوليفى روا" تجربة الإصلاح الزراعى فى أفغانستان والنتائج التى أدت إليها بقوله "لقد تم تطبيق الإصلاح الزراعى حسب نموذج مجرد ودون معرفة حقيقية بالمجتمع الأفغانى، نموذج لم يأت نتيجة بحث ميدانى، ولكن حسب تصورات دوغمائية، ولذلك لم يكن مفاجئا أن تنتصب ٩٨٪ ضد ٢٪ من الظلمة، هذه "الإصلاحات" كانت نتيجتها اندلاع الثورة فى

٧٥٪ من بوادى أفغانستان[٥]، وبالتالى تعرقل تنفيذ الإصلاح الزراعى فى الريف.

وهكذا أصبح الريف الأفغانى بأرضه وسكانه قبل أن يكتمل العام الأول للانقلاب منبعا للثورة ضد النظام الحاكم ومن ثم مسرحاً للعمليات القتالية والانتقامية ولمحاولات التغيير الأيديولوجى، ولذلك بدأت موجات الهجرة من الريف إلى الخارج أو إلى الداخل باتجاه المدن منذ عام ١٩٧٨، ولما رأى السوفيات بعد تدخلهم أن الريف هو الذى يؤوى المجاهدين ويمدهم بالمقاتلين والغذاء توسعوا فى سياسة "إخلاء المناطق" التى طبقها "حفيظ الله أمين" طبقاً للنصائح السوفياتية بتجويع المجاهدين، وطور السوفيات هذه السياسة بعد عام ١٩٨١ لتصبح "الأرض المحروقة" والتى بلغت ذروتها فى عام ١٩٨٥، مؤجلين تحقيق استفادتهم من القطاع الزراعى فى أفغانستان مع مضاعفة الاستفادة من البديل الاقتصادى الجاهز وهو الغاز الطبيعى والمعادن، وقد نفذ السوفيات سياسة إحراق الأرض بالقصف الجوى والمدفعى المكثف للقرى والمحاصيل والبساتين وقنوات الرى بل بقتل الماشية أيضاً، وبنشر الرعب بواسطة المذابح الجماعية وزرع الألغام، مما سبب تدفق موجات المهاجرين وخسائر كبيرة لممتلكات المزارعين ومحاصيلهم يوضحها الجدول رقم "٢٤" وهو نتيجة المسح الزراعى لأفغانستان الذى أجرته اللجنة السويدية ببيشاور على عينة من المزارعين الأفغان المهاجرين والمقيمين داخل أفغانستان حتى عام ١٩٨٧، وهذه العينة تعادل ١٪ من إجمالى مزارعى أفغانستان، وشملت الولايات كلها ـ ٢٩ ولاية ـ عدا ٢٠٪ من مساحة أفغانستان التى تسيطر عليها حكومة كابل.

والجدول سالف الذكر يوضح أن خسائر الحرب التى لحقت بالمزارعين بلغت ذروتها فى عام ١٩٨٥ يليه عام ١٩٨٦، ثم شهدت انخفاضا فى عام ١٩٨٧ عن بقية سنوات الحرب، ويرجع المحللون الغربيون ومن تبعهم هذا الانخفاض إلى مظلة الحماية الجوية التى وفرها استخدام المجاهدين لصواريخ أرض ـ جو الأمريكية والبريطانية منذ عام ١٩٨٦، وهذا سبب غير مقبول إلى حد ما، فما يمتلكه المجاهدون من هذه الصواريخ لم يوفر حماية كافية لمواقعهم وعملياتهم (ودليل ذلك معارك خوست فى نهاية ١٩٨٧ وكندز فى خريف ١٩٨٨ وجلال أباد فى مارس ١٩٨٩)، فكيف يوفر مظلة حماية لمساحة ٦٤٧ ٤٩٧ كم٢ هى مساحة أفغانستان؟ فضلا عن قلة فعالية هذه الصواريخ ضد

جدول رقم -٢٤- حجم خسائر مزارعى أفغانستان من جراء الحرب(٦)

أنواع الخسارة أو الدمار	النسبة المئوية لمن لحق بهم الدمار من مزارعى أفغانستان									
	المقيمون داخل أفغانستان					المهاجرون حتى عام ١٩٨٧				
	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
تدمير نظم "قنوات" الرى	صفر	١٣	٢٤	٢٠	١٢	صفر	١٢	٣٦	٣٠	صفر
حرق المحاصيل	صفر	٤	١١	٨	٤	صفر	٢	١٠	٩	صفر
قصف القرى	صفر	٢٣	٥٣	٣٨	٢٢	صفر	٢١	٦٥	٤٩	صفر
تدمير مخازن الحبوب	صفر	٧	١٣	١٠	٣	صفر	٣	١٠	٦	صفر
ماشية قتلت بالقصف	صفر	٩	٢٣	١٣	٦	صفر	٩	٣١	١٣	صفر
ماشية قتلت بالألغام	صفر	٢	٦	٥	٢	صفر	٢	١١	٧	صفر
المعدل العددى للماشية التى قُتلت بالقصف لكل مزارع	١	٣	٤	٢	٢	صفر	٥	٥	٤	صفر
المعدل العددى للماشية التى قُتلت بالألغام لكل مزارع	صفر	٣	٢	١	٢	صفر	٣	٥	٣	صفر
عدد المزارعين الذين تم استجوابهم	٥١٥٨					٤٣٤٦				

الطائرات السوفياتية الحديثة. والسبب المقبول لهذا الانخفاض هو أنه مع بداية ١٩٨٧ كان السوفيات قد أنجزوا تطبيق سياسة "الأرض المحروقة" ضد الريف الأفغاني لتجويع المجاهدين وعزلهم، فمثلا ما يحتاجه المجاهدون حول كابل من قمح يُشترى من باكستان كما أصيب الشمال الشرقي للبلاد بشبه مجاعة في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ وقد خلا وادي بنشير من سكانه تماما، فالسوفيات لم يعودوا بحاجة إلى استمرار حرق القطاع الزراعي بعد ما أصابه من دمار على أصعدته كافة على النحو التالي:

• *فعلى صعيد السكان،* تدنت نسبة سكان الريف من إجمالي سكان أفغانستان إلى ٢٣٪ في عام ١٩٨٧ بينما كانت ٨٥٪ في عام ١٩٧٨ قُبيل الحرب[٧] ، وهذا يعني أن أكثر من ثلثي سكان الريف الأفغاني قد غادروه إما إلى الخارج أو الداخل باتجاه المدن أو قتلوا في الحرب، وهذا له أثره على وفرة الأيدي العاملة وبالتالي على مساحة الأراضي المزروعة، هذا فضلا عن هجرة ١٤٠٠ من الخبراء الزراعيين إلى الخارج[٨] .

• *وعلى صعيد القرى* ، فقد دمرت الحرب حوالي ١٢ ألف قرية من أصل ٢٢ ألف أي أكثر من النصف[٩] ، وهذا الرقم يتمشى مع حجم هجرة الريفيين ونقص المساحة والإنتاج.

• *وعلى صعيد المساحة،* ذكرت إحصاءات نظام كابل لعام ١٩٨٤ أن مساحة الأرض المزروعة في أفغانستان ٢.٩ مليون هكتاراً[١٠] ، وهذا يعني أنها انخفضت بمقدار الربع عما كانت عليه قبل الحرب؛ وعليه فإنه يمكننا القول إنه بنهاية عام ١٩٨٨ انخفضت مساحة الأرض المزروعة بمقدار النصف على الأقل بعد تصعيد سياسة الأرض المحروقة في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ ويؤيد هذا هجرة ثلثي سكان الريف وحجم الدمار على بقية الأصعدة الزراعية، وهذا الانخفاض يؤكده الباحث الأفغاني "نورزوي" في دراسته السابقة الذكر (انظر الهامش رقم -٤- في الباب الثاني)، وبات نصف الأرض المزروعة في أفغانستان يهدده خطر التصحر مع استمرار الحرب وتهدم البنيات الأساسية للزراعة، وقد أثبت المسح الزراعي لأفغانستان أن معدل ملكية المساحة المزروعة للأسر التي هاجرت حتى ١٩٨٧ يزيد بنسبة ٥٠٪ عن معدل ملكية الأسر التي فضلت البقاء في أفغانستان، وقد ذكرت أرقام حكومة كابل أن مساحة الأرض المزروعة

فى عام ١٩٨٩ تقل عن ٢ مليون هكتاراً، أى أنها انخفضت إلى النصف[١١] .

* *وعلى صعيد الثروة الحيوانية*، تشير نتائج المسح الزراعى الذى أجرته اللجنة السويدية (سبق الإشارة إليه) إلى أن معدل ملكية الثروة الحيوانية للأسر التى بقيت فى أفغانستان قد انخفض بنسبة ٤٧.٧٪ للماشية و٦٨٪ للأغنام والماعز و٤٤.٩٪ للخيول و٦٠.٥٪ للحمير والبغال[١٢] . وذلك بفعل الآثار المباشرة للحرب كالقصف والألغام أو غير المباشرة كالذبح والبيع - نتيجة للفقر الذى جرّته الحرب - وانتقالها خارج البلاد مع المهاجرين والهلاك نتيجة لعدم توفر الرعاية البيطرية والغذاء. وهذا الانخفاض تنعكس آثاره على عدة جوانب منها القوى المحركة الزراعية، فعلى الرغم من إدعاء نظام كابل إقامة ١١ محطة ووحدة للميكنة الزراعية فى١١ ولاية[١٣] . فإن نسبة الاعتماد على الثيران كقوة محركة لم تقل إلا بمقدار ٢٪ عن عام ١٩٧٨ حيث يعتمد عليها الآن ٧٨٪ من المزارعين[١٤] . ويقدر د. أعظم جل - مدير المسح الزراعى المشار إليه ورئيس قسم الهندسة الزراعية سابقا بجامعة كابل - ما تحتاجه الزراعة فى أفغانستان من الثيران بعد الحرب بحوالي ٤٠٠ ألف زوج إذ لم تتم ميكنتها الأمر الذى يستغرق وقتا طويلا[١٥] . ويقدر بعض الزراعيين أن عدد الثيران فى أفغانستان كان قبل الحرب ١.٢ مليون زوجا (على أساس أن كل أسرة تمتلك على الأقل ثورا واحدا) وأنه انخفض بنسبة ٤٠٪ خلال سنوات الحرب[١٦] . وإذا اعتمدنا فقط على الزيادة الطبيعية للثيران فإن الوصول إلى مستوى ما قبل الحرب يستغرق ١٧ عاما وذلك حسب معدل النمو فى أفغانستان والمقدر من قبل "الفاو" بـ ٣٪ سنويا. كما أن لهذا الانخفاض فى أعداد الماشية أثره على وفرة الغذاء لدى الفلاحين ففضلا عن ألبانها ولحومها كان يمكن للفلاح بيعها وتحويل ثمنها لما يحتاجه من قوت، وأخيرا ظهر أثر هذا الانخفاض على صادرات أفغانستان الزراعية "وازدياد العجز فى ميزان التجارة الخارجية وتوفير العملة الصعبة كما سيتضح فيما بعد. وتقدر لجنة "Opertion unit for repatriation to Afghanistan" التابعة للأمم المتحدة أن الوقت اللازم لزيادة عدد الماشية ليصل إلى ما كان عليه قبل الحرب هو ٨ سنوات من السلام[١٧] . وإذا أخذنا بتقدير متفائل فإنه يمكن تحقيق ذلك خلال خمس سنوات فقط إذا سارت الزيادة بنسبة ٢٥٪ سنويا.

• ***وعلى صعيد نظام الرى*** الذى يُعتبر عصب الزراعة فى هذا البلد وتعتمد عليه ٦٨٪ من الأراضى المزروعة التى تُنتج ٨٥٪ من المحاصيل الغذائية والصناعية و٧٧٪ من القمح[١٨] ، فإن تقرير لجنة الأمم المتحدة - السابق ذكرها - يقول إن ٦٠٪ من قنوات الرى والآبار قد تهدمت كليا أو جزئيا بما في ذلك قنوات الرى التحت أرضية[١٩] التى استغرق بناؤها قرونا، وهذا نتيجة لآثار الحرب المباشرة كالقصف والألغام واستخدام السدود والقنوات المائية كسلاح حربى للإغراق أو التعطيش أو الإعاقة (كما حدث بهلمند فى أكتوبر ١٩٨٨)، أو غير المباشرة كالهجرة ونقص العمالة وقلة المال وبالتالى ضعف الصيانة.

وقد شمل هذا الدمار نظم الرى الثلاثة فى أفغانستان: مشروعات البنية الأساسية الحديثة كالتى فى هلمند وأرغنداب وكندوز، وقنوات الرى التقليدية فى الشمال، والينابيع الأرضية فى جنوب جبال الهندوكوش. ويقدر تقرير منسق الأمم المتحدة أن إصلاح نظام الرى فى أفغانستان يتكلف خلال ست سنوات ٨ ١٥٧ مليون دولار، وأنه من المتوقع أن يتمكن المزارعون بعد عودتهم من إصلاح النظامين التقليديين للرى إذا ما أزيلت شراك الألغام من حوله. على أنه يجب المحافظة بقوة على نظام "الميراب Watermaster" المتحكم فى تجميع المياه وتوزيعها بنسب عادلة على الأراضى وذلك فى مواجهة نتائج التغيرات الاجتماعية التى حدثت أثناء سنوات الحرب مثل استخدام النفوذ العسكرى أو السياسى للحصول على نصيب أكبر من الماء[٢٠] .

• ***وعلى صعيد استخدام الأسمدة الكيماوية***، تشير أرقام المسح الزراعى السابق إلى أن نسبة المزارعين الذين لا يستخدمونها قد ارتفعت من ٢٢٪ قبيل الحرب إلى ٥٠٪ تقريبا فى عام ١٩٨٧[٢١] ، على الرغم من استيراد ٥٠ ألف طن سنويا من الاتحاد السوفياتى إضافة إلى ١٢٠ ألف طن ينتجها كل عام مصنع مزار شريف التابع للشركة الأفغانية للأسمدة (AFC)[٢٢] ، ويبدو أن معظم هذه الكميات يذهب إلى المزارع الحكومية وأن الأرقام الحكومية التى ذكرت أنه تم توزيع ١٥٥ ألف طن سماد خلال عام واحد (مارس ١٩٨٧ - مارس ١٩٨٨)[٢٣] مبالغ فيها إزاء هذا الانخفاض الذى سجله المسح الميدانى. فالحرب لم تترك مالا لدى المزارعين لشراء الأسمدة فضلا عن بوار

نصف الأرض ووقوع القسم الأعظم من الريف الأفغاني تحت سيطرة المجاهدين وبالتالي لا يستطيع هذا القسم الحصول على الأسمدة أو البذور أو الأدوية الكيماوية التى توفرها الحكومة. ويقول تقرير الأمم المتحدة إن محاصيل أراضي الري يمكن مضاعفة إنتاجها باستخدام الأسمدة الكيماوية مع مراعاة عدم مقدرة المزارعين على دفع ثمنها لمدة موسمين زراعيين، ويمكن الاستفادة فى ذلك من الشركة الأفغانية للأسمدة (AFC) التى كانت تمتلك شبكة جيدة من المخازن والمستودعات ـ مستودع فى كل ولاية على الأقل- قبل الحرب ومازالت تعمل إلى حد ما خاصة فى المزارع الحكومية[٢٤] .

* ***وعلى صعيد الغابات الطبيعية،*** لم تنج هذه الغابات التى تشغل ١.٩ مليون هكتار ـ أى ٣٪ من المساحة الكلية لأفغانستان[٢٥] ـ من الآثار المباشرة للحرب خاصة فى ولايات بكتيا وكونر وبادغيس حيث عمدت قوات موسكو وكابل إلى حرق الغطاء والساتر الطبيعى للمجاهدين ـ أى الغابات والبساتين (مثلما حدث فى معركة «جاجى» عام ١٩٨٧ وإزالة الأشجار المحيطة بالطريق الموصل بين مدينة "قندهار" ومطارها ـ ٢٠ كم). أما الآثار المباشرة فتمثلت فى ازدياد الاعتماد على الغابات كمصدر للطاقة نتيجة لفقر الحرب وعدم توفر مصادر أخرى، وكذلك تحول عدد كبير من المزارعين إلى مهنة قطع الأخشاب ونقلها من الولايات الحدودية إلى باكستان، إضافة إلى عدم توفر العناية اللازمة، فعلى الرغم من اعتراف حكومة كابل بتعرض الغابات لخطر الفناء إلا أنها لم تتخذ أى خطوات للعلاج. وفى حالة عودة المهاجرين فإن هذا الخطر سيزداد لاعتماد الأفغان على الأخشاب فى سقف المنازل وفى الوقود، ولذا فلابد من التخطيط للاستخدام المنظم لهذه الغابات والمحافظة عليها مع توفير البدائل .

* الإنتاج الزراعى والحيواني:

فى ضوء ما تقدم كان من الطبيعى أن يشهد الإنتاج الزراعى حتى عام ١٩٨٧ انخفاضا حادا وصل إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل الحرب[٢٦] . وذلك على الرغم من الاستثمارات الكبيرة فى مجال الزراعة والتى أشارت إليها الإحصاءات الرسمية لحكومة كابل، ففى الخطة الخمسية الأولى (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) أصبح نصيب الزراعة ٢٥٪ من جملة الاستثمارات بعد ما كان ١٨٪ فى الخطة السابقة، وقدم السوفيات فى الفترة

جدول رقم – ٢٥– آثار الحرب على الإنتاج الزراعى والثروة الحيوانية "٢٧"

نوع الإنتاج	حجم الإنتاج بالألف طن فى ١٩٧٨/١٩٧٧	حجم الإنتاج بالألف طن فى ١٩٨٩/١٩٨٨	نسبة الانخفاض
القمح	٢٦٥٢	١١٥٣,٦	٪٥٦,٥
الذرة	٧٦٠	٣٣٦	٪٥٥,٨
الأرز	٤٧٥	١٥٠	٪٦٨,٤
الشعير	٣٠٠	١٩٢	٪٣٦,٠
القطن المحلوج	١٤٠	٥٤	٪٦١,٤
بذور القطن	١٥٩	٤٨	٪٦٩ ٨
البنجر	٩٧	١٥	٪٨٤,٥
الحبوب الزيتية	٣٦	٣٥	٪ ٢,٨
فاصوليا	—	—	٪٤٩,٠
البطاطس	—	—	٪٥٢,٠
العنب	—	—	٪٤٠,٠
الثورة الحيوانية	العدد فى ١٩٧٨/٧٧	العدد فى ١٩٨٩/٨٨	نسبة الانخفاض
الغنم والماعز	٢٥,٠ مليون رأس	٨,٠ مليون رأس	٪٦٨,٠
الماشية	٣,٦ مليون رأس	١,٩ مليون رأس	٪٤٧,٧
الدواب	٢,٠ مليون رأس	١,٥ مليون رأس	٪٢٥,٧

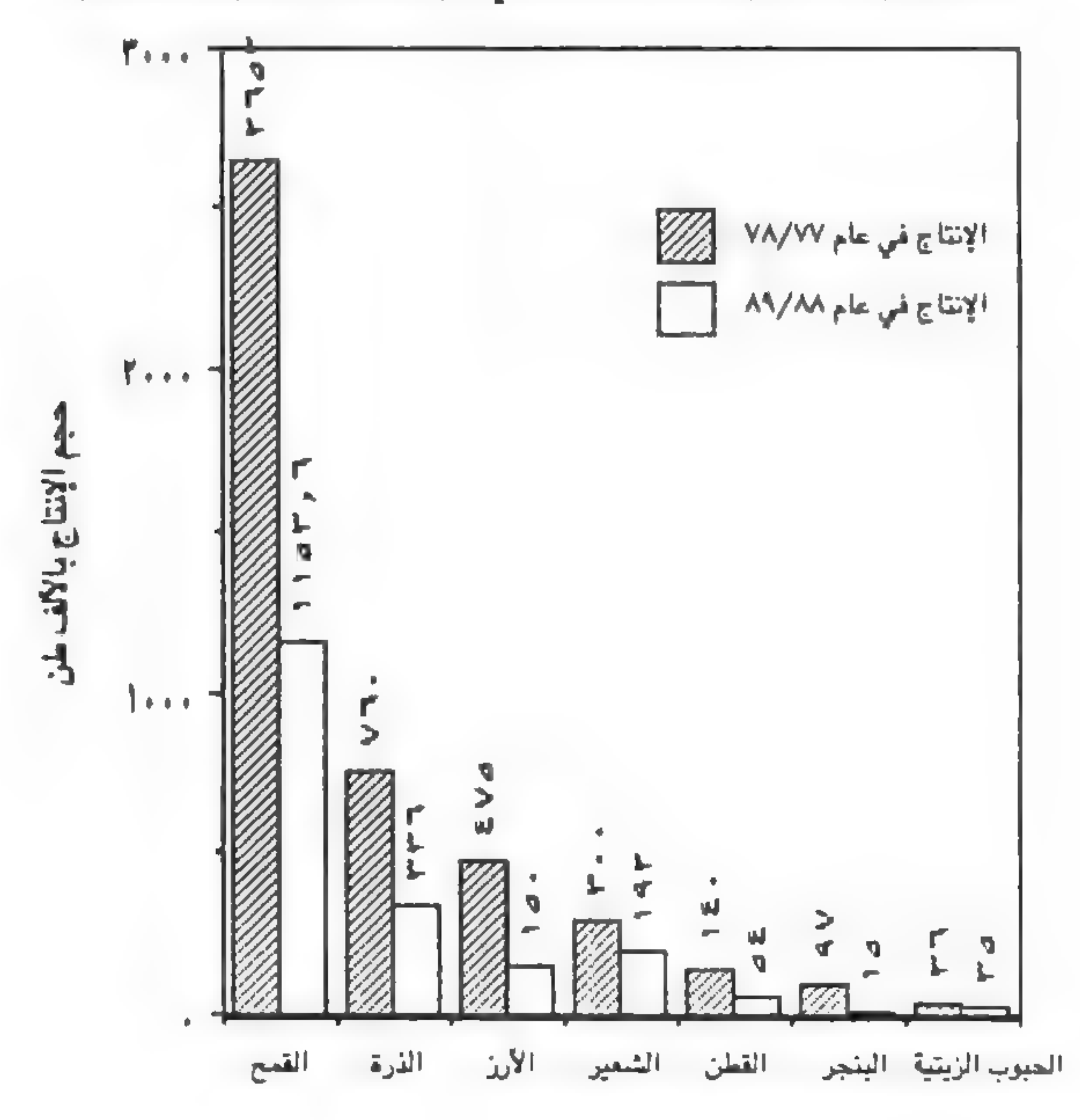
من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ ٢٠٠ مليون روبل كقرض لإنشاء ٦ معامل لتحليل التربة والكيمياء الزراعية و٨ محطات لإنتاج البذور المنتقاة، كما استوردت حكومة كابل من الاتحاد السوفيتي ٧٠ ألف طن من بذور القمح ـ الذى انخفض إنتاجه بنسبة ٥ر٥٦٪ – و٩ آلاف طن من بذور القطن ـ الذى انخفض إنتاجه بنسبة ٣ر٧٤٪[٢٨] .

وعلى حسب تقدير د. أعظم جل فإن القدرات الإنتاجية للزراعة قد دمرتها الحرب بنسبة تتراوح ما بين ٥٥ ٪ و٧٧٪[٢٩] .

وبعدما كانت أفغانستان مكتفية ذاتيا من القمح قبل الحرب أصبحت تستورد القمح والحبوب الأخرى، فطبقا لخطاب "كشتمند" أمام مجلس وزرائه فى ١٤ مارس ١٩٨٨ فإن حكومة كابل قد استوردت من الاتحاد السوفياتى ١٧٠ ألف طن من القمح خلال عام (٨٧/ ١٩٨٨)- تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار- تقريباً.

وعلى حد تعبير "كشتمند" فإن هذه هى المرة الأولى فى تاريخ أفغانستان التى يحدث فيها مثل هذا الحجم من واردات القمح وقد ارتفعت هذه الواردات لتصل إلى ٢٨٠ الف طن فى عام ٨٩/ ١٩٩٠ وفقاً لما صرح به السفير السوفياتى فى كابل(٣٠)، ويقول التقرير

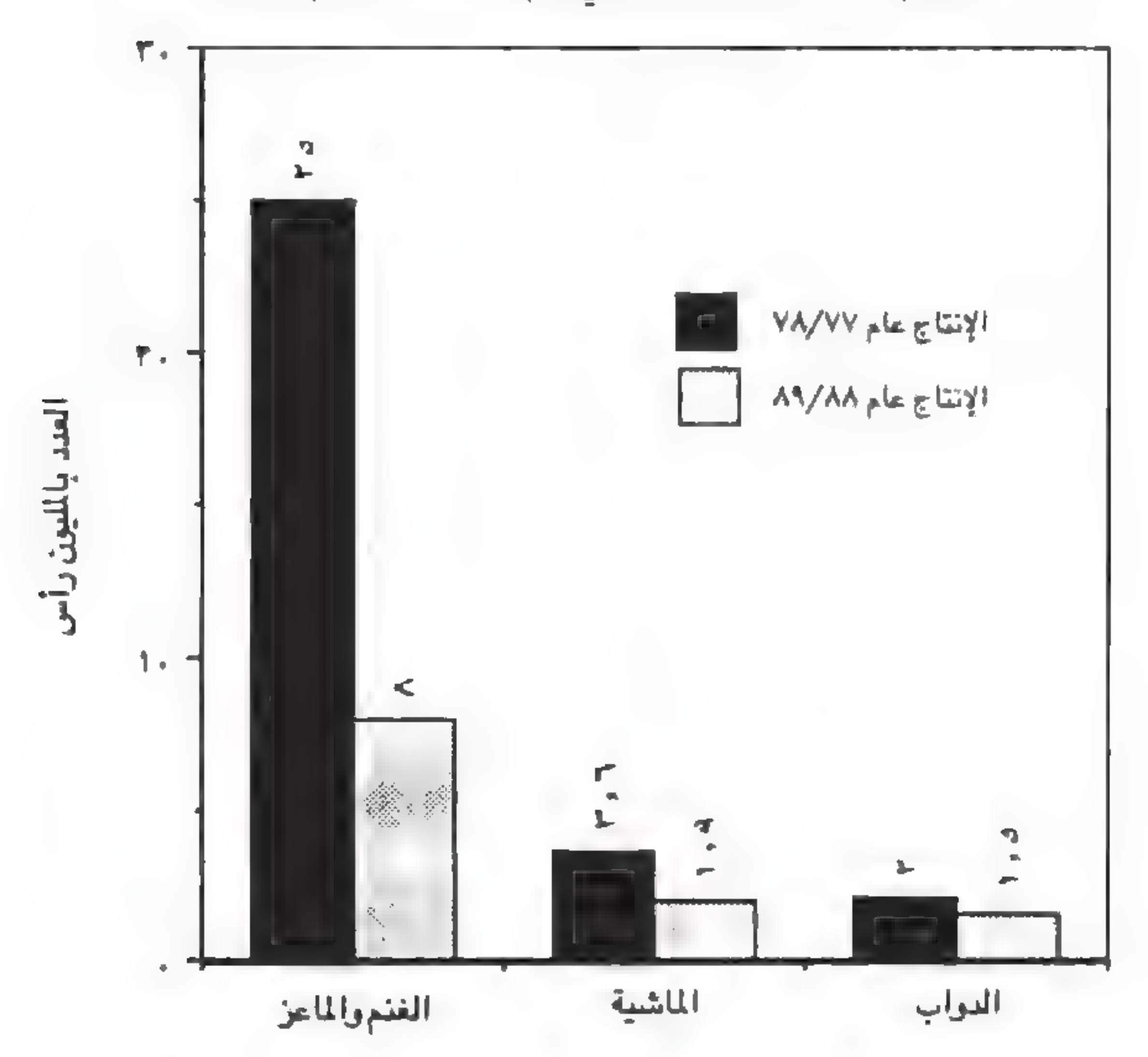
شكل رقم -٢- حجم المنتجات الزراعية في عام ١٩٧٨/٧٧ وعام ١٩٨٩/٨٨م



الأول لمنسق الأمم المتحدة: إن حكومة كابل تستورد سنويا ٢٥٠ ألف طن من الحبوب من الاتحاد السوفياتي لمواجهة نقص الطعام في مدينة كابل وحدها[٣١] ، هذا في الوقت الذي يتواجد فيه ثلث السكان تقريبا خارج أفغانستان.

كما أوضح "كشتمند" في خطابه السابق أنه نتيجة لنقص إنتاج القطن فقد تعطلت مصانع حلجه وكبسه ، وهذا يفسر زيادة واردات أفغانستان من المنسوجات السوفياتية من ٣٫٣ مليون متر في ١٩٨١/ ١٩٨٢ إلى ٢٦٫٩ مليون متر في ١٩٨٣/ ١٩٨٤ على الرغم من وجود قرابة ٥ - ٤ مليون مهاجر في ذلك الوقت[٣٢] . وقد ذكرت الأرقام الرسمية لحكومة كابل عن نتائج الخطة الخمسية الأولى (مارس ١٩٨١ - مارس ١٩٨٦) أن الصادرات من القطن المحلوج قد انخفضت من ١١٪ إلى ٢٪ من إجمالي الصادرات، وأن صادرات الحبوب الزيتية والصادرات التقليدية مثل السجاد وجلود الخراف البخارية

شكل رقم -٣- الثروة الحيوانية في عام ١٩٧٨/٧٧ وعام ١٩٨٩/٨٨/



قد انخفضت أيضا[٣٣] . وانخفض نصيب الفواكه من ٢١٪ فى ١٩٨٢ إلى ٧.٠٪ فى ١٩٨٧ من إجمالي صادرات أفغانستان[٣٤] وذلك بسبب ما لحق بالبساتين من دمار وصعوبة النقل والتسويق. أما ما ذكرته أرقام حكومة كابل عن ازدياد الإنتاج الزراعى بنسبة ٤.٦٪ عما قبل الخطة الخمسية الأولى[٣٥]، فمن الصعب قبوله فى ضوء ما تقدم، وكذلك الحال بالنسبة للأرقام الحكومية عن زيادة نصيب الزراعة في الإنتاجين القومي والمحلي والعمالة.

وقد قال "كشتمند" فى معرض تقييمه لنتائج عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨ الاقتصادية -ضمن خطابه المشار إليه سابقا-: "حتى الآن نحن غير قادرين على تحقيق أهداف خططنا فى هذا الميدان ـ يقصد الميدان الزراعى ـ ففى خلال العام المنتهى فى ٢٠ مارس ١٩٨٨ لم تُنتج كمية معتبرة من المنتجات المفترضة فى الخطة، وقال عن القطاع الحكومى الزراعى. "لقد قلنا من قبل ونكرر القول إن حالة القطاع الزراعى الحكومى غير مرضية لنا بأى حال".

أما الزراعة الوحيدة التى ازدهرت فى أفغانستان خلال فترة الحرب فهى زراعة الحشيش والخشخاش الذى يستخرج منه الأفيون، وقد بلغت المساحة التقديرية لزراعة الخشخاش بأفغانستان فى عام ١٩٨٧ حوالى ١٨٥٠٠ هكتارا وبذلك تكون ثالث دولة فى العالم من حيث مساحة الخشخاش بعد بورما ولاوس، والثالثة من حيث إنتاج الأفيون والهيروين بعد بورما والهند[٣٦] ففى ظل فوضى الحرب وفقرها وجد بعض المزارعين الفرصة لتحقيق أكبر ربح بأقل جهد عن طريق زراعة الحشيش والخشخاش، ولم تشأ أطراف الحرب الدخول فى معارك جانبية مع المزارعين الذين استفادوا من التسويق الداخلى لبضائعهم المحرمة مع جنود موسكو وكابل ـ وهذا في صالح المجاهدين بالطبع لانه يفت من عضد أعدائهم ـ كما استفادوا من الحدود المفتوحة مع باكستان وإيران فى التسويق إلى الخارج. ومن قبل الحرب تُعد أفغانستان من المصادر العالمية للحشيش والأفيون. وقد حارب المجاهدون المخلصون هذه الزراعة والتجارة المحرمة على عكس ما تروج المصادر الغربية عنهم.

* أهم عوامل انخفاض الإنتاج الزراعى والحيوانى :

ويمقدورنا الآن أن نعدد أهم العوامل التى أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعى فيما يلى :

١ ـ نقص الأيدى العاملة والخبراء الزراعيين بمغادرة ثلثى سكان الريف موطنهم الأصلى، وبابتعاد الشباب عن ميدان الفلاحة فهم ترس الحرب الدائرة إما فى صفوف

المجاهدين والمهاجرين أو فى صفوف جيش ومليشيات نظام كابل وإما فى عداد القتلى والمعوقين، إضافة إلى هجرة ١٤٠٠ خبير زراعى.

٢ ـ دمار ٦٠٪ من نظم الرى

٣ ـ نقص القوى المحركة بانخفاض عدد الثيران بنسبة ٤٠٪ .

٤ ـ انخفاض المساحة المزروعة إلى النصف .

٥ ـ انخفاض عدد الماشية بنسبة ٤٧.٧٪ والأغنام والماعز بنسبة ٦٨٪.

٦ ـ انخفاض عدد مستخدمى الأسمدة الكيماوية بنسبة ٢٣٪ عما قبل الحرب، وضعف إمكانية الحصول على البذور المنتقاة والأدوية الكيماوية الزراعية والقروض بسبب ظروف الحرب وفقرها.

٧ ـ انتشار حقول الألغام خاصة على الطرق وحول مصادر المياه (٣ - ٥ مليون لغم)[٣٧].

٨ ـ تزايد أعداد الفئران والطيور ـ طبقا لنتائج المسح الزراعى لأفغانستان ـ وهذا يُعد من النتائج غير المباشرة للحرب فانتشار الخراب والمساكن المهجورة وفرّ بيئة خصبة لتكاثر الفئران. والهجرة أخذت معها المقاوم التقليدى للطيور وهم الصبية والأطفال.

٩ ـ الجراد والحشرات، ففى ظروف الحرب قلت حملات مقاومة الجراد والحشرات، وقد أوقف السوفيات مع انسحابهم الحملات التى كانوا يقومون بها طبقا لاتفاقية مع أفغانستان، وفى خريف عام ١٩٨٩ أصبحت محاصيل الولايات الأفغانية الشمالية ومزروعاتها مهددة بخطر الجراد والكافشاك ـ Kufshak ـ وهذا يعنى أن ٣٠ ألف أسرة مهددة بالمجاعة وتحتاج إلى ٥٠ ألف طن من القمح. والعقبة الرئيسة أمام مقاتلة هذه الحشرات والجراد هى ملايين الألغام والشراك الخداعية التى خلفتها الحرب[٣٨] .

١٠ ـ نقص الأمطار (مثلما حدث فى الشمال الشرقى فى عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦) مع ازدياد الاعتماد عليها نتيجة للدمار الذى أحدثته الحرب فى شبكة الرى .

وقد أجمع المزارعون فى ٨٥٪ من ولايات أفغانستان على أن آثار الحرب المباشرة هى أهم المشاكل التى تواجههم، وفى بقية الولايات ذكروا الآثار غير المباشرة على الأخص منذ عام ١٩٨٥، وقد استنتجنا ذلك من خلال استقراء ما ورد فى المسح الزراعى عن أكبر المشاكل التى يشكو منها المزارعون[٣٩] .

وواضح أن هذه العوامل عدا العامل الأخير ناتجة بطريق مباشر أو غير مباشر عن الحرب

ثانياً ـ قطاع التعدين

لم يكن حرق السوفيات -بمساعدة نظام كابل- لوجه الأرض وتوجههم نحو باطن الأرض لتحصيل ديونهم وخسائرهم فى الحرب تحولاً طفرياً بل كان تحولاً مدروساً طبقاً لخطط وبدائل اقتصادية وُضعت قبل الغزو وتناسقت وتفاعلت مع خطط وبدائل السياسات والتكتيكات العسكرية. فإذا كان الإبقاء والحفاظ على موارد سطح الأرض والاستفادة منها اقتصادياً يتعارض مع الاستراتيجية العسكرية لإحراق هذا السطح، فإن استثمار باطن الأرض لا يتعارض معها وقد خُطط له مسبقاً كما خُطط لعملية الغزو العسكرى تماماً بتمام.

فمن قبل الغزو والسوفيات يعرفون أكثر من غيرهم أن الشمال الأفغانى من الناحية الجيولوجية يُعد امتداداً لتركستان حيث يوجد عدد من أهم وأغنى المصادر المعدنية والهيدروكربونية للاتحاد السوفياتي، مما جعلهم يتوقعون منذ عشرينيات هذا القرن أن مسحاً جيولوجياً سوف يبشر بنتائج واكتشافات كبيرة، لكن هذا الاهتمام لم يتكرس إلا فى منتصف الخمسينيات حين بدأ السوفيات يضغطون على الحكومة الأفغانية لإعطاء تأكيد بأن المنطقة الواقعة شمال جبال الهندوكوش لن يُسمح لأحد غيرهم باستغلالها أو تطويرها[٤٠]، حتى أنهم أوقفوا فى عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ امتداد مسح جوى طوبوغرافى - يقوم به الأمريكان - إلى الشمال بحجة إبعاد المراقبين الغربيين عن حدودهم الجنوبية واحتفظوا لأنفسهم بحق القيام بهذا العمل فى الثلث الشمالى من البلاد[٤١]، وبحلول عام ١٩٦٢ كان السوفيات قد أبعدوا منافسيهم الغربيين وسيطروا على منابع الثروة فى أفغانستان ومنها المعادن ـ إنتاجاً وتسويقاً ـ كما سيطروا على وزارة التعدين والصناعة الأفغانية عن طريق أتباعهم الذين سدوا الباب أمام غير السوفيات، حتى بعد عزل محمد داود عن رئاسة الوزراء فى عام ١٩٦٣ ومجئ د. "محمد يوسف" الذى كان يميل إلى الغرب. وبعودة داود للسلطة فى عام ١٩٧٣ ازدادت سيطرة السوفيات على الاقتصاد كافة ونجحوا فى الحصول على المسوحات الجيولوجية لأفغانستان إضافة إلى مسوحاتهم.

وفى عام ١٩٧٧ ـ أى قبل الغزو السوفياتى بعامين ـ وتحت إشراف، الأمم المتحدة

(جدول رقم -٢٦- الموارد المعدنية فى أفغانستان طبقاً لمسح ١٩٧٧ (١٢))

("الأرقام التى بين الأقواس تدل على عدد مرات وجود المعدن")

• معادن صلبة قابلة للاحتراق (٥٨):	فحم (٤٥)، فحم حجرى (٣)، فحم نباتى (٩)، فحم صخرى(١)
• معادن صلبة (٨٩٨) :	معادن حديدية (٨٥)، حديد (٦٩)، منجنيز (٢)، كروم (١٤)، نحاس (٢٤٢)، رصاص وزنك (٩٢)، ألومنيوم (٧)، تنجستين (١٣٦)، قصدير (١٧٤)، بزموت (١٢)، زئبق (١٤١)، كادميوم (١)، بيريليوم (٢٧)، ليثيوم (٤٤)، سيزيوم، وربديوم (١١)، تنتاليوم ونيبيوم (٣٢)
• عناصر مشعة (٤)	يورانيوم، ثوريوم، وعناصر أرضية نادرة.
• معادن ثمينة (١٠٥) :	ذهب العروق المعدنية (٩٥)، ذهب الترسيبات (٥)، الفضة (٥)
• معادن غير صلبة (١١٨) :	(منها "٣٦" من المواد الخام الكيماوية) كبريت (٨)، فلوريت (٧)، باريت (١٧)، كليستيت (٢)، بوروسلكات(٢)
• أسمدة معدنية (٢) :	ـــــــــــ
• معادن أخرى غير صلبة (٨٠) :	مسكفيط (٢٢)، أسبستوس (الحرير الصخرى) (٢٦)، طلك (٧)، معنيت (٢)، جرافيت (٦)، جبس (١٧)
• أملاح (١٤) :	ـــــــــــ
• أحجار كريمة وشبه كريمة (٢١) :	ياقوت (١)، زمرد (٧)، كونزيت (٢)، عقيق أحمر (١)، لازوريت (١)، سربنتين (٤)، ترمالين (٥)
• معادن إليكترونية وبصرية (٢٣) :	كوارتز (١٨)، كالسيت (٥)
• معادن صناعية (٦٩) :	محاجر الحجر الجيرى والدولوميت والمرمر (٥)، أحجار الطلاء والزينة(٢٠)، محاجر الرمل والحصى (١٥)، المواد الخام الأسمنتية (٨)، الحجر الجيرى والدولوميت القهور (٤)، صلصال حرارى (٣)، طُفال لصنع الطوب والبلاط وغيره (٧)، طفل الأوانى الفخارية والصلصال الصينى (٤)، مواد خام زجاجية والأحجار الرملية السليكونية (٣)

صدر مسح للموارد المعدنية فى أفغانستان يقع فى ٤١٩ صفحة أعده الجيولوجيون السوفيات والأفغان، وأظهر هذا المسح ١٤٣٢ مخزناً ووجوداً معدنياً فى أفغانستان كما هو موضح فى الجدول رقم -٢٦- إضافة إلى ١٩٨ تواجدا للمياه الجوفية منها ١١٢ تواجداً للمياه المعدنية و٨٦ للمياة الطازجة (آبار وينابيع)[٤٣] .

ويشكك البعض فى صدق هذا المسح ويقولون إنه أخفى حقيقة الثروات المعدنية الضخمة لأفغانستان وأن نتائج عمل الجيولوجيين السوفيات لم تكن تصل إلى الحكومة الأفغانية حتى إلى السيد/ "أفضلى" مدير المسح الجيولوجى قبل عام ١٩٧٨، فالسوفيات كانوا يعدون تقريرين: حقيقى يذهب إلى موسكو وآخر متشائم يسلم للأفغان[٤٤] .

ويوضح المسح السابق أن معظم مخازن المعادن ومصادر الطاقة المعروفة تقع فى الجزء الشمالى الواقع شمال جبال الهندوكوش وكذلك فى الشمال الشرقى، وفى عام ١٩٨٥م كانت نصف قيمة الصادرات الأفغانية يتم تحصيلها من بيع الغاز المستخرج من حقول الشمال إلى الاتحاد السوفياتى[٤٥] ، وهذا يفسر اهتمام السوفيات بالشمال وتخطيطهم لفصله. ومن الواضح أن بقية أجزاء أفغانستان لم تأخذ حقها فى الاستكشافات والاستثمارات المعدنية لأن السوفيات المتحكمين فى هذا الأمر يفضلون الشمال المتاخم لهم حيث يسهل عليهم حماية ثرواته ونقلها .

* المصالح السوفياتية فى استغلال الموارد المعدنية لأفغانستان:

١ - ن الموارد المعدنية لأفغانستان هى المصدر الأفغانى الوحيد الباقى والقادر على سداد ديون السوفيات وتعويض خسارتهم في الحرب بسرعة وبأمان لقربه من متناول الذراع السوفياتية فى الشمال.

٢ - بعض الموارد المعدنية الأفغانية مثل النحاس والحديد الخام تفيد الاقتصاد السوفياتى حيث أن تكلفة إنتاجها ونقلها تماثل نظائرها السوفياتية أو تقل عنها، ولذلك سعى السوفيات إلى ربط شبكة الطرق البرية الحديدية بين البلدين عبر "جسر الصداقة" فى عام١٩٨٢م، فعملية استكشاف المعادن واستخراجها زامنها تجهيز طرق ووسائل نقلها إلى روسيا، ويُقال هذا أيضاً على الغاز الطبيعى حيث تم مد خط أنابيب بطول ٦٠

ميلاً منذ عام ١٩٦٨م إلى آسيا الوسطى السوفياتية[٤٦].

٣ ـ إذا كان الاقتصاد السوفياتي ليس محتاجاً لهذه الموارد أو بعضها فإنه يمكن احتكار تجارتها بإعادة تصديرها إلى الدول الأخرى ـ خاصة الأوروبية ـ وهذا يُدر العملة الصعبة للسوفيات بسبب الفارق الكبير بين سعر البيع والشراء، وكذلك يمكن الاحتفاظ بالموارد السوفياتية كمخزون استراتيجي واستخدام الموارد الأفغانية الرخيصة، وخير مثال على تطبيق هذا كله هو الغاز الطبيعي كما سيتضح فيما بعد.

٤ ـ بالنسبة للمعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم والاستورانتيوم فإن تكاليف استخراجها ونقلها مهما بلغت لا تُعتبر مع أهميتها.

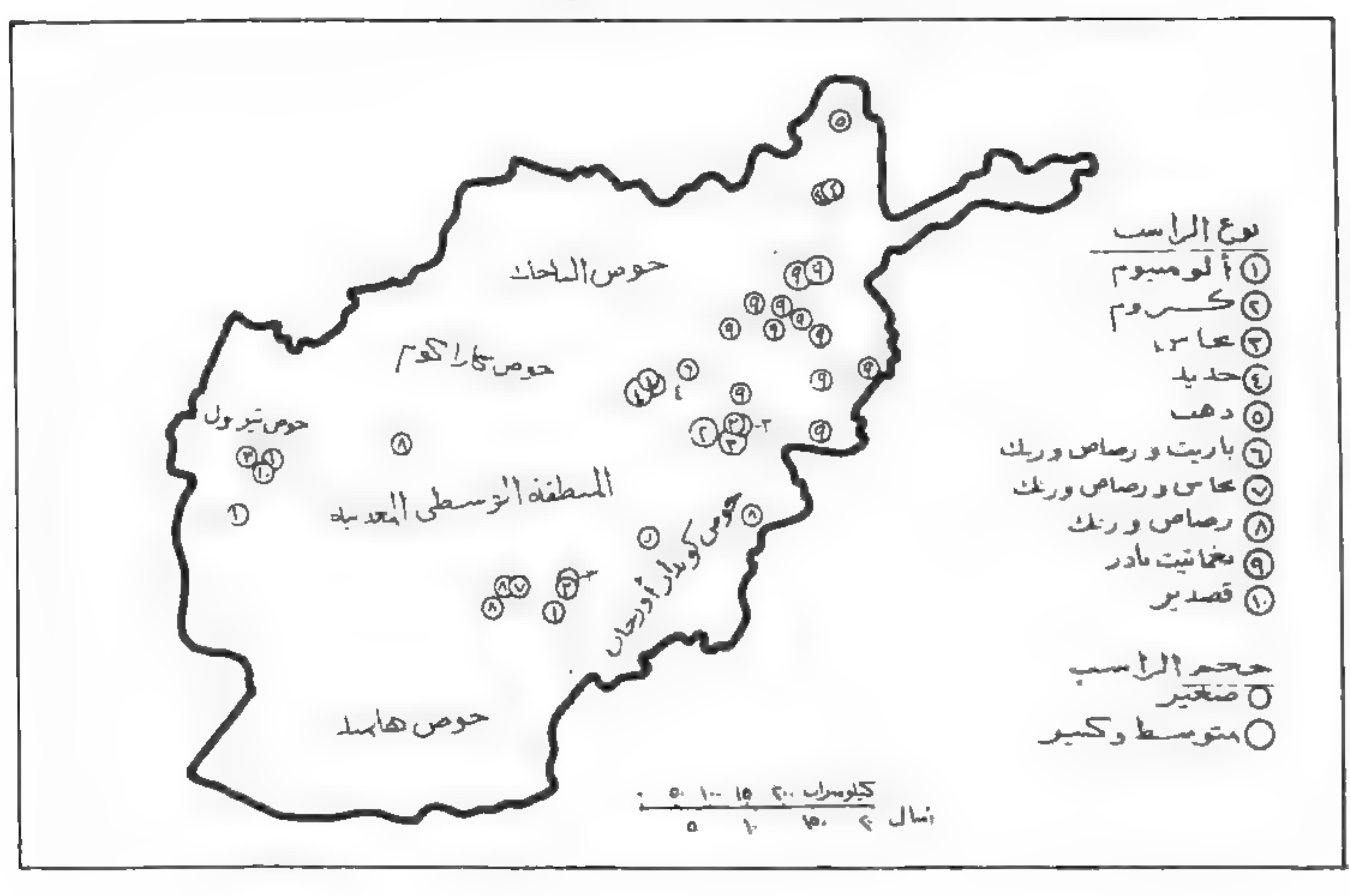
٥ ـ أخيراً، فإن سيطرة السوفيات على الموارد المعدنية الأفغانية كانت منسجمة في الماضي مع سياستهم التعدينية العالمية في سبق الأمريكان إلى الهيمنة على منابع الثروات واستخدامها كأوراق في اللعبة الدولية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وفي ظل الأزمة الاقتصادية الحالية الصعبة للاتحاد السوفيتي فإن تلك السيطرة تصبح ضرورية لتخفيف هذه الأزمة.

* التعدين بعد أبريل ١٩٧٨م:

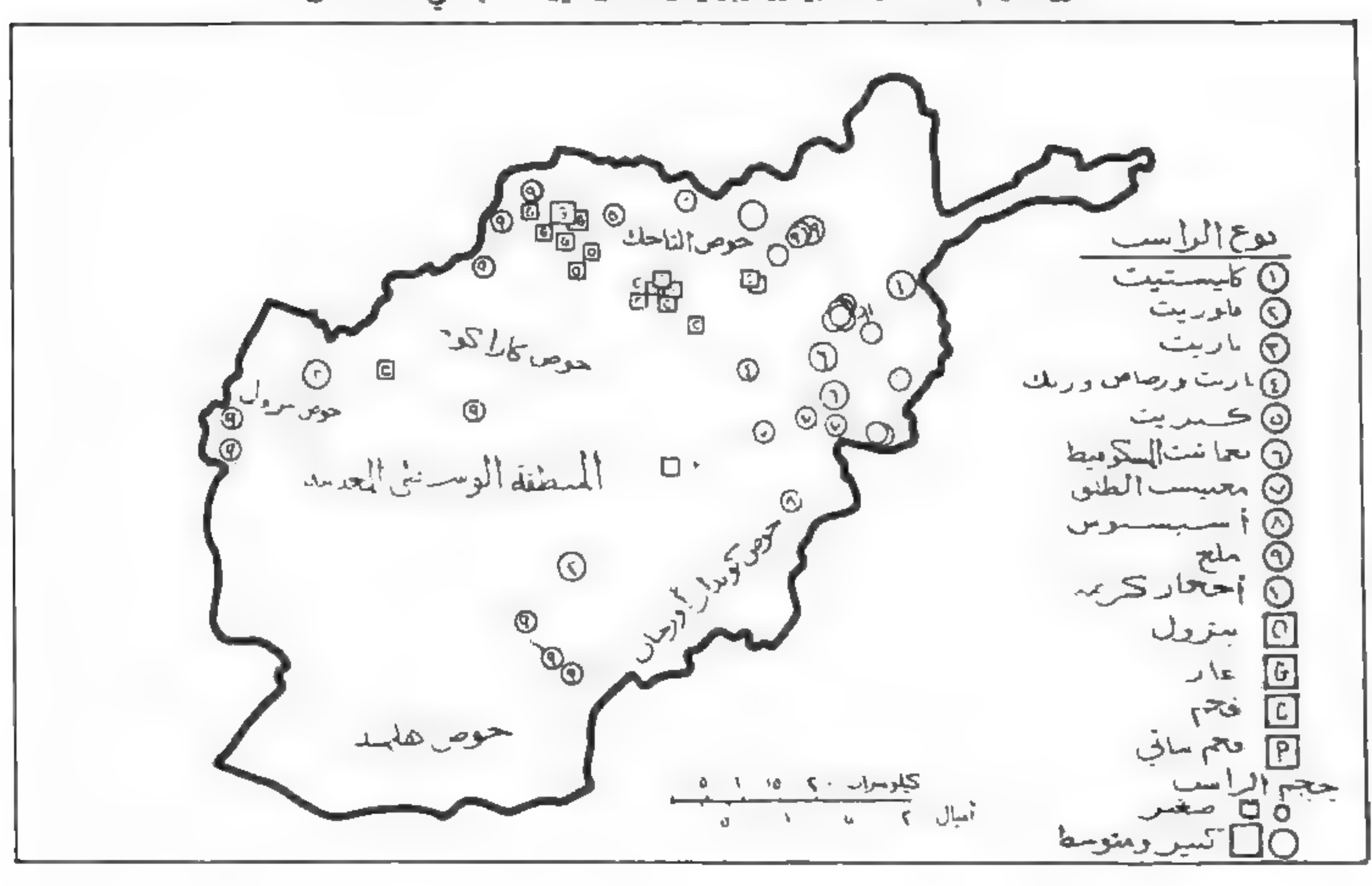
كان النظام الجديد متلهفاً لتحقيق ماوعد به الشعب من إنجازات ورفع مستوى المعيشة ولذلك تعجل استثمار الموارد المعدنية بمساعدة السوفيات المتعطشين لإتمام تحقيق مصالحهم سالفة الذكر بعد مجئ رفاقهم إلى الحكم فباعوهم معدات جيولوجية قيمتها ١٩٢ مليون دولار خلال فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤م، وتركز العمل في الشمال بالمنطقة الغازية البترولية حول «شيبرغان» ـ ٥٠ كم جنوب الحدود السوفياتية ـ عاصمة ولاية "جوزجان".

وقد بلغ نصيب قطاع التعدين والطاقة من إجمالي الإنتاج المحلي لعام ١٩٨٥ حوالي ٣٠٪[٤٧]، ويقول الإحصاء الرسمي للعمالة بأفغانستان في عام ١٩٧٩ إن عدد العاملين بالتعدين والاستحجار قد بلغ ٥٩٣٣٩ أي حوالي ١ر٥٪ من إجمالي العملة الكلية. وقد بلغت إنتاجية قطاع التعدين والطاقة والصناعة حوالي ٧ر٦٨٦ دولار للعامل في عام ١٩٨٧/٨٦، وذلك وفق الأرقام الرسمية الموضحة في الباب السابع من هذه الدراسة.

خريطة رقم -٦- المعادن الصلبة في أفغانستان



خريطة رقم -٧- المواد الهيدروكربونية والمعادن غير الصلبة في أفغانستان



وللوقوف على حقيقة استغلال الموارد المعدنية لأفغانستان نعرض أهمها فيما يلي:

أ ـ الغاز الطبيعي:

وتشكل صادراته قرابة نصف قيمة صادرات أفغانستان، وهو أهم مصادر الدخل التي أبقت عليها الحرب، والمتوقع أن تمثل صادراته مصدراً رئيساً لعمليات التعمير فيما بعد الحرب، فضلاً عن استثماره في التنمية الداخلية كمصدر للطاقة، كما أنه يُعتبر المورد الأول الذي تحمل دفع تكاليف الحرب للسوفيات، ولذا نتناوله بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ ـ المخزون والإنتاج والتسويق:

في عام ١٩٦٣م اكتشف السوفيات الغاز في منطقة "خواجا كوكردك Khwaja gugardag" بالقرب من "شيبرغان"، ويعد هذا أول استثمار للموارد الهيدروكربونية في أفغانستان. الذي على إثره بدأ الغاز يتدفق إلى الاتحاد السوفياتي عبر خط الأنابيب الذي أشرنا إليه، وانحصر الاستخدام الأفغاني للغاز في حوالى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً تذهب إلى المحطة الغازية لتوليد الكهرباء ومصنع الأسمدة في "مزار شريف" والوحدات السكنية للفنيين السوفيات في "شيبرغان"، وإلى غير ذلك لم يمتد أي أنبوب للغاز في أفغانستان. وعندما كتب مستشار الأمم المتحدة للتنمية في أفغانستان "كيندي ناهاس" في فبراير ١٩٧٨ ـ أي قبيل انقلاب أبريل ١٩٧٨م ـ خطاباً إلى نائب وزير التعدين والصناعة الأفغاني يُفصل فيه اقتراحاً لإنشاء خط جديد لأنابيب الغاز يتجه جنوباً إلى كابل، فضلاً عن التوليد الحراري للكهرباء باستخدام الغاز ثم نقلها لمختلف أنحاء البلاد التي في حاجة إلى الطاقة، قام مهندس سوفياتي باستدعاء السيد «ناهاس» وسأله موبخاً لماذا أعد هذا المشروع وأصدره؟ وبعد ثلاثة أشهر من هذا الحدث وبعد أسبوع واحد من الانقلاب أقامت السفارة السوفياتية حفلاً لتوقيع اتفاقيات جديدة خاصة بالمعادن والغاز والبترول مع نظام الحكم الجديد في كابل، ومات مشروع "ناهاس" لإنتاج الطاقة وتوزيعها في أفغانستان وظلت أنابيب الغاز تُمد في اتجاه واحد فقط من الشمال الأفغاني إلى الجنوب السوفياتي.

وبعد وقت قصير من وصول ٢٠٠ من الجيولوجيين السوفيات في مايو ١٩٧٩م أعلن

السوفيات اكتشاف حقل جديد (جرقدق Jarkuduk) بالقرب من "شيبرغان" أيضاً طاقته الإنتاجية ربع مليون متر مكعب يومياً (سيتضح هدف هذا الإعلان وتوقيته فيما بعد) وأصبح تحقيق الزيادة فى الإنتاج ممكناً مع بداية الثمانينات بعد استكمال محطة الحقل الأخير، ونصت الاتفاقيات المتعددة على تصدير ٢,٥ بليون متر مكعب سنوياً وحتى عام ١٩٨٥[٤٨] ، وأعلن سلطان على كشتمند فى أبريل ١٩٨٦ أن إنتاج الغاز السنوى خلال الخطة الخمسية الأولى (مارس ٨١ ـ مارس ٨٦) قد وصل إلى ٢,٧ ـ ٢,٨ بليون متر مكعب إضافة إلى ٦ آلاف طن من الغاز المكثف وأن صادرات الغاز إلى الاتحاد السوفياتى قد حافظت على مستوى ٢,٤ بليون متر مكعب سنوياً وهذا يمثل ٤٠٪ من القيمة الإجمالية لصادرات أفغانستان[٤٩] . وبهذا يكون نصيب الاستهلاك والاستثمار المحلى من الغاز ٣٠٠ مليون متر مكعب فقط أى حوالى ١١٪ من إجمالى الإنتاج ويصدر الباقى (٨٩٪) إلى الاتحاد السوفياتى، فى حين يقول تقرير منسق الأمم المتحدة أن ٩٥٪ من إنتاج الغاز الأفغانى يصدر إلى الاتحاد السوفياتى[٥٠]

وكان المخزون الاحتياطى للغاز فى أفغانستان يقدر قبل انقلاب ١٩٧٨ بحوالى ١٢٠ إلى ١٦٠ بليون متر مكعب طبقاً للأرقام الحكومية فى ذلك الوقت ، صُدِر منها إلى الاتحاد السوفياتى خلال السنوات التسع السابقة للانقلاب منذ بداية الضخ فى ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٧ ـ ١٨,٥٤ بليون متر مكعب، كما تم تصدير ٢٣,٨٥ بليون متر مكعب خلال السنوات التسع التالية للانقلاب (١٩٧٩ ـ ١٩٨٧) ـ وهذا يعنى أن صادرات الغاز قد زادت بنسبة ٢٧,٧٪. ولكن وجود عدادات الغاز داخل الأراضى السوفياتية يجعل هذه الأرقام الرسمية مشكوكًا فيها من قبل الكثيرين، فبعض الخبراء الغربيين يُقدر الكمية الحقيقية للغاز المصدر إلى السوفيات خلال فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧ بأربعة أضعاف الأرقام الحكومية ويقولون إن ٩٥,٤ بليون متر مكعب صُدِر للسوفيات لدفع تكلفة التدخل العسكرى وإن ١٢٦,٧ بليون متر مكعب هو إجمالى ما حصل عليه السوفيات منذ بداية استخراج الغاز وحتى بداية عام ١٩٨٨[٥١]

وهذا يعنى أن صادرات الغاز قد زادت بعد الانقلاب والغزو بنسبة ٣٠٤٪، أى أكثر من ثلاثة أضعاف عما قبل الحرب، كما يعنى ـ إن صحت هذه الأرقام ـ أن المتبقى من

المخزون الاحتياطي ٣٣,٣ بليون متر مكعب فقط، أي حوالي خمس الاحتياطي الأصلي.

فتصدير الغاز إذاً لم يتأثر بظروف الحرب فمحاولات المجاهدين لوقف استفادة السوفيات وحكومة كابل من حقول الغاز ووقف استنزافها بمهاجمة المنشآت وخطوط الأنابيب لم تنجح لشدة الحماية الأمنية حولها ولقصر مسافة خطوط الغاز (٥٠ ميلاً)، وقد أفادت تقارير المجاهدين في عام ١٩٨٥ أن أنابيب الغاز قد دُفنت على عمق ١٥ ـ ٢٠ قدماً تحت سطح الأرض مما يجعل من الاستحالة مهاجمتها[٥٢].

ب ـ الأسعار:

يوضح الجدول رقم "٦" الثمن البخس الذي يدفعه السوفيات للغاز الأفغاني مقارنة بالأسعار العالمية، فعلى الرغم من أن اتفاقية السادس من فبراير عام ١٩٦٨ تحدثت عن تحديد الأسعار بواسطة الطرفين إلا أن وزير التعدين والصناعة في آخر عهد داود "المهندس/ عبد التواب آصفي" يقول: «إنه من الناحية العملية فإن السوفيات هم الذين يحددون السعر ويتحكمون في كل المعلومات المتعلقة بكمية الغاز المصدر والقيمة المستحقة لأفغانستان وغيرها من التفصيلات، ورغم الاعتراضات الأفغانية فقد ظل الغاز "يُمتر" للحساب والدفع في الجانب السوفياتي من الحدود وبالسوفيات أنفسهم، ويجبر المسؤولون الأفغان على قبول كلمة موسكو عن الكمية التي نُقلت وحجم المبلغ المستحق لأفغانستان»[٥٣].

وإذا أخذنا بالأرقام الرسمية لموسكو وكابل الموضحة بالجدول السابق فإن السوفيات لم يدفعوا أبداً للغاز الأفغاني إلا كسراً من السعر العالمي، فمنذ أواخر الستينات وحتى عام ١٩٧٤ كان السعر الأصلي ٦ دولار لكل ألف متر مكعب، ومع أن الاتفاقية السابقة تقضي بإعادة النظر في الأسعار سنوياً فلم يتغير هذا السعر إلا في نهاية الفترة المذكورة ، فزاد في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ ليتراوح بين ١٦,٢ و٢٠,٨ دولاراً لكل ألف متر مكعب. وفي الفترة نفسها كان السوفيات يدفعون ثلاثة أضعاف هذا السعر للغاز الإيراني بحجة احتوائه على سعرات حرارية أكثر وهذا حقيقي، ولكن في تقدير

جدول رقم -٢٧- صادرات الغاز الأفغاني إلى الاتحاد السوفياتي الكمية، الأسعار، خسارة أفغانستان من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٧[٥١]

العام	(أ) حجم الصادرات حسب الأرقام الرسمية (مليون م/٣)	(ب) حجم الصادرات حسب التقديرات الغربية (مليون م/٣)	(ج) سعر الدفع السوفياتي الفعلي (بالدولار لكل ألف م/٣)	(د) الأسعار العالمية (بالدولار)	نسبة سعر الدفع السوفياتي من الأسعار العالمية	(أ × د) القيمة طبقاً للأسعار(د) والصادرات (أ) (بالمليون دولار)	(أ × ج) ما دفعه السوفيات طبقاً للصادرات(أ) والأسعار(ج) (بالمليون دولار)	(أ×د)-(أ×ج) خسارة أفغانستان نتيجة الفرق بين سعر الدفع السوفياتي والأسعار العالمية وفق حجم الصادرات الرسمية (بالمليون دولار)	٤×(أ×د) ما يجب أن يدفعه السوفيات وفق الأسعار الدولية(د) والتقديرات الغربية للصادرات (ب) (بالمليون دولار)	٤(أ×د) - (أ×ج) خسارة أفغانستان نتيجة الفرق بين ما دفعه السوفيات وما يجب أن يدفعوه وفق الأسعار العالمية وحجم الصادرات (ب) (بالمليون دولار)
١٩٧٨	٢,٤	٩,٥٤	٣٧	١٨٥	خُمس السعر	٤٤٤	٨٨,٨	٣٥٥,٢	١٧٧٦	١٦٨٧,٢
١٩٧٩	٢,٤	٩,٥٤	٣٧	١٨٥	العالمي آنذاك	٤٤٤	٨٨,٨	٣٥٥,٢	١٧٧٦	١٦٨٧,٢
١٩٨٠	٢,٤	٩,٥٤	٨٣	١٨٥	٤٦٪ من سعر	٤٣٢	١٩٩,٢	٢٣٢,٨	١٧٢٨	١٥٢٨,٨
١٩٨١	٢,٤	٩,٥٤	٨٣	١٨٠	الغاز السوفياتي	٤٣٢	١٩٩,٢	٣٣٢,٨	١٧٢٨	١٥٢٨,٨
١٩٨٢	٢,٤	٩,٥٤	٨٣	١٨٠	المصدر إلى	٤٣٢	١٩٩,٢	٣٣٢,٨	١٧٢٨	١٥٢٨,٨
١٩٨٣	٢,٤	٩,٥٤	٨٣	١٨٠	أوربا في	٤٣٢	١٩٩,٢	٣٣٢,٨	١٧٢٨	١٥٢٨,٨
١٩٨٤	٢,٤	٩,٥٤	٨٣	١٨٠	١٩٨١	٤٣٢	١٩٩,٢	٣٣٢,٨	١٧٢٨	١٥٢٨,٨
١٩٨٥	٢,٤	٩,٥٤	٨٣	١٨٠		٤٣٢	١٩٩,٢	٣٣٢,٨	١٧٢٨	١٥٢٨,٨
١٩٨٦	٢,٤	٩,٥٤	٨٧,٢	١٨٠	٤٨,٤٪ من سعر الغاز السوفياتي	٤٣٢	٢٠٩,٣	٢٢٢,٧	١٧٢٨	١٥١٨,٨
١٩٨٧	٢,٤	٩,٥٤	٨٧,٢	١٨٠	المصدر إلى أوربا في ١٩٨١	٤٣٢	٢٠٩,٣	٢٢٢,٧	١٧٢٨	١٥١٨,٨
الإجمالي	٢٤	٩٥,٤	——	——		٤٣٤٤	١٧٩١,٤	٢٥٥٢,٦	١٧٣٧٦	١٥٥٨٤,٦

الخبراء أن هذا السبب يُزيد السعر ١٥٪ أو ٢٠٪ لا ثلاثة أضعاف[٥٥] . وعندما رفع السوفيات السعر إلى ٣٧ دولار قبيل انقلاب ٢٨ أبريل ١٩٧٨ ببضعة أيام ـ ربما لعلمهم المسبق أن البلد وما فيها سيؤول إلى الرفاق ـ على أن يطبق هذا بأثر رجعي على السنوات الثلاث السابقة، فإن هذا السعر لم يتعد خمس السعر العالمي في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٨٠ وبعد أن أتم السوفيات نشر قواتهم لتثبيت أركان الحكم الجديد رفعوا سعر الألف متر مكعب إلى ٨٣ دولار وكان هذا أقل من نصف السعر الذي باعت به موسكو غازها إلى أوروبا في عام ١٩٨١ وهو ١٨٠ دولار لكل ألف متر مكعب. وتشير أرقام الصادرات الأفغانية لعامي ٨٦ و٨٧ إلى ارتفاع سعر الألف متر مكعب إلى ٨٧,٢، وذكر تقرير منسق الأمم المتحدة أن السعر ارتفع في يناير ١٩٨٨ بنسبة ٣٠٪، وبهذا يصبح السعر ١١٣,٤ دولارًا لكل ألف متر مكعب.

ومما يذكر على سبيل المقارنة أن موسكو قدمت لطهران ١٠٩,٧ ـ ١٤٠ دولارًا لكل ألف متر مكعب في عام ١٩٨٠ فرفضت طهران مطالبة بـ ١٦٠ ـ ١٧٠ (أي نفس السعر الذي تدفعه أمريكا للمكسيك وكندا)، فلما لم تذعن موسكو قطعت إيران إمدادات الغاز[٥٦]. ويبدو أن الرفض السوفياتي كان مستنداً إلى وجود البديل الأرخص الذي مهد له ما أعلنه وما دعا إليه الجيولوجيون السوفيات بأفغانستان في عام١٩٧٩ كما ذكرنا آنفاً من اكتشافات وإمكانية زيادة الإنتاج، وبالفعل زادت صادرات الغاز الأفغاني إلى الاتحاد السوفياتي بعد الانقلاب لتعوضه عن القطع الإيراني. ونتيجة لانخفاض سعر الغاز الأفغاني عن نظيره الإيراني انخفضت قيمة "فاتورة" الغاز السوفياتي انخفاضاً يتراوح بين ١٠٠ و٦٠٠ مليون دولار سنوياً[٥٧] ، وهذا يعكس حجم خسارة أفغانستان وحقيقة الكمية المصدرة.

ع ـ حجم خسارة أفغانستان من جراء بيع الغاز إلى موسكو:

يوضح الجدول رقم "٦" أنه طبقاً للأرقام الرسمية عن حجم وأسعار صادرات الغاز الأفغاني إلى الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٧ دفع السوفيات لحكومة كابل قرابة ١,٨ بليون دولار كقيمة لحوالي ٢٤ بليون متر مكعب من الغاز، في حين أن قيمة هذه الكمية وفقا للأسعار العالمية تساوي ٤,٣ بليون دولار تقريباً، وعليه فإن

خسارة أفغانستان التقديرية خلال العشر سنوات تلك حوالى ٢,٥ بليون دولار.

أما عن خسارة أفغانستان طبقاً للأسعار العالمية والتقديرات الغربية لحجم الصادرات فنقدره بحوالى ١٥,٦ بليون دولار. فبما أن التقديرات الغربية تقدر حجم صادرات الغاز الأفغانى للسوفيات خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ بحوالى ٩٥,٤ بليون متر مكعب أى أربعة أضعاف ما أعلنته حكومة كابل فإن المبلغ المستحق لأفغانستان يساوى أربعة أضعاف ما تستحقه أفغانستان وفقاً لأرقام الصادرات الحكومية والأسعار الدولية (٤,٣ بليون دولار × ٤) أى حوالى ١٧,٢ بليون دولار حصلت أفغانستان منها على ١,٨ بليون دولار فقط وهذا فضلاً عن خسارة الاقتصاد الأفغانى نتيجة لضعف الاستثمار التنموى للغاز داخلياً.

د ـ أهمية الغاز الأفغانى للاتحاد السوفياتى:

قد يبدو نوع من التناقض عندما يستورد الغاز الطبيعى بلد مثل الاتحاد السوفياتى الذى يمتلك ٤٠٪ من مخزونه العالمى[٥٨] . ولكن واردات الاتحاد السوفياتى من الغاز الأفغانى أو الإيرانى هامة من الناحية التسويقية، حيث أنها تغذى جنوب آسيا الوسطى التى هى أصعب المناطق من حيث إمكانية تغذيتها من شبكة الغاز السوفياتية بسبب بعدها عن هذه الشبكة، ولذلك يتوقع "عبد التواب آصفى" أن واردات الغاز الأفغانية ستستمر أهميتها وتزداد خلال السنوات العشر القادمة بالنسبة للجنوب السوفياتى وتنميته[٥٩] . إضافة إلى هذا فإن واردات الغاز الأفغانى الرخيصة توفر للسوفيات مصدراً لتحصيل العملة الصعبة، لأنها تمكنهم من تصدير غازهم بأسعار مرتفعة إلى أوروبا، حيث اكتمل إنشاء خط أنابيب الغاز (يامال) فى أبريل ١٩٨٥ بين سيبيريا وأوروبا الغربية، التى أصبحت تستورد الآن ثلث احتياجاتها من الغاز من الاتحاد السوفياتى، الذى بلغ متوسط عائده السنوى من ذلك ٦ بليون روبل فى أواخر الثمانينات[٦٠] ويتوقع البعض أن هناك تخطيطاً لربط خطوط الغاز القادمة من أفغانستان مع الخطوط السوفياتية حتى بحر "كسبيان" لتصديره والاحتفاظ بالغاز السوفياتى كمخزون استراتيجى ويُعد ضمان استمرار تدفق الغاز إلى الجنوب عمدة الدوافع الاقتصادية السوفياتية لإطالة بقاء الحكم الحالى فى كابل ولتطوير العلاقات

السوفيتية مع إيران لتقوم فى نهاية هذاالعقد ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ ـ بنفس دور أفغانستان فى بدايته ، كمصدر بديل للغاز الأفغاني عند انقطاعه خاصة وأن إيران تحتاج الآن إلى دعم السوفيات عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. وبالفعل تم توقيع اتفاق فى يوليو ١٩٨٩ بين طهران وموسكو تصدر بمقتضاه الأولى للثانية ٣ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعى سنوياً[٦١] .

وكما ذكرنا فقد استطاع السوفيات عن طريق واردات الغاز الأفغانى فقط تحصيل ١٥.٦ بليون دولار. أى ٢٢.٣٪ من مبلغ ٧٠ بليون دولار، ذكر رئيس وزرائهم أنهم خسروها نتيجة تدخلهم فى أفغانستان

وقد ذكر "نجم الدين كاوياني" ـ سكرتير اللجنة المركزية لحزب الشعب الحاكم بكابل ـ فى ٣ يوليو ١٩٨٩ أن تصدير الغاز للاتحاد السوفياتى قد توقف منذ إتمام الانسحاب السوفياتى فى ١٥ فبراير ١٩٨٩ وأن هذا التوقف سيستمر حتى يتم تأمين خط أنابيب الغاز الممتد بطول ٥٠ كم إلى الحدود السوفياتية بنسبة ١٠٠٪ من هجمات المجاهدين، وكان "فرنتوسوف" ـ السفير السوفياتى فى كابل ـ قد أعلن فى الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٨٩ أن قرار وقف تصدير الغاز للاتحاد السوفياتى يرجع إلى اعتبارات أمنية وحتى لا يستخدم المجاهدون مهاجمة أنابيب الغاز كورقة ضغط[٦٢] . ولكن فى ضوء ما أوضحناه من تحصين خطوط نقل الغاز وندرة عمليات المجاهدين ضد منشآت الغاز فإن هذا الإعلان يمكن أن يكون مجرد تمويه اقتصادى على نضوب حقول الغاز نتيجة لاستنزاف ١١ عاماً مضت أو على استمرار تدفق الغاز سراً وإنفاق عائداته فى تسديد تكلفة الحرب للسوفيات، كما يمكن أن يكون هذا الإعلان تمويهاً عسكرياً لصرف المجاهدين عن مهاجمة منشآت الغاز. وقد تم توقيع بروتوكول فى ١٢ مايو ١٩٩٠ بكابل لاستئناف ضخ الغاز إلى الاتحاد السوفياتى.

٢ ـ البترول:

قُدِر مخزون أفغانستان من البترول فى عام ١٩٧٧ بما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليون طن وعلى الرغم من ضآلة هذا المخزون ٥٪ من مخزون دبى[٦٣] إلا أنه كاف لسد حاجات السوق المحلية من المنتجات البترولية إذا ماصُفِّى وصُنِّع، فأفغانستان مازالت حتى الآن

تصدر البترول خاماً إلى الاتحاد السوفياتي وتستورده منه مصنعاً - خاصة الجازولين والديزل والكيروسين - فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٨٢ صدرت أفغانستان إلى السوفيات بترولا خاماً بـ ٦٦، ٤٤ مليون دولار واستوردت منهم منتجات بترولية بـ ٩٨٫٤ مليون دولار[٦٤]، وكما ذكرنا فى الباب الأول فقد استوردت أفغانستان فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ منتجات بترولية من الاتحاد السوفياتى قيمتها ٨٣٥،٦ مليون دولار. وقد اهتمت أفغانستان باستخراج البترول منذ عام ١٩٢٥، وفى عام ١٩٥٦ بدأت مجموعة سويدية فى استخراج البترول من حقل "أنجوت" بالقرب من "سارى بول" بولاية "جوزجان"، ولكن سرعان ما حل محلها شركة تشيكية بقرض سوفياتي مقداره ١٥ مليون دولار فى عام ١٩٥٨، وما لبث التشيك وأن سلموا العمل للسوفيات (Soviet techna Export) الذين أعلنوا عن اكتشاف حقول جديدة بالقرب من "شيبرغان" فى ١٩٦٠، إلا أنهم ما فتئوا يؤكدون عدم كفاية مخزون تلك الحقول لتشغيل مصفاة للتكرير وأن أفغانستان لن تقف على مخزون كبير، محاولين بذلك إقناع المسؤولين الأفغان بأن تصدير الغاز الطبيعى أكسب من البترول(يبدو أن ذلك نابعاً من حاجة الجنوب السوفياتى للغاز).

ومنذ بداية السبعينات وإزاء الفتور السوفياتى فى التنقيب عن البترول ازداد مجهود الجيولوجيين والمهندسين الأفغان وكُلل بالنجاح، فاكتشفوا عدة حقول حول "سارى بول" و"شيبرغان" وبدأ الإنتاج بكميات معتبرة من الشمال. وبعد عام ١٩٧٨، وإزاء الاكتشافات المتتالية اقترح الخبراء السوفيات فى عام ١٩٧٩ استثمار ثلاثة حقول جديدة وإنشاء مصفاة تكرير فى شيبرغان تبلغ طاقتها ٥٠٠ ألف طن سنوياً وتسد الاستهلاك المحلى[٦٥]، ولكن حتى الآن لم تُقم هذه المصفاة رغم أن الخطة السبعية فى عهد داود تضمنتها ووعد السوفيات بإقامتها بعد أبريل ١٩٧٨ كما تضمنتها الخطة الخمسية الثانية - الحالية - التى تهدف إلى إنتاج ١٠٠ ألف طن سنويا[٦٦]. وإذا تم إنشاء تلك المصفاة بنهاية هذه الخطة (١٩٩١) فإنها تكون قد تأخرت ٣٥ عاماً عن بدء استخراج البترول. وقد ارتفعت واردات أفغانستان من المنتجات البترولية السوفياتية من ٣٥٥ ألف طن فى عام ١٩٨٢ إلى ٥٤٧ فى عام ١٩٨٧[٦٧]. فى الوقت الذى اهتم فيه السوفيات بمد الأنابيب التى تنقل إليهم البترول الأفغانى الخام الذى شهد إنتاجه ارتفاعاً ثابتاً

بمعدل ٢٠٪ سنوياً خلال السبعينات[٦٨] . ولم يتأثر بظروف الحرب للأسباب ذاتها التى ذكرناها فى حالة الغاز الطبيعى.

والواقع أن محاولات استكشاف البترول قد ركزت على الشمال فى حين لم تحظ بقية البلاد بجهود أو استثمارات معتبرة في هذا المجال رغم أن التاريخ الجيولوجى للمنطقة يشير إلى إمكانية تواجد حقول كبيرة للمواد الهيدروكربونية فى بقية أفغانستان خاصة فى الجنوب الشرقى الذى يعتبر نهاية حوض "كوبيت داغ Kopet Dagh" المعدنى، وكذلك فى الشمال الغربى[٦٩]

٣ـ الفحم:

يُقدر المخزون الاحتياطى المؤكد لأفغانستان من الفحم بحوالى ١٠٠ مليون طن (عالى الجودة) ثبت تواجدها[٧٠] ، إضافة إلى ٤٠٠ مليون طن يُحتمل تواجدها، وتمتد منطقة تواجد الفحم بطول الولايات الشمالية من هرات غرباً إلى بدخشان شرقاً فى ٩ مناجم رئيسة مثل "كاركار" و"دودكاشن" وفى ٣٦ تواجداً فرعياً، وقد بدأ إنتاجه فى أفغانستان منذ ٦٤ عاماً وبلغ ٢١٨ ألف طن فى ١٩٧٨. وقد اهتمت حكومة كابل بعد أبريل ١٩٧٨ بتطوير مناجم الفحم بمساعدة مجموعة تشيكيه وذلك لاعتماد الصناعات الأخرى عليه (مثل الأسمنت والأقطان وتكرير السكر) ولتعويض نقص الطاقة الناجم عن تصدير الغاز الطبيعى إلى السوفيات، فحوالى ٨٠٪ من الاستهلاك المنزلى للطاقة يوفرها الفحم والأخشاب، وهذا الاهتمام يرجع أيضاً إلى كون تعدين الفحم يشغل قطاعاً عمالياً كبيراً (البيروليتاريا). ورغم ذلك الاهتمام انخفض الإنتاج إلى ١٤٥ ألف طن فى عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ أى أنه انخفض بنسبة ٣٣,٥٪ عما قبل الحرب، وتهدف الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٦ ـ ١٩٩١) إلى رفع إنتاج الفحم إلى ٢٧٠ ألف طن سنوياً ولتحقيق ذلك وقعت كابل فى بداية عام ١٩٨٦ اتفاقيات مع تشيكوسلوفاكيا لتعدين الفحم بولاية هيرات ولتطوير التعدين فى "سابزاك". ولكن التقرير الأول لمكتب منسق الأمم المتحدة يستبعد تحقيق ذلك بعد أن مر أكثر من نصف وقت الخطة، ويُرجع ذلك إلى افتقار الإدارة ونقص

الاستثمارات إضافة إلى التأثير المباشر لحرب.

ويُستهلك كل إنتاج الفحم محلياً فى المنازل ومحطات توليد الطاقة والمصانع المحلية التى تقع معظمها فى منطقة مزار شريف.

٤ ـ النحاس:

تمتلك أفغانستان أكبر مستودع (منجم) للنحاس فى العالم وهو مستودع "عينك" بولاية لوجر فى الشرق ويرجع عمره إلى ٤ آلاف عام، وفى السبعينات بدأ التخطيط لتطوير استغلال نحاس «عينك» ومول الاتحاد السوفياتى المسوحات الجيولوجية الهادفة إلى تحديد اتساع المنجم، وقد استولى المجاهدون على خطاب رسمى موجه من وزير التعدين والصناعة بحكومة كابل فى ١٨ يوليو ١٩٨١ إلى القائد العسكرى بولاية كابل والجنرال السوفياتى "بوياروف" يطالبهم بحماية إحدى القوافل المتحركة إلى المنجم مشيراً إلى أن المسوحات أثبتت أن مخزون النحاس فى "عينك" ١١,٥ مليون طن ـ أى ضعف الرقم المعروف من قبل ـ وبهذا أصبح أكبر منجم فى العالم إضافة إلى نسبة نقاء معدنه المرتفعة التى تتراوح بين ٠,٧٪ و١,٢٪، وبالنسبة لاستثمار هذا المنجم كانت وجهة نظر الخبراء السوفيات الثابتة تتلخص فى أن تعدين النحاس وتجميعه يمكن أن يتم فى أفغانستان وماعدا ذلك من صهر وتنقية وخلافه يجب أن يتم فى الاتحاد السوفياتى[٧١] .

وقد أعلنت حكومة كابل فى عهد كارمل (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) عن البدء فى إنشاء مصنع لصهر النحاس ينتج ٢٪ من الإنتاج العالمى[٧٢] . ولكن ذلك لم يتم حتى الآن، فلم يذكر رئيس الوزراء (كشتمند) فى بيانه عن نتائج عام ١٩٨٨/٨٧ (مارس ١٩٨٧ ـ مارس ١٩٨٨) أية معلومات عن هذا المصنع أو عن النحاس. وقد كان السوفيات وحكومة كابل حريصين على الاستفادة من هذا المورد، حتى أن السوفيات اقترحوا فى يوليو ١٩٨٦ مد خطوط الطاقة من الحدود السوفياتية فى الشمال إلى "عينك" فى الشرق. لكن المجاهدين كانوا حريصين أيضاً على منع تحقيق ذلك فحشدوا قواتهم لقطع الطرق المؤدية إلى المنجم (فعلى سبيل المثال أسقطوا فى مايو ١٩٨٦ طائرة عمودية كانت تقوم

بحماية قافلة هناك كما قتلوا خمسة مهندسين سوفيات وأسروا آخرًا) وأصبح المنجم فى وقتنا الحالى عبارة عن قاعدة عسكرية معزولة مع قليل من النشاط التنموى[٧٣] .

٥ ـ الحديد:

أظهرت التقارير الجيولوجية أن بأفغانستان ٥ مستودعات رئيسة و٥٢ تواجداً فرعياً للحديد[٧٤] وتمتلك أفغانستان الآن ثالث أكبر مستودعات العالم المعروفة للحديد ويسمى "حاجى جاك"، ويقع فى وسط السلسلة الجبلية الوسطى بولاية "باميان" ويبلغ مخزونه الاحتياطى المؤكد ١١١ مليون طن ومخزونه المتوقع أكثر من ٢ بليون طن ـ وهو بهذا أكبر من مستودع "ميسابى رانج Mesabi Range" الذى أُسست عليه صناعة الصلب فى أمريكا . وقد قدر الخبراء السوفيات هذا المخزون منذ بداية الستينات وقرروا أن المعدن ذو درجة نقاء عالية غير عادية تبلغ ٧٦٪ من البيريت والمجنانيت، وتزداد أهميته بقربه من مستلزمات قيام صناعة الحديد والصلب مثل: الحجر الجيرى ومصادر الطاقة كالفحم والغاز المتوفران شمالاً ولذلك حظى "حاجى جاك" باهتمام كبير فى الأسواق العالمية ـ قبل انقلاب أبريل ١٩٧٨ ـ لتصنيعه محلياً أو نقله إلى كراتشى حيث أُقيم مصنع للحديد والصلب أو لإيران بمد خطوط السكك الحديدية إليه أو أنابيب الردغ (أى خلط المعدن بالماء ثم ضخه عبر الأنابيب). ومن ضمن هذا الاهتمام الدراسات التى أعدتها شركة فرنسية ألمانية لتطوير واستغلال هذا المنجم وتتلخص فى نقل المعدن إلى "دوآب Doab" بولاية سمنجان على بعد ٥٠ كم شمالاً حيث تُبنى أفران الصهر ويُستقدم الفحم من "شابشك" و"دراى صوف" فى الولاية نفسها.

وقد هدفت الخطة السبعية لداود إلى تصنيع مليون طن سنوياً من الحديد ـ خُفضت بعد ذلك إلى ٢٠٠ ألف طن ، وإنشاء ما يلزم ذلك من بنية أساسية مثل الطرق وخطوط الطاقة وغيرها وفى نهاية رئاسة داود (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) وطبقاً لسياسته الجديدة لتخفيف الاعتماد على السوفيات وافقت إيران على تقديم قرض لإنشاء خط حديدى ـ أعدت مشروعه شركة فرنسية "SOFRERAIL" ـ ويمتد من كابل إلى "حاجى جاك" فهيرات فقندهار موصلاً إلى إيران والاتحاد السوفياتى وباكستان، وعن طريقه يمكن نقل الحديد إلى هذه الدول وبدأت الإدارة الأفغانية العمل بهذا الخط فى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧.

ولكن توقفت كل هذه المشاريع بانقلاب ١٩٧٨ فى أفغانستان وتغير نظام الحكم فى إيـران.

أما موقف السوفيات من استغلال "حاجى جاك" فهو نفس موقفهم فى "عينك"، فالمعدن يجب أن يُستخرج فقط فى أفغانستان ثم يُنقل إلى الاتحاد السوفياتى ليُصنع حيث مصادر الطاقة وأفران الصهر، فضخامة حجم تواجد المعدن وارتفاع درجة نقائه وقربه من الحدود وزهادة ثمنه جعل السوفيات يعلنون سريعاً بعد الغزو عزمهم على تطوير استغلال مستودعات الحديد فى "حاجى جاك" ومد خط حديدى من الحدود إليه، فى محاولة منهم لاحتكار هذا المعدن كما حدث مع الغاز الطبيعى، ولكن لسيطرة المجاهدين على المنطقة لم يتمكن السوفيات ولا حكومة كابل من استغلال هذا المورد.

٦ ـ المعادن الاستراتيجية والأحجار الكريمة:

تعتبر ولاية نيمروز فى الجنوب الغربى مصدراً هاماً للمعادن الاستراتيجية فى أفغانستان[٧٥] ، والمعادن المفيدة فى التنمية الأفغانية أو فى توازن المدفوعات. فهناك تكمن مخازن كل من: الزنك، القصدير، الموليبدنيوم، الرابديوم، الليثيوم، الباريت، المغنيست، الفضة، الذهب وغيرها. وكذلك يوجد اليورانيوم أسفل ولاية "هلمند" الجنوبية، وفى "كوهى مير" مابين هيرات وشيندند ـ التى أسس السوفيات فيها قاعدة جوية ضخمة ـ وفى ولايتى قندهار وكابل، ومنذ عام ١٩٨٠ تتحدث التقارير بين حين وآخر عن نقل السوفيات لكميات كبيرة من اليورانيوم من أفغانستان إلا أن هذه التقارير غير مكتملة المعلومات.

أما الأحجار الكريمة من الزمرد والياقوت واللازورد فهى موجودة بكثرة ولكن معظمها الآن تحت سيطرة المجاهدين مع استمرار تجارتها عبر الحدود الباكستانية، الأمر الذي يشكل استهلاكاً غير منظم لهذه الأحجار. وتفيد التقارير الغربية أن السوفيات قد استولوا على أحجار كريمة ـ كانت معروضة فى العاصمة كابل فى عهد "تاركى" تقدر قيمتها بحوالى ٦٠ مليون دولار.

ثالثاً: الصناعة والكهرباء

أ- الصناعة:

لقد سار التخطيط الصناعي في أفغانستان بنجاح خلال الثلاث خطط الخمسية في الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٧٢، ولكن الخطة الخمسية الأولى بعد انقلاب ١٩٧٨ (مارس ٨١ـ مارس ٨٦) لم يتم تنفيذها[٧٦].

ولقد حظيت قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة بنصيب وافر ومتنام من إجمالي الاستثمارات في جميع الخطط، بلغ ٣٠٪ من استثمارات الثلاث خطط الأولى، و٣٧٪ في خطة (٧٢/٧٣ ـ ٧٦/١٩٧٧) -التي لم تُقر بسبب انقلاب ١٩٧٣-، و٥٢٪ في خطة مارس ٨١ ـ مارس ١٩٨٦[٧٧] . وفي عام ٧٥/١٩٧٦ كان نصيب الإنتاج الصناعي ٦.٧٪ من الإنتاج القومي. وهدفت الخطة السبعية (مارس ٧٦ – مارس ٨٣) – التي أُلغيت بانقلاب ١٩٧٨- إلى رفع هذا النصيب إلى ٧ ٨٪[٧٨] . وعلى الرغم من زيادة نصيب قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة من الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى بعد الانقلاب إلا أن مساهمة هذه القطاعات في الإنتاج المحلي لم تزد بل انخفضت من ٣١٨ ألف دولار في عام ١٩٧٨ إلى ٢٩٣ ألف دولار في ١٩٨٧[٧٩] . وقد ذكر "كشتمند" في تقييمه لخطة عام ٨٧ / ١٩٨٨ أن الإنتاج المستهدف من صناعات الملابس الجاهزة والسجاد والفُرُش والعلف الحيواني والسكر والفاكهة لم يتم وفقاً للخطة مما أدى إلى نقص في إمدادات البضائع الأساسية للسكان فضلاً عن نقص العائد المالي[٨٠] .

وطبقاً لماذكرته وكالة الأنباء السوفيتية (APN) في أغسطس ١٩٨٩ فإن عدد العاملين بالقطاع الصناعي يصل إلى ٤٥٠ ألف عامل أي حوالي ١١٪ من إجمالي العمالة.

*** الهيكل الكمي والنوعي للمشروعات الصناعية:-**

أثبت المسح الميداني الصناعي لأفغانستان الذي قام به مركز المعلومات الأفغاني (AIC) في عام ١٩٨٥، أن بأفغانستان ٤٢ مشروعاً صناعياً كبيراً ـ تشمل صناعة الأقطان والملبوسات والأسمنت والأسمدة الكيماوية والصناعات الغذائية والجلدية والبلاستيكية وكذلك الفرش والأثاثات ـ تعطل منها ١٢ مشروعاً عن العمل ، وبقي في

دائرة العمل ٣٠ مشروعاً، منها ٢٦ تعمل فترة واحدة بعدما كانت تعمل فترتين، و٨٠٪ من الثلاثين مشروعاً العاملة تقع بالمنطقة الصناعية في كابل[٨١] . ويعمل حالياً في هذه المشروعات ٢١ ألف عامل[٨٢]

وفي عام ١٩٨٣ كان هناك ٢٣٠ مشروعاً صناعياً صغيراً يمتلكها الأفراد وتشمل الصناعات اليدوية والقروية ويعمل بها ١٤ ألف عامل[٨٣]

وكما كان الحال قبل الحرب، فما زالت الصناعات الأفغانية في حيز الصناعات الأولية والصناعات الاستهلاكية والوسيطة، فنصف المشروعات الكبرى (٤٢ مشروعاً) تعمل في إنتاج الغزل والأقمشة والملبوسات، وسدسها يعمل في إنتاج المواد الغذائية مثل المطاحن ومصانع تجفيف الفاكهة، وخمسها يعمل في إنتاج الأخشاب والأثاثات المعدنية، أما بقية المشروعات فتتوزع على صناعات مواد البناء والبلاستيك والزجاج والكبريت.

وتعتمد الصناعة في القطاعين الحكومي والخاص أساساً على المواد الخام القادمة من القطاع الزراعي، بدءاً من القطن وحتى الجلود والأخشاب. ويقف الآن الإنتاج الفعلي للمشروعات الصناعية عند ٢٠٪ ـ ٢٥٪ من طاقتها الإنتاجية[٨٤] .

* الهيكل المؤسسي للمشروعات الصناعية (الملكية):

عندما استولى الشيوعيون على السلطة في عام ١٩٧٨، لم يكن هناك مشروعات صناعية كبيرة للقطاع الخاص، ولذلك توجه النظام الجديد إلى تأميم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فأمم كثيراً من مصانع الأغذية ومشروعات الصناعات اليدوية.

*** حالة أهم الصناعات الأفغانية:-**

١ ـ *الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج:* ويمثل إنتاجها ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي لأفغانستان من قبل نشوب الحرب وبعدها، مع تبادل النسب فيما بينها، ففي عام ١٩٧٦ بلغ نصيب الصناعات الغذائية ١٧٪ ونصيب صناعة المنسوجات ٥٣٪ من الإنتاج القومي الصناعي، وتبدل الحال في عام ١٩٨٥ إذ ارتفع نصيب الصناعات الغذائية إلى ٥٣٪ وانخفض نصيب المنسوجات إلى ٢١٪[٨٥] . فصناعة المنسوجات من أشد الصناعات تأثراً بظروف الحرب التي أحرقت القطاع الزراعي منبع مواردها

الخام. مما أدى إلى توقف مصانع الغزل والنسيج في بلخ وهيرات وكندز، بينما خفض مصنع جلبهار ـ وهو أضخمها إنتاجاً ـ عماله وإنتاجه بمقدار الثلث[٨٦] ، كما انخفض إنتاج مصنع "بكرامي" ـ شمال كابل ـ من ٨٠ ألف متر إلى ١٥ ألف متر يومياً وانخفض عدد عماله من ٤ آلاف إلى ١٨٠٠ في عام ١٩٨١[٨٧] . وقد اعترف سلطان علي كشتمند في خطابه ـ سابق الذكر ـ إلى مجلس وزرائه في ١٤ مارس ١٩٨٨ بنقص إنتاج القطن المصنع وعزا ذلك إلى نقص المواد الخام[٨٨] . وكل هذا يفسر ارتفاع واردات أفغانستان من المنسوجات السوفياتية من ٣.٣ مليون متر في عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٩.٢٦ مليون متر في ١٩٨٤/٨٣، أي أنها تضاعفت ثلاث مرات تقريبا[٨٩] . وقد انخفض نصيب القطن المحلوج من ١١٪ إلى ٢٪ من إجمالي الصادرات بعدما توقف مصنع كندز الذي كان يُنتج ٦٠٪ منه ومصنع بلخ الذي كان ينتج ١٧٪ من هذا القطن[٩٠] .

أما ارتفاع نصيب الصناعات الغذائية ـ في الوقت الذي هاجر فيه ثلث السكان إلى الخارج وهلك عشرهم ـ من ١٧٪ إلى ٥٢٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي فإنه لا يرجع إلى خطة تنموية محكمة بقدر ما يرجع إلى انخفاض أنصبة الصناعات الأخرى وإلى ظروف وآثار الحرب. فالدمار الذي لحق بالقطاع الريفي ـ المنتج التقليدي للغذاء ـ جعل سكانه في حاجة إلى الغذاء، وارتفاع عدد سكان المدن نتيجة للهجرة الداخلية من ١٥٪ قبل الحرب إلى ٢٤٪ في عام ١٩٨٧[٩١] ـ على سبيل المثال تضاعف عدد سكان كابل ٣ مرات حتى وصل إلى ٢.٢ مليون نسمة ، إضافة إلى زيادة عدد المقاتلين وتواجد القوات السوفياتية، كل هذا أدى إلى تضخيم الصناعات الغذائية. فبعدما كان طحن الحبوب يعتمد على المطاحن الصغيرة الخاصة المنتشرة في القرى والمدن أصبح يعتمد على مطاحن ضخمة تابعة للدولة تتركز في المدن الكبيرة، وكذلك الحال بالنسبة للمخابز، وبالطبع يُحسب إنتاج هذه المطاحن والمخابز ضمن الإنتاج الصناعي، ولذلك كان نمو إنتاج تلك الصناعات الغذائية الاستهلاكية خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٦٤٪ عما قبلها[٩٢] . أما الصناعات الغذائية المدرة للدخل القومي الحقيقي فقد انخفض إنتاجها وصادراتها مثل الفواكه والسكر كما ذكر كشتمند في تصريحه السابق، وكما أوضحنا في تناولنا لحالة الإنتاج الزراعي.

٢ ـ *صناعة الأسمدة الكيماوية*: ويقع مصنعها الأوحد في "مزار شريف" وتم بناؤه بمساعدة السوفيات وينتج ١٢٠ ألف طن من اليوريا سنوياً، وذلك اعتماداً على الغاز الطبيعي، وهذا الإنتاج يكفي احتياجات السوق المحلية من اليوريا تقريبا[٩٣] .

٣ـ *صناعة مواد البناء*: وقد تضاعف إنتاجها خلال الخطة الخمسية الأولى (مارس ٨١ ـ مارس ٨٦) ٧ مرات عن ذي قبل[٩٤] ، وهي تُستخدم أساساً في تحصينات وتجهيزات الحرب وإعادة بناء بعض ما دمرته، وتهدف الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٦ ـ ١٩٩١) لحكومة كابل إلى زيادة إنتاج الأسمنت مرتين ليصل إلى ٢٨٠ ـ ٢٩٠ ألف طن وذلك بإقامة مصنع في هيرات في عام ١٩٨٧ وبإعادة إعمار مصنع غور وجبل السراج[٩٥] .

٤ـ *صناعة الآلات والمنتجات المعدنية*: الأرقام الرسمية تقول إنها تضاعفت ٢.٩ مرة خلال الخطة الخمسية الأولى[٩٦] ، مع عدم ذكر تفصيلات عن هذه الصناعة.

٥ـ *صناعة السجاد والمفروشات*: وقد كانت من أهم الصناعات الأفغانية وأشهرها عالميًا قبل الحرب، وبلغت حصيلة صادراتها ١٦٫٧ مليون دولار في عام ١٩٧٦/٧٥، وذكرت حكومة كابل أن قيمة صادرات السجاد قد بلغت ١٠٣٫٦ مليون دولار في عام ١٩٨١/٨٠. إلا أن آخر التقارير الصحفية التي وردت خلال عامي ٨٩ و ٩٠ تقول إنه لم يبق بكابل سوى مصنع واحد للسجاد هو مصنع «عوض بادغيسي ليمتد» الذي انخفض عدد ماكيناته من ٢٠٠ إلى ٢٠ وعدد عماله من ١٠٠٠ عامل إلى ١٠٠ طفل – فالرجال قد ذهبوا إلى الحرب –. وقد أدى ارتفاع سعر أصواف الأغنام القندهارية والأجور إلى ارتفاع سعر تكلفة إنتاج السجاد الأفغاني مما ساهم في تضاؤل فرصه بالأسواق العالمية. من ناحية أخرى انتقلت هذه الصناعة مع المهاجرين إلى باكستان وإيران لسهولة ممارستها في الورش الصغيرة والمنازل.

وطبقاً للأرقام الرسمية لحكومة كابل على لسان "كشتمند" فقد زاد الإنتاج الصناعي نتيجة للخطة الخمسية الأولى بنسبة ٢٨٪ عن ذي قبل[٩٧] ، وكان هدف الخطة السبعية لداود (٧٦ـ ٨٣) والتي ألغاها "تاركي" بعد انقلاب أبريل ١٩٧٨ زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة ٥ ٨٧٪[٩٨] ، والرقم الذي ذكره كشتمند يُناقض نتائج المسح الميداني الصناعي

وتقرير منسق الأمم المتحدة السابق ذكرهما، كما يناقض تصريح رئيسه (بابراك كارمل إبان فترة الخطة) والمذكور فى الباب السابع من هذه الدراسة، تحت عنوان الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي.

ب- الطاقة الكهربائية:

تُقدر الطاقة الإنتاجية لمشروعات إنتاج الكهرباء فى أفغانستان بحوالى ٤٠٨ ميجاوات، منها ٢٦٥ هيدرولوكية أى من القوى المائية و٤٨ من المحطات الغازية التى تعمل بالغاز الطبيعي والباقى من المولدات التى تعمل بالديزل[٩٩] ، وقد ذكر "كشتمند" أن توليد الطاقة فى مارس ٨٦ قد زاد ٣٠٪ عما كان عليه فى مارس ١٩٧٩ وذكر أيضاً أن نصف خطوط نقل الطاقة قد دُمرت حتى نفس التاريخ[١٠٠] ، ويقول تقرير الأمم المتحدة أن ٦٪ فقط من سكان أفغانستان تصل إليهم الكهرباء وهى ممكنة فى المدن فقط وأن ما يزيد عن ٧٥٪ من مجمل إنتاجها يُستخدم على المستوى العام وبصفة رئيسة فى كابل للأغراض المنزلية من إضاءة وتدفئة وطهى، ويُقدر نصيب الكهرباء من إجمالى الإنتاج المحلى بحوالى ٥ ٣٪[١٠١] .

وطبقاً للتقرير السابق فإن معظم مشروعات توليد الكهرباء خاصة الهيدرولوكية قد أقيمت بمساعدة السوفيات، وذكرت وكالة الأنباء السوفياتية (APN) فى ١٩٨٩/٨/٢٣ أن ٦٠٪ من الطاقة الكهربائية فى أفغانستان يتم توليدها من مشروعات المساعدة السوفياتية[١٠٢] . وقد تم ربط خطوط نقل الطاقة الكهربائية فى الاتحاد السوفياتى وأفغانستان فى يناير ١٩٨٧ بخط يصل بين الحدود السوفياتية وكندز (١١٠ كيلو فولت)، حيث تقع أهم المشاريع الهيدرولوكية على نهر كندز، ثم إلى مزار شريف حيث المحطة الغازية لتوليد الكهرباء ومنها إلى «شيبرغان» منبع الغاز الطبيعي والبترول، ويجرى العمل حالياً فى خط مشابه (٢٢٠ كيلو فولت) يصل إلى كابل[١٠٣] . كما أن الخطة الحالية لحكومة كابل (٨٦ـ ١٩٩١) التى تهدف إلى زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة ٣٩٪[١٠٤] ، ليصل إلى ١٧٥٠ مليون كيلو وات فى الساعة[١٠٥] ، تعتمد أساساً على السوفيات ودول الكوميكون، فالمساعدات الفنية لتنفيذ تلك الخطة والتى تبلغ ٥ مليون دولار ستقدمها

بلغاريا والهند[١٠٦]، كما تعاقدت كابل مع تشيكوسلوفاكيا في مايو ١٩٨٦ لشراء ١٣٤ مولداً يعمل بالديزل لتغطية بعض احتياجات العواصم الإقليمية والمناطق الحدودية، إضافة إلى شراء توربينات لمشروع "سروبى ٢" ولمشروعات في بنشير ولمشروعات أخرى على نهرى كوكشا وكونر بولايتى تخار وكونر[١٠٧]، ويبدو أن هذه الخطة قد أصبحت غير واقعية فبنهاية ١٩٨٨ أصبحت المناطق الحدودية مع باكستان في أيدي المجاهدين وكذلك وادى بنشير وولايتى كونر وتخار، فضلاً عن تعرض محطات التوليد وشبكات التوزيع إلى هجمات المجاهدين كما حدث لمحطة "سروبى٢" في نهاية ١٩٨٨ مما أدى إلى إظلام العاصمة كابل.

جـ- أهم ملامح السياسة الصناعية والعوامل المؤثرة فيهابعد عام ١٩٧٨:

١ ـ إهمال الصناعات الثقيلة وبعض الصناعات الخفيفة، التي تتطلب رأس مال كبير، أو التي تنتج بضائع مماثلة للتي يمكن استيرادها من الاتحاد السوفياتي كالمعدات والآلات الميكانيكية

٢ ـ الحفاظ على الصناعة الأفغانية في طور الصناعات الأولية التي تقوم بتجهيز المادة الخام لتُصنع داخل الاتحاد السوفياتي. مثل حلج القطن وتصديره ليعود منسوجاً، واقتصار صناعة البترول على الاستخراج والضخ فقط دون التكرير.

٣ ـ دعم وتطوير الصناعات الغذائية لسد حاجة الشعب والجيش، وهذه الصناعات بطبيعتها ذات دخل محدود ومحلي ولا تحتاج إلى رأس مال كبير أو مستوى عال من الفنيين كالمخابز ومصانع الميكرونة والمطاحن.

٤ ـ دعم الصناعات التي يتكلف نقل إنتاجها من الاتحاد السوفياتي كثيراً ـ مثل مواد البناء كالأسمنت ـ فلا يصبح نقله عملياً عبر الطرق البرية الطويلة والمهددة من قبل عناصر المجاهدين.

٥ ـ توجيه الإنتاج الصناعي بحيث يخدم الاحتياجات العسكرية أولاً مثل إنتاج الغذاء للجنود ومواد البناء للتحصينات.

٦ ـ تنامى القطاع العام (الحكومي) وتقهقر القطاع الخاص. ففي عام ١٩٧٨ كان

نصيب القطاع العام ٣٩٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى ثم ارتفع إلى ٥٣٪ فى ١٩٨٠[١٠٨] . وفى عام ١٩٨٦ أنتجت المشروعات الصناعية التى أُقيمت بمساعدة السوفيات (٩٩ مشروعاً) ٦٠٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى القومى[١٠٩] ، هذا عدا إنتاج بقية المشاريع الحكومية. وقد اعترف "كشتمند" فى ١٩٨٨ بأن الواجبات العملية للحكومة تجاه القطاع الخاص لم تؤد بشكل تام - وسبق أن فصلنا ذلك فى الباب الأول من هذه الدراسة - وقد انخفض بشدة عدد المشروعات الصناعية الخاصة، فعلى سبيل المثال كان عددها فى ولاية بلخ قبل الحرب ٨٥ وأصبحت ٤٢ مشروعاً فى الربع الأولى من ١٩٨٦[١١٠] . وأخيراً أعلنت حكومة كابل فى عام ١٩٩٠ عزمها على تنشيط القطاع الخاص ودعمه، وذلك ضمن التغييرات التى قامت بها لتبديل صورتها الشيوعية ومسايرة التطورات فى أوروبا الشرقية.

٧ - اعتماد القطاع الصناعى كبقية القطاعات على السوفيات تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتدريباً وصيانة، حتى أصبحت معظم التروس المنتجة والتوربينات المولدة للطاقة سوفياتية. وبأفغانستان الآن من ٣٥ إلى ٤٥ مشروعاً صناعياً سوفيتياً تحت التنفيذ الذى يستغرق ٣٥ عاماً لإتمامها طبقاً للاتفاقات الموقعة بين الجانبين[١١١] ، وذكرت الأرقام السوفياتية فى عام ١٩٨٦ أن حوالى ٩٠ مشروعاً فى أفغانستان مازالت فى مرحلة التخطيط أو التعمير بمساعدة السوفيات[١١٢] ، بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى ربط نوعية الإنتاج وحجمه باحتياجات السوق السوفياتية، مثل توجيه الصناعات الزراعية إلى تجفيف الفواكه التى تفتقدها الأسواق السوفياتية. وازداد الأمر تعدياً فى قطاع الكهرباء، فبربط خطوطها فى البلدين أصبحت شبكة كهرباء أفغانستان جزءًا من شبكة آسيا الوسطى السوفياتية.

٨ - التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحرب، فمن البدهى أن يحرص كل طرف فى الحرب على هدم الموارد الاقتصادية للطرف الآخر أو على الأقل منعه من استثمارها، فقد أحرق السوفيات ونظام كابل القطاع الزراعى الممول للمجاهدين ورد هؤلاء بمنع استثمار الموارد المعدنية ومهاجمة المشروعات الصناعية والكهربائية التى تخدم حكومة كابل والسوفيات مما أدى إلى توقف ١٢ مشروعاً عن العمل حتى عام ١٩٨٥، وقام

السوفيات وقوات كابل بتدمير المشروعات التي تسقط بأيدي المجاهدين مثل تدمير المطحن الآلي بمدينة قندهار في صيف ١٩٨٨ وقصف مشروعات كونر في أواخر ١٩٨٨. هذا بالنسبة للآثار المباشرة أما الآثار غير المباشرة فأهمها ما يلي:

* نقص المواد الخام، نتيجة للدمار الذي لحق بالقطاع الزراعي المصدر الرئيس لهذه المواد (قطن، فواكه، حبوب، أوبار وأصواف وجلود) مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وتوقف بعض المصانع كما أوضحنا، وهذا الأثر ذكره كشتمند عند عرضه لأهم العوامل التي أعاقت تنفيذ خطة عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨[١١٣] .

* نقص الأيدي العاملة نتيجة للهجرة، وعلى الأخص الأيدي المدربة لانخراط العمال ـ من أعضاء حزب الشعب الحاكم بجناحيه برشم وخلق وهم كثرة ـ في صفوف الجيش أو مدافعي الثورة (كتائب الدفاع المدني) عن المشروعات حيث رُفع شعار "أمن المشروعات متعلق بمجموع العمل"[١١٤] ، ومثال ذلك ماذكره في ديسمبر ١٩٨١ مدير مصنع نسيج "بكرامي" "علي شاه قيومي" ـ بعد استقالته ـ من أن عدد العمال الذين بقوا في المصنع ١٨٠٠ من أصل ٤ آلاف وأن الباقون يستخدمون في الواجبات الأمنية[١١٥] ، ونقص الكوادر المدربة من الأسباب التي عددها "كشتمند" لعدم إنجاز أهداف خطة ٨٧/ ١٩٨٨[١١٦] .

* قطع خطوط الإمداد والتموين والتوزيع نتيجة لتعرض الطرق والقوافل وخطوط نقل الطاقة إلى الهجمات المباشرة والألغام وضعف الصيانة، فقد تكون المواد الخام متوفرة ـ مثل النحاس ـ ولكن استغلالها متوقف لصعوبة نقلها، وكذلك الحال في نقل الكهرباء وتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطاتها، وذلك طبقاً لما ذكره كشتمند أيضا[١١٧] .

* نقص التمويل المالي بسبب صرف معظم الموارد المالية لسداد تكاليف الحرب للسوفيات وتوفير مستلزماتها، وبسبب توقف العوائد المالية من قطاعات الإنتاج وعلى رأسها الزراعة ، وأصبحت المشروعات الصناعية كغيرها تعتمد على التمويل الخارجي من الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الشرقية بكل ما تفرضه من شروط وتوجيه للإنتاج نوعاً وكماً.

مصادر وهوامش الباب الثالث:

(١) المعلومات عن القطاع الزراعى والثروة الحيوانية قبل الحرب نقلاً عن المصادر التالية :

May A - The Agricultural Survey of Afghanistan (ASA), first report, 1988, p. 14

B - First consolidated Report of UNOCA, Geneva, sept, 1988, pp. 90 - 91.

C - WUFA, Quartely Journal of Writer Union of Free Afghanistan, Peshawar - Pakistan, VOL. 4 - No. 2. April - June 1989, p. 30. war impacts on Afghan Agriculture by prof. Dr. Abdul Qahor Samin (former Dean of Faculty of Agriculture in Kabul University).

* الهكتار = ١٠ آلاف متر مربع = ٢٫٣٨ فدان

(٢) مجلة «الهدى المغربية» - العدد العشرون - عام ١٩٨٨ - ص ٢٣، ٢٤ و

Afghanistan Today - Afghanistan Hoy. Novasti Press Agency, Publishing House, Moscow - 1986, p. 4. & Afghanistan Today, First Edition 1988, Navyug Publishers Delhi.

(٣) مجلة «الهدى» المغربية - العدد ٢٠ - عام ١٩٨٨ - ص ٢٣.

(٤) Afghanistan Today - Afghanistian Hoy. Moscow 1986, p. 4

(٥) مجلة «الهدى» العدد ٢٠ - ص ٢٤، وأليفى روا

Olivier Roy كما عرفته المجلة من ألمع الخبراء الفرنسيين فى القضية الأفغانية وهو مبرز فى الفلسفة وقد قدم أطروحة دكتوراه حول «الدولة والمجتمع فى أفغانستان» استلزمت قيامه بخمس زيارات طويلة لأغلب مناطق أفغانستان فى الفترة من ١٩٨٠، ١٩٨٤ حيث درس مظاهر الحياة كافة، وتتميز دراسته حول القضية الأفغانية بإطلاع عميق لانجد له نظيراً بين المسلمين أنفسهم، وقد بقى «روا» على اتصال بأوضاع الجهاد سواء فى داخل أفغانستان أو فى باكستان وإيران

(٦) •The Agricultural Survey of Afghanistan (ASA) , First report, p. 37

(٧) ORBIS, vol, 33 - No.1, , Winter 1989, p. 53 (The Decimation of A People - By Mark Sliwinski).

(٨) WUFA, voL. 2 - No.1, January March 1987, p. 54

(٩) WUFA, vol, 4 - No. 2. April - June 1989, p. 25.

(١٠) Problems of communism, May - June 1987, VOL xxx VI, p. 50

(١١) The Frontier post, 6 June 1990, P. 54. & The Agricultural Survey of Afghanistan (ASA), first report, May 1988, p. 17.

(١٢) Table The Agricultural survey of Afghanistan, first report, p. 19. No. 1.

(١٣) Afghanistan Today, Navyug Publishers Delhi 1988, pp.28-29.

(١٤) The Agricultural survey of Afghanistan . first report, p. 23.

(١٥) A report From Afghan Media Resource Center (AMRC), 25 May 1988.

(مقابلة مع «د. أعظم جل» رئيس قسم الهندسة الزراعية بجامعة كابل سابقًا) .

(١٦) Agricultural WUFA, VOL. 3 - No - 2, April - June 1988, P. 62 &The Survey of Afghanistan (ASA), second report, April 1989, p. 5.

(١٧) مجلة «الجهاد» العدد ٤٧ – صفر ١٤٠٩هـ – سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٨ – ص ٢٣ – وهي مجلة إسلامية شهرية خاصة بالجهاد الأفغاني، تصدرها دار الجهاد في بيشاور بباكستان

(١٨) ASA. first report. p. 13.

(١٩) مجلة «الجهاد» العدد ٤٧ – ص ٢٣ .

(٢٠) First Consolidated Report, UNOCA, pp. 14 & 90 & 96 & 98

(٢١) ASA, first report. p. 24.

(٢٢) First cosolidated Report, UNOCA, p. 99.

(٢٣) خطاب رئيس وزراء حكومة كابل «سلطان على كشتمند» فى اجتماع مجلس وزرائه، وقد نُشر الخطاب فى :

FBIS, South Asia, 22 March 1988, lp. 50.

(٢٤) First Consolidated Report, UNOCA, P. 99.

(٢٥) The New Encyclopedia Britanica, 1982, p.169.

(٢٦) هذا هو أقل تقدير للانخفاض الحاد الذي حدث للإنتاج الزراعي، ولمعرفة مزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى

A- First Consolidated report, UNOCA, pp. XXI & 92.

B- ASA, First report, P. 4.

C- The Sovietization of Afghanistan, By Dr. S. B. Majrooh and Professor Dr. S. M. Y. Elmi, Printing Corporation of Frontier Limited - Peshawar, pp. 168 - 169.

(٢٧) الجدول رقم ٤ من إعدادنا، وقد نقلنا حجم الإنتاج لعام ١٩٧٨/٧٧ عن:

ASA, first report, P. 13 (Afghan Agriculture in Figures, published by -Central Statistics Office, Ministry of Planning, December 1978) -&- The Eurpa World Year Book-1981

أما حجم الإنتاج لعام ٨٨/١٩٨٩ فقد قمنا بتجميعه من :

WUFA, voL. 3 - No - 2, April - June 1988, p. 35 & ASA, Third report, Aug. 1989, vol. 1. p. 4 & The Frontier Post, 16 - 6- 1990, p. 14, according to Kabul Government Figures.

(٢٨) KNT, 2 April 1986, pp. 2 - 3 & KNT, 2 Aug. 1987. p. 1.

(٢٩) WUFA, vol. 3 No. 2, April - June, 1988, p. 35.

(٣٠) FBIS, South Asia, 22 March 1988, pp. 50 - 51

(٣١) First Consolidated report, UNOCA, p.93

(٣٢) The Social and Economic Consequences of Soviet Policies in Afghanistan, p. 41.

(٣٣) KNT, 2 April 1986, pp. 2-3 & Frist Consolidated Report, p. 145.

(٣٤) Country report (EIU), Pakistan - Afghanistan, No. 4 - 1986 & Country report, No. 4 - 1988

(٣٥) KNT, 2 April 1986, p. 2.

(٣٦) صحيفة «الشرق الأوسط» اليومية – ١٩٨٩/٦/٤ ص ١٤ – نقلاً عن تقرير استراتيجية مكافحة المخدرات الدولية ١٩٨٧، ١٩٨٨ وزارة الخارجية الأمريكية

(٣٧) Country report (EIV), Pakistan - Afghanistan, No. 4 - 1988, p. 22.

(٣٨) The Frontier Post, 28 - 10- 1989

«والكافشاك» حشرة أصغر من الجراد ولكنها أكثر خطورة منه

(٣٩) ASA, First report, May 1988, pp, 33 - 36.

(٤٠) Afghanistan, The Great Game Revisited, Edited by Rosonne Klass Freedom House, New York 1987, p. 86.

(٤١) Ibid., P.104

(٤٢) Problems of Communism, May - June 1987, VOL. XXXVI, P 53 Source: Abdullah shareq et al., eds.,. Mineral resourcess, of Afghaniatan, Kabul Ministry of Mines, 1977, 2nd ed. Translated from Russian by G.M. Bezulov, pp. 73- 79 (The Table prepared by M. Siddieq Noorzoy the professor of economics at the University of Alberta.

(٤٣) Afghanistan, The Great Game revisited, p. 107, chapter V. Afghan Mineral resources and Soviet Exploitation, by: John F. shroder, Jr.

and Abdul Tawab Assifi (Minister of Mines and industries, pre 1978).

(٤٤) Ibid., P.105

(٤٥) First consolidaled report, UNOCA, p. 148

(٤٦) Afghanistan, The Great Game revisited, P. 110.

(٤٧) First Consolidated Report, UNOCA, PP. 148- 149.

(٤٨) المعلومات السابقة عن تطور إنتاج الغاز الطبيعي نقلاً عن

Afghanistan, The Great Game Revisited, pp.110 - 111.

(٤٩) KNT, VOL. XXV, No. 11, April 2, 1986, p. 2.

(٥٠) First Consolidated Report, UNOCA, 1988 p. 149.

(٥١) WUFA, VOL. 3 No. 2 AApril - june 1988, PP. 37 - 38.

(٥٢، ٥٣) Afghanistan, the Great Game Revisited, PP. 112 - 116

(٥٤) الجدول من إعداد نا اعتماداً على الأرقام والاحصاءات الواردة في المصادر التالية:

A _ Afghanistan: The First Five Years of Soviet Occupation, pp. 260, 259-

B _ Problem of communism, VOL. XXVI, May - June, p. 54

C _ Afghanistan: The Great Game Revisited, pp. 112- 113- 114.

D - WUFA, VOL 3 No 2, April - June 1988, pp. 37- 38.

والسعر الرسمي للغاز الأفغاني في عامي ٨٦ و١٩٨٧ استنتجناه بقسمة قيمة صادرات الغاز خلال العامين – وهي ٤٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات الأفغانية - على كمية صادرات الغاز وهي ٢.٤ بليون متر مكعب سنوياً طبقاً لإحصائيات كابل، ولمعرفة قيمة صادرات أفغانستان ارجع إلى ص من هذه الدراسة وقد قمنا بتحويل حجم الصادرات من القدم مكعب إلى المتر مكعب على أساس أن كل ١٠٠٠ متر مكعب يساوي ٣٥٢٩٠ قدم مكعب

(٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩) Afghanistan: The Great Game Revisited, pp.112 - 114.

(٦٠) Strategic studies, Quarterly Journal of the Institute of Srategic Studies Islamabad, VOL.VIII, spring 1985, No. 3, PP 10 - 16.

"المسح الاستراتيجي ١٩٨٢ - ١٩٨٣" والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - ترجمة : د. خليل هندي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥ - ص ١٢٠ و١٢١

(٦١) Pakistan Broadcasting Corporation (PBC) Monitaring Report, No. 205/ 89, 24 July - 1989, p.19 (News).

(٦٢) The pakistan Times, July 6- 1989, p.5.

(٦٣) Afghanistan, The Great Game Revisited, p.116.

(٦٤) Problems of Commumism, May - June 1987, p.49.

(٦٥) Afghanistan, The Great Game Revisited, pp., 114 - 116.

(٦٦) KNT, April 2, 1986, P.3.

(٦٧) أفغانستان – الحاضر والمستقبل – العدد الرابع ص٨٧، و
EIU, Country Profile Pakistan, Afghanistan, 1988- 89, p.64.

(٦٨، ٦٩) Afghanistan, The Great Game Revisited, pp.115 - 116.

(٧٠) المعلومات الخاصة بالفحم مستقاة من المصادر التالية:
A- First Consolidated Report, UNOCA, pp. 1148- 149.
B- Afghanistan, The First Five Years of Soviet Occupation, pp. 116- 117.
C- Afghanistan, The Great Game Revisited, p.261.

(٧١) Afghanistan, The Great Game Revisited, pp. 117- 118.

(٧٢) WUFA, VOL.3 No.2, April - June 1988, p. 34.

(٧٣) Afghanistan, The Great Game Revisited, p.119.

(٧٤) المعلومات عن الحديد نقلاً عن: Ibid., pp. 119- 121.

(٧٥) First Consolidated Report, UNOCA, p. 148. &- Afghanistan: The Great Game Revisited, pp., 87 - 112.

(٧٦) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, P.144.

(٧٧) Ibid.

(٧٨) PROBLEMS OF COMMUMISM, MAY - JUNS, VOL. XXXVI, PP. 50- 51.

(٧٩) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, P.X11.

(٨٠) FBIS - SOUTH ASIA, 2 MARCH 1988, P. 51.

(٨١) نشر هذا المسح في . The Sovietization of Afghanistan, from p.45 to 50.

(٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥) FIRST CONSOLIDATED REPORT, UNOCA, 1988, pp. 144- 145.

(٨٦) The Sovietization of Afghanistan, p.45, & The Future of Afghanistan, proceedings of a seminar held in Islamabad, Pakistan March 21- 22, 1988 Institute of Policy Studies, Islamabad, 1989, p.73.

(٨٧) Afghanistan, the First Five Years of Soviet Occuupation, p. 245.

(٨٨) FBIS, South Asia, 22 March 1988, p.51.

(٨٩) The Social and Economic Consequences of Soviet Policies in Afghanistan, p. 41.

(٩٠) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, pp., 143- 145.

(٩١) ORBS, A journal of world Affairs, Vol. 33- No. 1, Winter 1988, p. (The Decimation of a people).

(٩٢) KNT, April 2, 1989, p.2.

(٩٣) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, p.99.

(٩٤) KNT., April 2, 1986, p. 2.

(٩٥) KNT.,February 20, 1986, p. 2.

(٩٦)، (٩٧) KNT, April 2, 1986, p.2.

(٩٨) Problems of Communism, May - June 1987, p.51.

(٩٩) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, p.150.

(١٠٠) KNT, April 2, 1986, p.2.

(١٠١) First Consolidated Report, UNOCA, 1988,p.150

(١٠٢) The Frontier Post, August 24 - 1989, p.12.

(١٠٣) المعلومات عن ربط خطوط الكهرباء بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان نقلاً عن المصادر التالية:-

A-Afghanistan Today. Ten Years of the Saur Revolution, New Delhi first edition 1988,pp.20-21

B-KNT.,April 2, 1989. p.2

C- KNT., Nove 25, 1986.

(١٠٤) KNT, April 2, 1986, p.2

(١٠٥، ١٠٦، ١٠٧) First consolidated Report, UNOCA, P. 151.

(١٠٨) First Consolidated Report, UNOCA, P. 144.

(١٠٩) Afghanistan today, Novasti press Agency Publishing House Moscow 1986, p.82.

(١١٠) The Future of Afghanistan, 1989, p.51

(١١١) Problems of Communism, May - June. 1987, p. 52.

نقلاً عن تقرير مقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ مايو ١٩٨٦.

(١١٢) Afghanistan Today, Moscow 1986, p.85.

(١١٣) FBIS - South Asia - 22 March 1988, p. 51.

(١١٤) Afghanistan Today, Moscow 1986, p.85.

(١١٥) Afghanistan, the First Five Years of Soviet Occupation, p. 245.

(١١٦)، (١١٧) Keshtmand Speech in FBIS, South Asia, Daily Report, 22 March 1988, p. 51.

الباب الرابع

حالة القطاعات الخدمية

أولاً: المواصلات والاتصالات.
ثانيا: التعليم.
ثالثاً: الصحة.

الباب الرابع

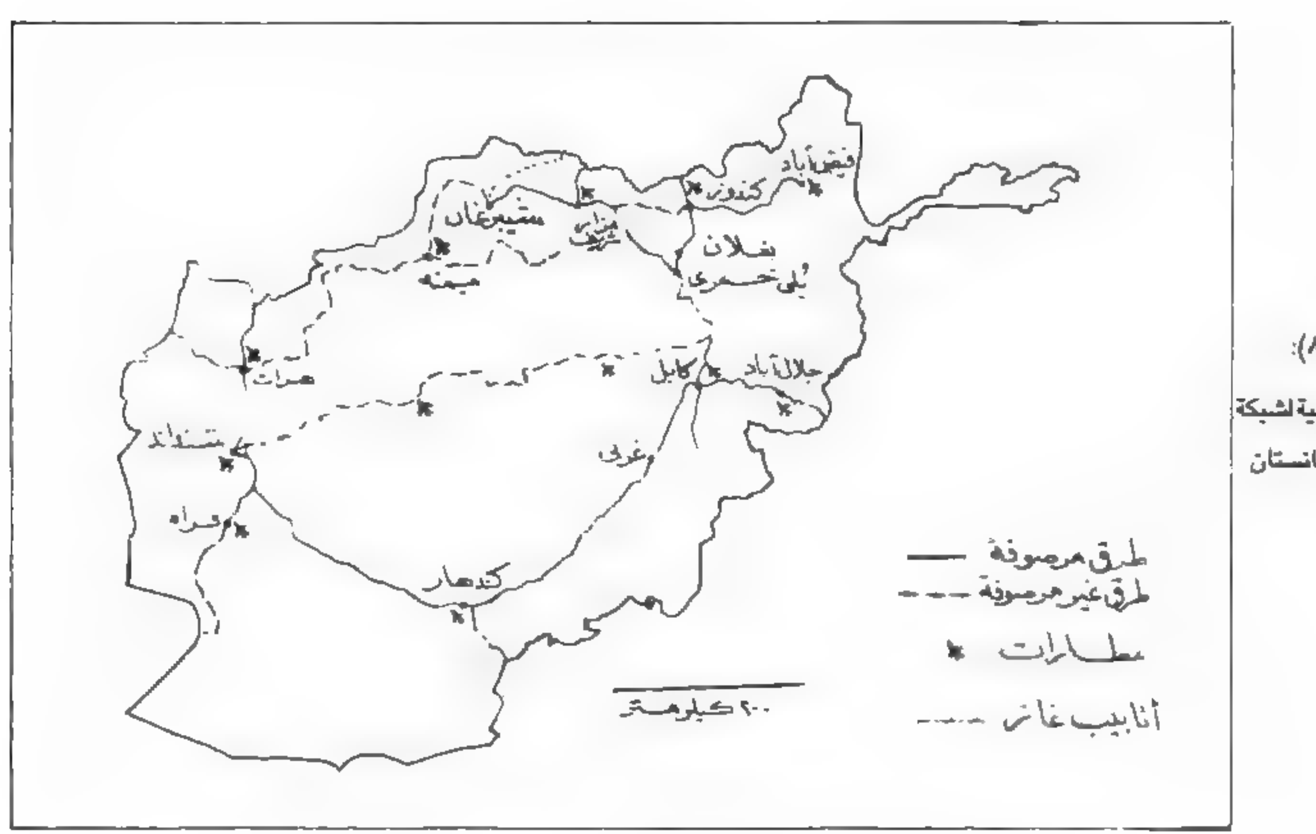
حالة القطاعات الخدمية

أولاً: المواصلات والاتصالات

أ. الطرق ووسائل النقل البرى:

لا تمتلك أفغانستان أية طرق حديدية عدا امتداد أطراف الخطوط السوفياتية فى "حيرتان" و"تورغندى"، كما أن النقل الجوى بأفغانستان ضئيل جداً . ولذلك تشكل الطرق البرية البنية الأساسية للمواصلات والنقل فى أفغانستان[1]، ويبلغ طول هذه الطرق ١٧ ألف كم منها ٢٥٦٠ كم من الطرق السريعة التى تشكل خطاً دائرياً داخل أفغانستان ويربط كابل بأهم المدن والعواصم المحلية وبثلاث من الدول المجاورة عبر خمسة أفرع: كابل ـ جلال أباد ـ طورخم باكستان، قندهار ـ تشمن باكستان، هيرات ـ مشهد إيران، هيرات ـ تورغندى الاتحاد السوفياتى، مزار شريف ـ ترمذ الاتحاد السوفياتى. كما توضح الخريطة رقم ٢ بالباب الأول والخريطة رقم ٧. وتقدر الأمم المتحدة أن ٧٠٪ من هذه الطرق السريعة قد دُمرت، فى حين تقدر مصادر المجاهدين ذلك بحوالى ٨٠٪

وهناك أيضاً ٩٥٠٠ كم من الطرق الترابية الصالحة لحركة الآليات، و٥ آلاف كم من طرق الدرجة الثالثة وهى فى معظم أوقات العام غير صالحة للآليات. ونسبة الدمار فى النوعين الأخيرين تقدره الأمم المتحدة بحوالى ٢٥٪، كما دُمرت أكثر من ٣٠٠ قنطرة. وبما أن أهمية الطرق تزداد فى ظروف الحرب لتأمين الإمداد والتموين وسرعة الحركة وبسط السيطرة، فقد سعى طرفا الحرب فى أفغانستان إلى السيطرة عليها ومنع الخصم من الاستفادة منها بتدميرها بالقصف أو بزرعها بالألغام. وقد شهد عام ١٩٨٨ و١٩٨٩ ما يمكن أن نسميه "حرب الطرق". فالمجاهدون من ناحيتهم يسعون لقطع الطرق عن المدن المحاصرة مثل جلال أباد وقندهار وقلات وكذلك طرق الإمداد القادمة من الاتحاد السوفياتى إلى كابل عبر ممر سالانج، وقوات حكومة كابل والسوفيات يسعون



خريطة رقم (٨):

البنية الأساسية لشبكة النقل في أفغانستان

إلى تأمين الحركة على هذه الطرق وتدمير وتعطيل طرق إمداد المجاهدين كطريق طورخم - جلال أباد. وهذه هى الأسباب المباشرة التى أدت إلى الدمار. وهناك أسباب أخرى غير مباشرة أهمها استخدام هذه الطرق لسير الدبابات والعربات المدرعة والشاحنات الثقيلة وضعف الصيانة أو انعدامها أثناء سنوات الحرب.

وقد دمرت الحرب خُمس شاحنات القطاعين الخاص والعام التى يلغ تعدادها ٢٦٦٩٢ قبل الحرب. وما تبقى يواجه صعوبات تُعوق عمله منها نقص قطع الغيار والصيانة والعمالة المدربة، وانتشار قطاع الطرق فى ظل فوضى الحرب، إضافة إلى ما أصاب الطرق من دمار. ويرجع ارتفاع عدد الشاحنات المدمرة أثناء الحرب لاستخدامها من قبل حكومة كابل فى الأغراض العسكرية أو ما يتعلق بها مما حدا بالمجاهدين إلى مهاجمتها. ويجب أن نأخذ فى الاعتبار الشاحنات وسيارات نقل الركاب التى غادرت البلاد مع المهاجرين. وتقوم الدواب بدور معتبر فى النقل الداخلى، وكذلك الخارجى خاصة إلى باكستان. وهذه الوسيلة لم تسلم أيضاً من أثر الحرب، فنقص عدد الدواب نتيجة لهلاكها بالقصف والألغام أو مغادرتها للبلاد كما أوضحنا فى القطاع الزراعى.

ب- النقل الجوى:

يوجد بأفغانستان مطاران دوليان (كابل وقندهار)، وأكثر من عشرين مطاراً محلياً، وشركتان للنقل الجوى إحداهما دولية هى "آريانا" والأخرى محلية وهى "باختر" وقد آلت أخيراً للأولى التى تعمل برأسمال أفغانى أمريكى (٥١٪ - ٤٩٪)[٢] وقد استفادت موسكو وكابل من هذه الإمكانات فى الأغراض العسكرية: القتالية منها والإمداد والتموين، خاصة عند قطع الطرق البرية. مما حدا بالطرف الآخر إلى مهاجمة المطارات والطائرات لتقليل حركة النقل أو لاستكمال حلقة الحصار على بعض المدن - مثلما حدث لمطار كابل فى شتاء ١٩٨٩ ومطار قندهار فى خريف ١٩٨٨ - مما أدى إلى إلحاق الدمار بالكثير من المطارات وإلى إسقاط الكثير من طائرات النقل وتهديد حركة النقل الجوى عامة، فأضرب الطيارون الأفغان عن العمل مرات، وأوقفت خطوط الطيران الدولية رحلاتها إلى كابل عدا السوفياتية والهندية منها. وهذا جعل دور النقل الجوى محدوداً فى الداخل ومنحصراً فى الخارج على الهند وبعض الرحلات غير المنتظمة لدول الكتلة الشرقية.

جـ- الموانى والترانزيت:

سبق أن أوضحنا أن أفغانستان تعتمد على تجارة الترانزيت عبر الاتحاد السوفياتى وإيران وباكستان[٣] . ولذا نشأت موانى برية ونهرية وجوية لأفغانستان مع هذه الدول، ففى الشمال: "حيرتان" و"شيرخان بندر" ـ النهريين ـ و"تورغندى"، وفى الغرب: "هيرات" و"إسلام قلعه"، وفى الشرق والجنوب: "طورخم" و"سبين بولدك"، وفى الداخل: "كابل". وقد أدت ظروف الحرب فى أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية إلى توقف حركة الترانزيت وموانيها مع باكستان وإيران، فى حين ظلت هذه الحركة مستمرة مع الاتحاد السوفياتى عبر موانى الشمال وكابل مع نقص فى المستودعات وبطء فى العمل، وزادت أهمية ميناء "حيرتان" ونشاطه بعد بناء جسر الصداقة على نهر أمو داريا بالقرب منه، وتأثرت حركة ميناء تورغندى بنشاط المجاهدين فى هيرات وكان متوسط الواردات عبره فى عام ١٩٨٢ حوالى ١٠ آلاف طن شهرياً. أما ميناء "شيرخان بندر" بولاية "كندز" فيعد من أفضل الموانى التى تعمل الآن حيث يتوفر لديه مستودعات ومعدات نقل البضائع، فى حين تُعد مدينة كابل المركز الرئيسى للتصدير والاستيراد حيث يصلها شهرياً ٣٠٠ حاوية وأكثر من ٢٠ رحلة جوية يومياً، وإن كانت هذه الكمية تنخفض كثيراً فى فترات تشديد الحصار على العاصمة كما حدث فى شتاء ١٩٨٩ مما سبب نقصاً حاداً فى الوقود والغذاء بها.

د - الاتصالات:

قبلت اليابان فى عام ١٩٧٧ تمويل مشروع "طورخم ـ إسلام قلعه" للموجات القصيرة بطاقة ٩٥٠ قنا، وقبل البنك الإسلامى تمويل مشروع محطة الاتصالات الأرضية بكابل، وقد توقف تنفيذ المشروعين بانقلاب ١٩٧٨[٤] . وقام السوفيات بإنشاء محطة للاتصالات بالأقمار الصناعية وللاستقبال التلفزيونى بكابل العاصمة، وهذه المحطة وفرت لهم خطوط اتصال أفضل مع أفغانستان وقواتهم الموجودة بها، كما وفرت وسائل فعالة لحملات السوفيات الدعائية السياسية الموجهة للأفغان[٥] .

ونتيجة للحرب وآثارها تم تدمير ١٤ ألف كم من خطوط التليفونات[٦] ، وأصبحت

معظم أنظمة (شبكات) التليفونات بالولايات ميتة أو لا تعمل بفاعلية[٧] ، وانقطعت الاتصالات التليفونية بين الولايات، وقد ذكر "كشتمند" فى أبريل ١٩٨٣ أن ٧٥٪ من خطوط الاتصالات قد دُمرت[٨] .

وقبيل الحرب فى عام ١٩٧٨ كان بأفغانستان ٢٣,٢ ألف تليفون معظمها بكابل، وبدأ التلفزيون بثه الملون فى عام ١٩٧٨ وبلغ عدد أجهزة استقبال الإرسال التلفزيونى ٢٠ ألف جهاز. أما أجهزة الراديو فقد بلغت ٩٠٦ ألف جهاز فى عام ١٩٧٦.

وفي عام ١٩٨٦ قُدر عدد أجهزة استقبال البث الإذاعي بحوالي ٥ر١ مليون جهاز، وتم افتتاح خمس محطات إذاعية جديدة في قندهار وهيرات وجلال آباد وغزني وكونر، إضافة إلى تقوية إرسال محطتي كابل وننجرهار الرئيستين. وبلغ عدد أجهزة التلفزيون ١١٥ ألف جهاز.

وجميع وسائل الاتصال -السابق ذكرها- مملوكة للدولة.

ثانياً: التعليم

كان التعليم الديني هو النظام السائد للتعليم في أفغانستان[٩]، وتعرف مراكزه باسم "مدارس"، وتكون ملحقة بالمساجد الكبيرة في كثير من الأحيان، ومازالت هذه المدارس تعمل حتى الآن رغم إدخال نظام تعليمي جديد منذ عام ١٩٠٤م. وحالياً يبدأ التعليم الإبتدائي في سن السابعة ويستمر ٨ سنوات، ويبدأ التعليم الثانوي في سن الخامسة عشرة ويستمر لمدة ٤ سنوات.

وإذا قارنا عدد المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية بالعدد الإجمالي لمن هم في سن الدراسة نجد أن نسبة المقيدين قد انخفضت من ٢٩٪ (٤٦٪ أولاد، و١١٪ بنات) في عام ١٩٨١ إلى ١٤٪ (١٩٪ أولاد، و١٠٪ بنات) في عام ١٩٨٦. كما انخفض عدد المدارس والمعاهد المتوسطة من ٣١٦١ في عام ١٩٧٨ إلى ١٣٤٨ في عام ١٩٨٨.

وبالنسبة للتعليم الجامعي يوجد بأفغانستان خمس جامعات هي: ١- جامعة كابل (١٩٤٢م)، ٢- جامعة جلال آباد (١٩٦٢م)، ٣- جامعة بلخ (١٩٨٨م)، ٤- جامعة هيرات (١٩٨٨م)، ٥- الجامعة الإسلامية -بكابل- (١٩٨٨)، إضافة إلى ٨ كليات مهنية و١٥ كلية

تقنية وتقول إحصاءات اليونسكو لعام ١٩٨٢ إن عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا بأفغانستان قد بلغ ١٩٦٥٢ طالباً وبلغ عدد هيئات التدريس ١٧٢٤ فرداً. إلاّ أن هذه الأرقام تحظى بدرجة كبيرة من الشك إذ يقول بعض المسئولين السابقين في وزارة التعليم إن عدد طلاب التعليم العالي قد انخفض من ١٤ ألفاً في عام ١٩٧٨ إلى ٦ آلاف في عام ١٩٨٤ وأن أكثر من نصف أعضاء هيئات التدريس قد هاجروا إلى الخارج بعد انقلاب ١٩٧٨ والغزو السوفيتي.

وبالنسبة لانتشار الأمية كانت أفغانستان قبل عام ١٩٧٨ الدولة الثالثة من حيث ارتفاع نسبة الأميين على مستوى ١٢٩ دولة قامت بمسحها الأمم المتحدة. وبلغت نسبة الأمية بين السكان عامة ٩٠٪، ترتفع إلى ٩٧٪ بين النساء. وقد ادعت حكومة كابل في عام ١٩٨٧ أنها نظمت ٢٠ ألف دورة لمحو الأمية حضرها ٤٠٠ ألف طالب وذلك في إطار خطة لمحو الأمية في أفغانستان بنهاية عام ١٩٩٠، الأمر الذي لم يتحقق. فطبقاً لتقديرات اليونسكو مازالت نسبة الأمية بين البالغين في أفغانستان عام ١٩٨٥ من أعلى النسب على مستوى قارة آسيا، بمعدل ٧٦٫٣٪ (٦١٫١٪ ذكور، و٩٢٫٢٪ إناث).

وعلى صعيد المناهج الدراسية، تأثرت هذه المناهج بتوجه نظام الحكم -بعد انقلاب ١٩٧٨- إلى الأيديولوجية الشيوعية وبتزايد عدد المستشارين السوفيت في المؤسسات التربوية والتعليمية، مما أدى إلى تغيير محتويات الكتب والمناهج الدراسية.

وقد زاد عدد من أرسلوا للتعليم والتدريب في الاتحاد السوفيتي عن ٥٠ ألف أفغاني خلال الإثنى عشر عاماً الماضية.

وعلى صعيد التعليم بين المهاجرين تشير مصادر المجاهدين إلى أنهم يديرون أكثر من ٢٩٠٠ مدرسة في أرض المهجر بها ما يناهز ٤٠٠ ألف طالب.

ثالثاً: الصحة

وفقاً لنظام حكومة كابل، فإنه من المفترض أن يتمتع مستخدموها برعاية صحية مجانية[١٠]، وأن تقدم الشيء نفسه شركات القطاع الخاص لمستخدميها ومراكز الخدمة الاجتماعية لفقراء. وتقول وثائق حكومة كابل إن هذه الخدمات تُقدم حالياً من خلال

المؤسسات والكوادر التالية:

* ٦٩ مستشفى (بزيادة ١٢ مستشفى عما قبل الحرب)، وقد تضاعف عدد أسرة هذه المستشفيات ١٧ر٢ مرة أثناء فترة الحرب ليصل إلى ٥٢٢٨ تستحوذ كابل على أكثر من ٥٥٪ منها. ولكن تقرير الأمم المتحدة يشير إلى انخفاض عدد المستشفيات عما قبل الحرب.

* ١٠٧ مركزاً صحياً رئيساً، أي أنها انخفضت بنسبة ٢٨٪ عما قبل الحرب. أما المراكز الصحية الفرعية الثمانون فيقول تقرير الأمم المتحدة إنها تلاشت من الوجود.

* ١٧٢٢ طبيباً، أي ضعف عددهم قبل الحرب تقريباً، ويعمل حوالي ٨٠٪ منهم في كابل والمدن الكبيرة، بمعدل طبيب واحد لكل ٥٠٠ فرد في المدن ولكل٢٠ ألف فرد في الريف، أما المتوسط العام فهو طبيب واحد لكل ٩ آلاف فرد، وذلك يفوق المتوسط السائد في مجموعة دول الاقتصاديات منخفضة الدخل حيث يوجد طبيب واحد لكل ٥٥٨٠ فرداً. ولكن تقرير الأمم المتحدة يقول إن عدد الكوادر الطبية قد انخفض نتيجة للهجرة وتقلص تدريب كوادر جديدة

وعلى فرض صحة ماذكرته الوثائق الحكومية من زيادة في إمكانات الرعاية الصحية، فإن هذه الزيادة قد استهلكت في الأغراض العسكرية (أي في علاج ١٦ر١ مليون مصاباً و٤٨٠ ألف معوق) ولم تتحسن مستوى الرعاية الصحية، ومن شواهد ذلك:-

- تركز الخدمات الطبية في المدن.

- دمار ٦٠٪ من مراكز الصحة الريفية.

ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع في أفغانستان من ١٩٠ إلى ٢٢٠ في كل ألف.

- بلغ معدل وفيات الأمهات عند الولادة في منطقة كابل ١٠٠ من بين كل عشرة آلاف حالة، وعلى الرغم من تمتع هذه المنطقة بأحسن مستوى رعاية صحية في أفغانستان فإن هذه النسبة تساوي ٥ر٤ ضعفاً للمعدل السائد في الدول النامية.

- ارتفاع نسب الأمراض (مثل الملاريا والسل الرئوي وأمراض الأسهال والتهابات العيون) بين المقيمين داخل أفغانستان إلى أعلى نسب في العالم، في حين تنخفض هذه النسب وسط المهاجرين في باكستان وإيران نتيجة لتحسن مستوى الرعاية الصحية

هناك، حيث انخفض كذلك معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ١٢٠ في الألف.

- انخفاض النصيب اليومي للفرد من السعرات الحرارية إلى ١٧٧٥ سعراً، وهو الأقل من نوعه في آسيا.

- حصول ٢٠٪ فقط من سكان المدن على مياه الشرب الصحية، وتنخفض هذه النسبة إلى ٣٪ في الريف.

وقد أدى انخفاض مستوى الرعاية الصحية والقتل بسبب الحرب إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد من ٤١ عاماً إلى ٣٦ عاماً، وهذا هو أقل متوسط في آسيا كلها. أما عن الخدمات الصحية في المناطق التي يسيطر عليها المجاهدون فهناك ٢٩١ عيادة يعمل بها ٤٠ طبيباً و٥٧٠ عاملاً صحياً.

وكان نصيب الخدمات الاجتماعية من إجمالي نفقات الميزانية العامة لحكومة كابل في عام ١٩٨٣/٨٢ حوالي ٢٠٪ أي حوالي ٤٥٫٨ مليون دولار فقط أي أنها انخفضت بحوالي ٥ مليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٧٨/٧٧ (وفقاً لأسعار عام ١٩٨٣/٨٢).

مصادر وهوامش الباب الرابع

(١) الأرقام المتعلقة بالطرق ووسائل النقل البرية وما لحق بها من دمار نقلاً عن:

WUFA , VOL. 2 No. 1, January - March 1987, p. 52 - 53 - & First Consolidated Report, UNCOA, 1988, pp. 41 & 154 - 159 & CountryProfile 1988 - 89, EIU Pakistan - Afghanistan, p. 67

(٢) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, pp. 154- 160.

(٣) Ibid., p.166

(٤) Ibid., p.169

(٥) Afganistan The First Years of Soviet Occupation, p. 257.

(٦) KNT. April 2, 1986, p. 2.

(٧) First Consolidated Report, UNOCA, 1988,p. 170)

(٨) Afghanistan The First Five Years of Soviet Occupation, p. 233.

(٩، ١٠) المعلومات الواردة عن التعليم والصحة مستقاة من المصادر التالية:

(A) The Europa World Year Book, 1981, 1988, 1989 - 1990.

(B) Afghanistan Today, Navyug publishers Delhi, 1988, PP. 33-34

(C) First consolidated Report, sept. 1988, PP. 116-142

(D)The Middle East and North Africa 1991, 37 th edition, Europa Publications Limited - London.

(E) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠: الفقر – البنك الدولي للإنشاء والتعمير – الطبعة الأولى يونيو ١٩٩٠– مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة).

(F) Monthly Bulletin of Statistics, UN Department of Inernational Economic and Social Affairs,Vol. NLII No. 12 -December 19988, Newyork.

(G) The Future of Afghanistan. P.73

الباب الخامس

التجارة الخارجية

١- حجم الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري.
٢- الهيكل الجغرافي.
٣- الهيكل السلعي.

الباب الخامس

التجارة الخارجية

تُعتبرالتجارة الخارجية من المرايا التى تعكس الحالة والسياسة الاقتصادية للدولة، فهى تعكس درجة قوة أو ضعف الاقتصاد وقطاعات الإنتاج المختلفة ، ومدى التبعية والاعتماد على الغير أو الاستقلالية والاعتماد على النفس، كما أنها تعكس توجهات السياسة الخارجية. ولمعرفة هذه الانعكاسات بأفغانستان منذ بدء الحرب فى عام ١٩٧٨ وحتى نهاية ١٩٨٩ سنتناول التجارة الخارجية الأفغانية من خلال ثلاث زوايا:

١ ـ حجم الصادرات والواردات والعجز فى الميزان التجاري

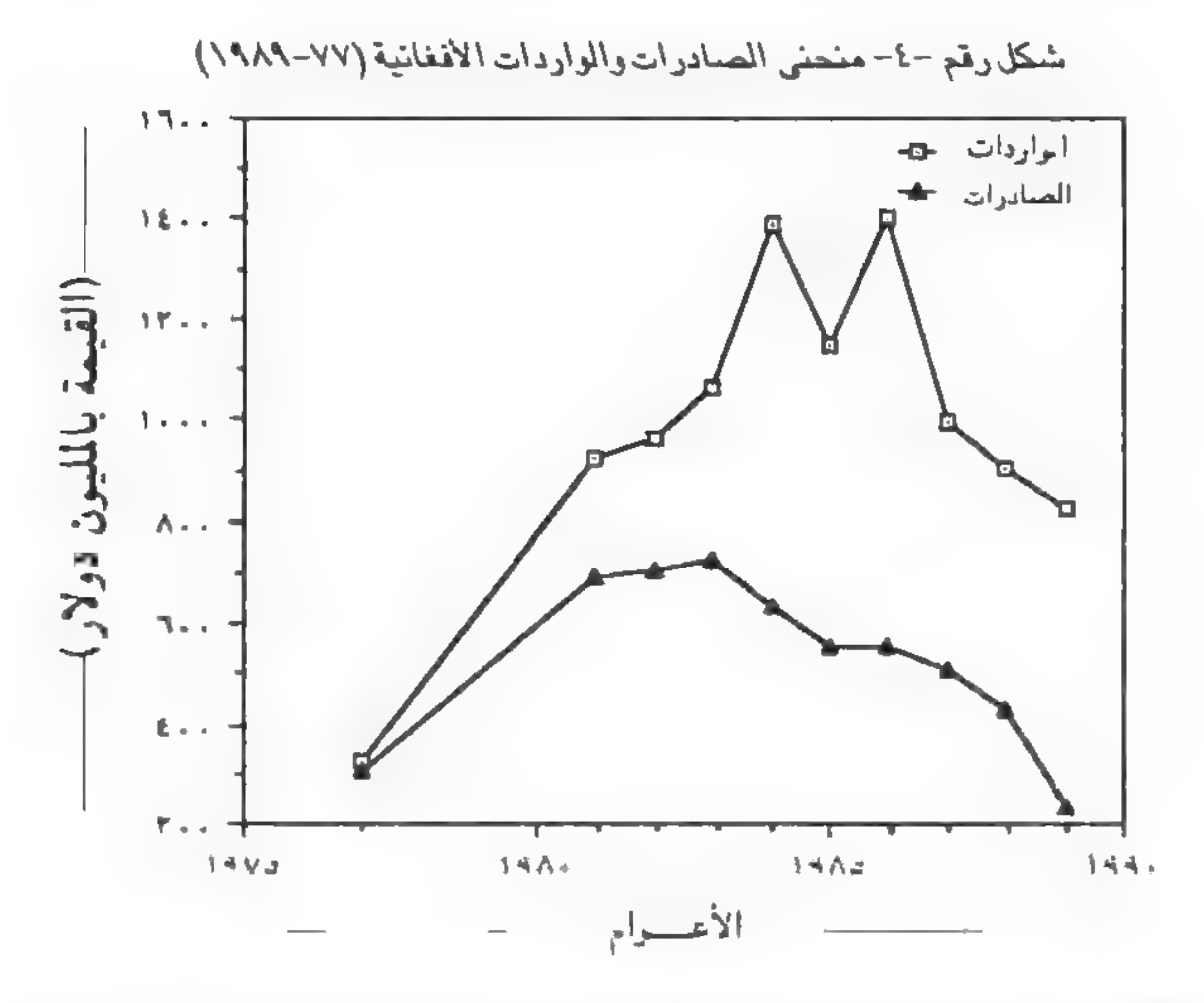
جدول رقم – ٢٨ – ميزان التجارة الخارجية الأفغانية قبل عام ١٩٧٨ وبعده [١]

الأعوام	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الواردات بالمليون دولار	٣٢٨	٩٢٢	٩٦٢	١٠٦٤	١٣٩٠	١١٤٩.٣	١٤٠٢.٥	٩٩٥.٩	٩٠٠.٣	٨٢١.٧
الصادرات بالمليون دولار	٣٠٦	٦٩٤	٧٠٨	٧٢٩	٦٣٣	٥٥٦.٨	٥٥١.٩	٥١١.٩	٤٣٢.٧	٢٣٥.٩
العجز بالمليون دولار	٢٢	٢٢٨	٢٥٤	٣٣٥	٧٥٧	٥٩٢.٤	٨٥١ر٦	٤٨٤	٤٦٧.٦	٥٨٥.٨

نلحظ من الجدول رقم "٢٨" ومن الشكل رقم –٤– أن واردات عام ١٩٨١ ـ ثانى عام للغزو السوفياتى ـ تساوى ثلاثة أضعاف الواردات قبل الغزو وأن صادراته تساوى ضعفى ما قبل الغزو . وعجزه التجارى يساوى عشرة أضعاف ما قبل الغزو ، وقد ظلت الواردات والعجز فى ميزان التجارة الخارجية (الفارق بين الصادرات والواردات) فى ارتفاع بلغ قمته في أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٦، وهي الأعوام التي بلغت فيها سياسة

الأرض المحروقة ذروتها . ونفسر هذا بارتفاع الواردات العسكرية أو ذات الطبيعة العسكرية -لتنفيذ تلك السياسة- كما أوضحنا آنفاً في الباب الثاني-، وبارتفاع الواردات الغذائية نتيجة ما أصاب قطاع الزراعة من دمار. ولتقليل العجز الناتج عن زيادة الواردات ضاعفت حكومة كابل الصادرات على حساب استنزاف الموارد الطبيعية

شكل رقم -٤- منحنى الصادرات والواردات الأفغانية (٧٧-١٩٨٩)



الأفغانية . فقد استمرت صادرات أفغانستان حتى عام ١٩٨٤ بحجم يزيد على ضعفي حجمها قبيل الحرب ، ومنذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٨ حافظت هذه الصادرات على معدل لم يقل عن ١,٤ ضعف ما كانت عيه في عام١٩٧٧ . وذلك رغم الانخفاض الحاد في الصادرات الزراعية، فمصدر ارتفاع صادرات أفغانستان خلال فترة الحرب هو زيادة الصادرات من الغاز والبترول - كما سنفصل ذلك عند عرض مكونات التجارة الخارجية الأفغانية - وعندما أُوقف ضخ الغاز في بداية عام ١٩٨٩ انخفضت صادراته إلى أقل من نصف صادرات العام السابق (١٩٨٨).

أما هبوط منحنى الواردات -نسبياً- وبالتالى منحنى العجز فى ميزان التجارة الخارجية بدءًا من عام ١٩٨٧ فيمكن أن نُعزيه إلى عدة أسباب ، هى :-

أ ـ تحويل قسم كبير من الواردات ذات الطبيعة العسكرية إلى الواردات السرية غير المعلن عنها ، والتى يتم تسديد قيمتها بصادرات من الغاز غير معلن عنها أيضاً .

ب ـ انخفاض احتياجات حكومة كابل من المستلزمات الحربية بعد استيراد كميات كبيرة منها فى عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤، كما أوضحنا فى الباب الأول .

ج ـ انخفاض الاحتياجات المدنية بانخفاض عدد سكان أفغانستان بنسبة ٤٣٪ نتيجة للهجرة والقتل.

ويوضح الجدول رقم "٢٨" أن العجز فى الميزان التجارى ظل فى تصاعد مستمر حتى عام ١٩٨٦ ثم انخفض في عام ١٩٨٧ و١٩٨٨ نتيجة لانخفاض الواردات ، إلا أنه عاد إلى الارتفاع فى عام ١٩٨٩ نتيجة لانخفاض الصادرات وتوقف صادرات عموماً الغاز الطبيعى ، ومن المتوقع أن ينخفض هذا العجز مرة أخرى بعد استئناف ضخ الغاز فى أبريل ١٩٩٠ (كما هو متوقع)

وتشير أرقام عام ١٩٧٧ ـ قُبيل الحرب - بأنه فى مقابل كل دولار صادرات كان هناك واردات بحوالى ١.٠٧ دولار فقط ، فى حين تُشير أرقام من عام ١٩٨٩ إلى أنه فى مقابل كل دولار صادرات هناك واردات بحوالى ٥ر٣ دولار .

ويعكس الانخفاض الحاد للصادرات فى الأعوام الخمسة الأخيرة مدى تدهور الاقتصاد الأفغانى ، ويمكن أن نُرجع هذا الانخفاض إلى :

أ ـ تدنى الإنتاج المحلى ، وبخاصة سلع التصدير مثل الفواكه والغاز.

ب ـ صعوبة النقل.

ج ـ فقر الإدارة والتنظيم .

د ـ ارتفاع كلفة الإنتاج ، مما أدى إلى فقدان المنافسة فى الأسواق العالمية ، كما هو حاصل بالنسبة للمفروشات والسجاد ، وهذه الأسباب كما أوضحنا خلال الأبواب السابقة ترجع إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب.

ويجب أن نشير هنا إلى أن حجم العجز الحالى فى ميزان التجارة الأفغانية يبدو

عادياً وسط معدلات العجز للدول النامية ، ولكنه يبدو ضخماً عند مقارنته بما كان عليه قُبيل الحرب فى أفغانستان ، واستمرار هذا العجز يعنى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة حجم ديون أفغانستان وعدم القدرة على سدادها .

محاولات حكومة كابل لدعم الصادرات: أعلنت حكومة كابل فى ديسمبر ١٩٨٩ عن إجراءات سريعة وشاملة لدعم صادراتها واحتياطيها من العملة الصعبة ، فقد دعت الحكومة التجار إلى بيعها سلعاً صالحة للتصدير بسعر الدولار فى السوق ، وصرح «كشتمند» - رئيس وزراء كابل آنذاك - بأن الأوامر قد صدرت إلى وزارتى المالية والتجارة لتشجيع الصادرات بتخفيض الجمارك والرسوم المفروضة عليها ،. ولكن مسئولاً ببنك أفغانستان يقول إن هذه الإجراءات لن تعمل أبداً فالبنوك السيعة المؤممة لن تكون قادرة على الدفع بالدولار وفقاً لسعر السوق(٢) . هذا فضلاً عن قلة سلع التصدير وصعوبة نقلها نتيجة لآثار الحرب.

٢- اتجاه التجارة الخارجية الأفغانية (الهيكل الجغرافي)

تأثرت التجارة الخارجية لأفغانستان من حيث اتجاهها - مصبات الصادرات ومنابع الواردات - بنوع النظام الحاكم فى كابل وعلاقاته الدولية ، وبعسكرة هذه التجارة ، وباتجاه أمن شبكات الطرق والمواصلات وأنابيب الغاز ، وبالاتفاقات والبروتوكولات التجارية ، وباحتياجات السوق الأفغانية وفائضاتها وأنسب الأسواق العالمية لتلبية ذلك . وبما أن هذه العوامل كافة تميل لصالح الاتحاد السوفياتى ومنه إلى دول الكتلة الشرقية كما أوضحنا من خلال تناولنا لوسائل ربط الاقتصاد الأفغانى بالاتحاد السوفياتى فى الباب الأول، فمن الطبيعى أن يصل سهم السوفيات والكتلة الشرقية من صادرات وواردات أفغانستان فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ إلى ضعف سهمهم منها فى ٧٧/ ١٩٧٨ ـ كما يوضح الجدول رقم "٢٩" ، وبالتالى انخفض نصيب الدول الأخرى بنفس القدر الذى زاد به النصيب السوفياتى .

جدول رقم – ٢٩ – نصيب الاتحاد السوفياتي في التجارة الخارجية الأفغانية وارتباطه بالتطورات السياسية[٣]

الصادرات: الفترة الزمنية السياسية	الصادرات: نصيب السوفيت	الواردات: الفترة الزمنية السياسية	الواردات: نصيب السوفيت
١٩٧٨/٧٧ – آخر عام قبل انقلاب أبريل ١٩٧٨	٪٣٧	١٩٧٨/٧٧ – آخر عام قبل انقلاب أبريل ١٩٧٨.	٪٣٤
١٩٧٩/٧٨ – أول عام للانقلاب ولحكم حزب الشعب.	٪٦٤	١٩٨٠/٧٩ – أول عام للغزو السوفياتي	٪٨٧
١٩٨٠/٧٩ – ثامن عام للانقلاب، والعام السابع للغزو.	٪٧٦	١٩٨٦/٨٥ – العام الثامن للانقلاب والسابع للغزو.	٪٦٧
١٩٨٩/٨٨ – آخر عام للقوات السوفياتية بأفغانستان.	٪٨٥	١٩٨٩/٨٨ – خطوط النقل والمواصلات متاحة مع السوفيات فقط.	٪٨٠

* الاعوام هنا طبقاً للعام الهجرى الشمسى، الذى يبدأ فى ٢١ مارس وينتهى فى ٢٠ مارس التالى.

ويقطع الحرب للطرق البرية السريعة (highway) بين أفغانستان وباكستان بنهاية عام ١٩٨٨ ـ وقد سبق قطعها مع إيران ـ تكون تجارة أفغانستان الخارجية مع باكستان قد أوشكت على التوقف، وكان حجم هذه التجارة يقدر بحوالى ٦٠ مليون دولار سنوياً إذ بلغ نصيب باكستان من مجموع الصادرات الأفغانية ٩٪[٤]. ولم تبق منافذ برية لأفغانستان مع العالم إلا عبر الاتحاد السوفياتي، وبنهاية ١٩٨٨ أيضاً تقلصت بحدة حركة النقل الجوى نتيجة لزيادة ضغط المجاهدين العسكرى على المطارات مما أدى بدوره إلى تقلص التجارة مع بقية بلدان العالم خاصة اليابان والهند. وفى ضوء كل هذا يمكننا القول بأن حصة الاتحاد السوفياتي فى التجارة الخارجية الأفغانية لعام ١٩٨٩/٨٨ لا تقل عن ٨٥٪ من الصادرات و٨٠٪ من الواردات، فى حين بلغت حصة أفغانستان من التجارة الخارجية السوفياتية ٦ر٪[٥] فى عام ١٩٨٥، وهى نسبة ضئيلة إلا أنها هامة للسوفيات لربط أفغانستان بهم وتعويض خسائرهم فى الحرب فضلاً عن أهميتها التسويقية الجغرافية للجنوب السوفياتي.

وعلى صعيد عسكرة التجارة الخارجية لم تكتف حكومة كابل بتحميل هذه التجارة توفير مستلزمات الحرب وسداد قيمتها، بل وجهت تلك التجارة لتصبح ضمن أسلحة الحرب الاقتصادية الخفية على باكستان وذلك بالسماح للتجار الأفغان بإعادة تصدير ـ تهريب ـ البضائع السوفياتية وغيرها المعفاة من الجمارك إلى باكستان، عبر الطرق غير

الرسمية التى من الصعب ضبطها على طول ٢٤٦٦ كم من الحدود المشتركة مما أضر بالتسويق الداخلى للإنتاج الباكستانى المماثل الأكثر غلاءً والذى يحتاج إلى حماية جمركية مثل الأجهزة الكهربائية والأطعمة المعلبة . ويقول بعض التجار الأفغان إن ٢٠٪ من واردات أفغانستان يعاد تصديرها إلى باكستان[٦] ، وأخطر من هذا تصدير المخدرات التى تُزرع فى أفغانستان عبر الحدود الباكستانية[٧] ، وكذلك الخمور السوفياتية - الفودكا - حيث ذكرت تقارير المجاهدين مراراً خلال عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ أنباءً عن مصادرتهم لكميات كبيرة من الخمر المهرب .

٣ ـ مكونات التجارة الخارجية الأفغانية (الهيكل السلعي)

جدول رقم - ٣٠ - الهيكل السلعى لأهم صادرات وواردات أفغانستان

قبل بدء الحرب وخلالها[٨]

البيان / العنصر	قبل الحرب		أثناء الحرب	
	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد
إجمالى المنتجات الزراعية	٧ر٧٠٪ من صادرات ١٩٧٨	١٥٪ من واردات ١٩٧٨	٢٥٪ من صادرات ١٩٨٩	—
الفواكه (طازجة ومجففة)	٨ر٢٣٪ من صادرات ١٩٧٨	صفر	٧ ر٪ من صادرات ١٩٨٧	—
القطن	٤ر١٧٪ من صادرات ١٩٧٨	صفر	٢ر١٪ من صادرات ١٩٨٢	—
القمح	صفر	صفر	صفر	٢٨ ألف طن فى ١٩٨٩
الغاز الطبيعى	١٦٪ من صادرات ١٩٧٧	صفر	٧ر٥٥٪ من صادرات ١٩٨٦	صفر
المنتجات البترولية	صفر	٧ر٧٪ من واردات ٧٥/٧٦	صفر	١٦٪ من واردات ١٩٨٥
البترول الخام	صفر	صفر	٣ر٦٪ من صادرات ١٩٨٢	صفر
الشاحنات	صفر	٤ر٢ مليون دولار (١٩٧٦ - ١٩٧٨)	صفر	٣٣ مليون دولار (١٩٧٩ - ١٩٨٥)
الطائرات	صفر	صفر (١٩٧٤ - ١٩٧٩)	صفر	٨ر٥٨٨ مليون دولار (١٩٧٩ - ١٩٨٥)

ونقصد بها أهم عناصر الصادرات والواردات الأفغانية ، ويوضح الجدول رقم -٣٠- التغير الحادث فى هذه المكونات خلال فترة الحرب عما قبلها ، فقبل الحرب كانت غالبية صادرات أفغانستان زراعية ولكن نتيجة لتدمير الحرب للقطاع الزراعى انخفضت هذه الصادرات بحدة ، فبانخفاض صادرات عنصرين فقط هما القطن والفاكهة فقدت الصادرات الزراعية حوالى ٧٠٪ من إجمالى قيمتها، فقد انخفض نصيب القطن من ١٧.٥٪ (٥٥ مليون دولار) من إجمالى صادرات عام ١٩٧٨[٩] إلى ١٠.٢٪ (٩ مليون دولار) من صادرات عام ١٩٨٢[١٠] ، أما عماد الصادرات الزراعية وهى الفاكهة فقد انخفض نصيبها من ٣٣.٨٪ (١٠٦ مليون دولار) من إجمالى الصادرات الأفغانية عام ١٩٧٨[١١] إلى ٠٠.٧٪ (٣٢٥٩٦٨.٤ دولار) من إجمالى صادرات ١٩٨٧[١٢] ، هذا فضلاً عن انخفاض الصادرات من الحبوب الزيتية والجلود . وفى ضوء كل ذلك وما أوضحنا فى الباب الثانى من انخفاض الإنتاج الزراعى والثروة الحيوانية إلى نصف ما كان عليه قبل الحرب تقريباً إضافة إلى مشاكل النقل والتسويق الداخلى والخارجى ، فإنه من المتوقع أن تكون صادرات أفغانستان الزراعية قد انخفضت إلى أقل من ثلث ما كانت عليه قبل الحرب.

أما الواردات الزراعية فلم تتعد ١٥٪ من إجمالى واردات ١٩٧٨[١٣] ، وكانت أفغانستان مكتفية ذاتياً من القمح ولكن فى عام ١٩٨٧ استوردت أضخم كمية قمح فى تاريخها ـ ١٧٠ ألف طن ـ طبقاً لتصريح رئيس وزراء كابل الذى ذكرناه[١٤] ، ثم زادت هذه الكمية إلى ٢٨٠ ألف طن فى عام ١٩٨٩[١٥] وذكر تقرير منسق الأمم المتحدة أن ٢٥٠ ألف طن من الحبوب يتم استيرادها سنوياً من الاتحاد السوفياتى لسد احتياجات مدينة كابل وحدها[١٦] . وتقول بعض التقديرات إن تغطية العجز فى إنتاج القمح وحده يتطلب استيراد كميات منه بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنوياً[١٧] ، وهذا يعادل ٢٤.٤٪ من واردات عام ١٩٨٩ ـ وسيزداد هذا بالطبع بعد عودة ثلث السكان من الهجرة ـ وكان بابراك كارمل قد صرح فى عام ١٩٨٢ أن حكومته مضطرة بسبب نقص الغذاء أن تستورد ١٥٠ - ٢٠٠ ألف طن من القمح و٣٠ ألف طن من الأرز و١٧ ألف طن من الزيوت النباتية و٧٠ ألف طن من السكر[١٨] ، وطبقاً للتقديرات الرسمية فى عام ١٩٨٩

يحتاج سكان كابل ـ وحدها ـ يومياً إلى ٧٠٠ طن مترى من الغذاء منها ٦٤٠ طناً من القمح ، ومعظم هذه الكميات يتم استيرادها من الخارج[١٩] .

وعلى عكس المنتجات الزراعية فإن صادرات الغاز الطبيعى قد ازدادت بعد الحرب وحتى الإعلان عن توقفها فى بداية عام ١٩٨٩، وقد ذكر "كشتمند" أن صادرات الغاز مثلت ٤٠٪ من إجمالى صادرات أفغانستان خلال أعوام الخطة الخمسية الأولى (٨١ ـ ١٩٨٦)[٢٠] ، فى حين يُقدر بعض المحللين الغربيين نصيب الغاز من الصادرات فى عام ١٩٨٣ بحوالى ٨٠٪ [٢١] ، وذكر تقرير منسق الأمم المتحدة أنه بلغ أكثر من ٥٠٪ فى عام ١٩٨٥[٢٢] ، و٧ ٥٥٪ فى ١٩٨٦ (١ ٢٩٨ مليون دولار)[٢٣] ، ويُظهر الجدول رقم "٢٢" فى الباب الثانى – الارتفاع الضخم للواردات ذات الطبيعة العسكرية بعد بدء الحرب.

وهكذا نجد أن مكونات الواردات والصادرات الأفغانية قد تأثرت بالسياسات الاقتصادية التى سادت منذ عام ١٩٧٨ ، كما تأثرت بتغيير الحرب لفائض السوق الأفغانية واحتياجاتها ـ الوفرة والندرة ـ نتيجة لما لحق بقطاعات الإنتاج من دمار مباشر وغير مباشر، وبصعوبة ويسر التسويق المحلى والخارجى، فالغذاء قد يكون متوفراً فى جنوب أفغانستان ولكن الأيسر لمدينة كابل استيراده من الاتحاد السوفياتى

مصادر وهوامش الباب الخامس:

(١) الأرقام الواردة في الجدول رقم "٢٨" مصادرهاكما يلي :

(A) International Financial Statistics-Feb. 1991, IMF.

(B)EIU Country Report - No.4 -1986 p.3 & No.4 -1988,P.22

(C)The Nation, Daily News Paper, Lahore - Pakistan, 29- 12- 1989 (AFP. Kabul).

(C)Monthly Bulletin of Statistics. VOL. XLII No. 12-statistical Office, United Nations, New York, 1988 December1988-

(٢) (The Nation, 29- 12- 1989, p. 9, (AFP._ Kabul).

(٣) The Social and Economic Consequences of Soviet Policies in Afghanistan, Conference paper, M. Siddiqey, OCT. 1987

والأرقام الواردة في الجدول رقم "٢٩" نقلاً عن إحصاءات وزارة التجارة الخارجية السوفيتية ، عدا الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٩/٨٨ فهي من تقديرنا بناءً على المعلومات التي أوردناها.

(٤) Afghanistan: The First Five Years of Soviet Occupation, p. 251.

(٥) مجلة الهدى المغربية – العدد (٢٠) ص ٤٢

(٦) WUFA, VOL. 2 _ No. 1, January _ March 1987, p.55.

(٧) Afghanistan: The First Five Years of Soviet Occupation, p. 249.

(٨) الأرقام الواردة في الجدول رقم "٣٠" سبق ذكرها وتوضيح مصادرها في الأبواب السابقة وفي هذا الباب

(٩) The Agricultural Survey of Afghanitsan, First Report, p.14.

(١٠) EIU, Country Report , pakistan - Afghanistan, No. 4, 1988, p. 3.

(١١) The Agricultural Survey of Afghanistan , First Report, P.14

(١٢) EIU, Country Report , Pakistan - Afghanistan, No. 4, 1988, p. 22

(١٣) The Agricultural Survey of Afghanistan, First Report, p. 14.

(١٤) FBIS, South Asia, 22 March 1988, p. 50.

(١٥) FBIS, Soviet Daily Report, 19 June 1990 p.14.

(١٦) First Consolidated Report, UNCOA, 1988, p. 93.

(١٧) WUFA, VOL.3 No.2, April - June 1988, p. 34.

(١٨) Afghanistan: The First Five Years of Soviet Occupation, p. 244.

(١٩) The Nation, 23- 10- 89.

(٢٠) KNT, April 2, 1986, p.2.

(٢١) Afghanistan: The First Five Years of Soviet Occupation, p. 249.

(٢٢) First Consolidated Report, UNCOA,1988,pp.145 148.

(٢٣) EIU, Country Report , Pakistan - Afghanistan, No.4 - 1987, Appendix 1.

الباب السادس

الأوضاع المالية

١- التضخم والأسعار.
٢- الميزانية.
٣- الديون الخارجية.

الباب السادس

الأوضاع المالية

١- التضخم والأسعار

بلغ التضخم ٣٪ فى عام ١٩٨٠[١] ، وارتفع إلى ٢٠٪ فى عام ١٩٨٦[٢] ، ثم تفاقم حتى وصل إلى ٨ر٥٦٪ فى أغسطس ١٩٩٠[٣] . وتظهر أرقام صندوق النقد الدولى أن عرض النقود (money supply) قد زاد بنسبة ٥ . ١٦٣٪ فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ -انظر الجدول رقم "٣١"-، كما ارتفعت السلف المحلية المطلوبة من الحكومة (وهى فى معظمها عجز مالى وقروض للمشروعات الحكومية الخاسرة) بنسبة ٨٨٪ خلال عام وربع عام فقط ، من نهاية ١٩٨٠ إلى نهاية الربع الأول من عام ١٩٨٢[٤]

وفى مارس ١٩٨٨ بلغ مخزون أفغانستان النقدى القابل للتحويل- مثل العملة الصعبة وحقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولى (SDRS) - ٩ . ٦١٪ من مخزون عام ١٩٧٩[٥] ، إذ انخفض هذا المخزون من ٤٤١ إلى ٢٧٣ مليون دولار.

جدول رقم -٣١- عرض النقود بأفغانستان[٦]

العام	عرض النقود فى ٣١ ديسمبر من كل عام (بالمليون أفغانى)
١٩٧٩	٣٤١٨٧
١٩٨٠	٣٩٧٧٩
١٩٨١	٤٥٦٦٥
١٩٨٢	٥٢٩٧٣
١٩٨٣	...
١٩٨٤	٦٨٦٣٨
١٩٨٥	٧٦٣٥٩
١٩٨٦	٨٥١١٣
١٩٨٧	٩٠٠٩٣

وأهم العوامل التى أدت إلى التضخم النقدى السابق ، ما يلى :-

أ ـ الانخفاض الحاد للإنتاج وتصدير ما تبقى منه وصعوبة النقل الداخلى ، مما سبب ندرة فى البضائع المعروضة ، فى الوقت الذى زادت فيه كمية النقود المعروضة .

ب ـ إصدار الحكومة لمبالغ نقدية كبيرة ليس لها رصيد ، وذلك لمواجهة المتطلبات العسكرية كرواتب الجند والمليشيا وكشراء الأسلحة من الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة لتجريد المجاهدين من سلاحهم وإغرائهم ببيعها، وكذلك لتوفير المتطلبات المدنية كرواتب موظفى الحكومة وامتيازات أعضاء الحزب الحاكم . فضلاً عن الارتفاع الكبير للرواتب .

ج ـ توزيع كميات ضخمة من العملات المزيفة بواسطة جهات متعددة فى ظل فوضى الحرب .

وقد أدت الزيادة فى كمية النقود والنقص الحاد فى الناتج من السلع المتدفقة إلى الأسواق (التضخم النقدي) إلى ارتفاع هائل فى الأسعار خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٩، فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية ١٢٩٥٪ فى حين ارتفع سعر الوقود الشعبى ـ الخشب – ٥٠٠٪ . (قمنا بحساب نسبة الارتفاع طبقاً للجدول اللاحق ووفقاً لطريقة الأرقام القياسية للأسعار باعتبار عام ١٩٧٨م هو عام الأساس) .

وقد احتد ارتفاع الأسعار فى الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٩ وهى الفترة التى أعقبت إتمام تدمير قطاع الإنتاج الزراعى وبداية حرب الطرق وحصار المدن ، وعلى الرغم من أن سعر الدولار كان فى عام ١٩٧٧ يساوى ٤٣ "أفغانى" ، وظل سعره الرسمى ثابتاً على ٦٠ر٥٠ "أفغانى" منذ ١٩٨٢ وحتى الآن ، إلا أن سعره فى السوق الأفغانية وصل إلى ٢٣٠ أفغانى فى أبريل ١٩٨٩ ثم إلى ١٣٨٠ أفغانى فى خريف ١٩٨٩(*) ، على إثر إعلان البنك الدولى إيقاف قروضه لحكومة كابل(٧)

وفى نهاية عام ١٩٨٩ بلغ سعر الدولار ٥٢٥ أفغانى . وهذا الارتفاع الصاروخى للدولار يرجع إلى تدافع الشعب على شرائه لفقدان الثقة فى العملة المحلية ولفقدان الأمن والاستقرار السياسى مما يدفع المواطنين للتأهب الدائم لمغادرة البلاد ، كما قد يرجع هذا الارتفاع إلى شراء الحكومة للدولار من الأسواق . ويقول مسئول فى وزارة المالية بحكومة كابل "لقد أصبح السوق فى عام ١٩٨٩ مجنوناً تماماً وإذا استمر ذلك فستصبح

جدول رقم -٣٦- مقارنة الأسعار (بالافغاني) فى كابل منذ ١٩٧٨ حتى ١٩٨٩[٨]

العام / السلعة	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	نسبة الزيادة عن سعر ١٩٧٨
الدولار الأمريكى	٤٣	—	—	٢٠٠	٥٢٥	٪١١٢١
لحم ضان (١كجم)	٨٠	١٢٠	٢٨٠	٥٥٠	٨٠٠	٪٩٠٠
لحم بقر (١كجم)	٥٠	٨٠	٢٥٠	٢٨٠	٦٠٠	٪١١٠٠
سكر (١كجم)	٢٥	٣٠	٣٠	٨٠	٢٥٧	٪٩٢٨
بطاطس (٧كجم)	٢٥	٣٠	١٣٠	٢٢٠	٧٠٠	٪٢٧٠٠
بصل (٧كجم)	٢٠	٢٠	١٢٠	٢٤٠	٨٠٠	٪٣٩٠٠
أرز (٧كجم)	١٥٠	١٣٠	٦٠٠	٨٠٠	٢٠٠٠	٪١٢٣٣
زيت الطعام (٧كجم)	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٣٦٠	٪٥٧٢
لبن مجفف (للقطعة الواحدة)	٤٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	—	٪١٢٥
بترول (١لتر)	٦	٨	١٤	٣٠	١٤٣٠	٪٢٣٧٣٣
ديزل (١لتر)	٥٫٥	٧٫٥	١٤	١٤	—	٪١٥٠
الخشب (—)	—	—	—	—	—	٪٥٠٠
خبز (للقطعة الواحدة)	٢	٢	٦	٦	—	٪٢٠٠

العملة الأفغانية لا شئ مجرد قصاصات ورق وأضاف أن الحكومة تشترى سنوياً من الأسواق ٤ - ٥ مليون دولار فقط[٩] . وفضلاً عن ارتفاع أسعار السلع فهناك صعوبة الحصول عليها لندرتها - نتيجة للأسباب المباشرة وغير المباشرة للحرب - وبلغ ذلك ذروته فى شتاء ١٩٨٩ فيما اشتهر بأزمة نقص الغذاء والطاقة والتى أدت إلى موت العديد من الأشخاص والأطفال فى كابل بسبب طوابير الحصول على السلع الضرورية والصراع عليها[١٠] .

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع وندرتها إلا أن أتباع حكومة كابل من أعضاء حزب الشعب الحاكم وأفراد الجيش والمليشيات وموظفى الحكومة وعمالها يتمتعون بتسهيلات للحصول على هذه السلع مجاناً أو معفاة من الجمارك ، وهذا ما يؤكده القادمون من كابل ، وقد ذكر رئيس وزراء كابل "كشتمند" أن « ... الجمعيات العسكرية

التى يستطيع أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم الحصول منها على الغذاء والبضائع المصنعة بأسعار مخفضة تعمل بفاعلية" ، وأضاف أن "التوزيع المجانى للدقيق أو القمح وزيت الطعام بالكوبونات ـ البطاقات ـ لعمال وموظفى الحكومة ، وهؤلاء الذين أُصيبوا بالعجز فى مسيرة الثورة أو فى العمل ، وأسر الشهداء ـ يعنى القتلى ـ قد عُمم ، ففى وقتنا الحاضر (١٩٨٨) هنا حوالى ٣٤٠ ألفاً من حاملى الكوبونات يستلمون شهرياً ٦٥ كجم من الدقيق أو القمح و٦ كجم من زيت الطعام ـ لكل كوبون ـ مجاناً»[٣٤] .

٢- الميزانية

من قبل انقلاب عام ١٩٧٨ وميزانية أفغانستان تعانى من العجز (الهوة بين الدخل والنفقات) وبعد التدخل السوفياتى فى ديسمبر ١٩٧٩ وقيام الحرب تفاقم هذا العجز الذى تتم تغطيته بالمساعدات الخارجية ـ السوفياتية فى معظمها ـ وبتمويل من البنك المركزى فى كابل عن طريق طبع النقود[١٢] . وسبق أن أوضحنا فى الباب الأول أن التمويل الخارجى شكل نصف نفقات ميزانية حكومة كابل لعام ٨٨ / ١٩٨٩، وقد ذكر كشتمند أن نصيب المساعدات الخارجية ـ عدا القروض ـ من ميزانية عام ١٣٦٤ هـ ش (مارس ٨٥ ـ مارس ١٩٨٦) بلغ ٢٤.٣٪ أى ١٣٫٩ بليون أفغانى منها ٥.٩ بليون أى ١٠.٥٪ من إجمالى الميزانية تحصلت من عوائد بيع البضائع المجانية المقدمة من الاتحاد السوفياتى[١٣] . وكان المصدر الرئيس للدخل الحكومى حتى نهاية عام ١٩٨٨ هو عوائد صادرات الغاز إلى السوفيات التى ارتفع سهمها فى هذا الدخل من ١٧٪ فى عام ١٩٧٩ إلى ٤٥٪ فى عام ١٩٨٣، فى حين انخفض العائد من ضرائب الملكية من ٦.٢ مليون دولار فى ١٩٧٩ إلى ٤٠٠ ألف دولار فى ١٩٨١[١٤] . وانخفض العائد من السياحة من ٢٨ مليون دولار في ١٩٧٨ إلى واحد مليون دولار في ١٩٨٠ بسبب انخفاض عدد السياح من ٩٢ ألفاً إلى ٦٫٦ ألفاً ومن المتوقع أن تكون السياحة متوقفة الآن تماماً بسبب ظروف الحرب.

وبالنسبة لأهم نواحى الإنفاق ، فإن الإنفاق العسكرى يأتى على رأسها رغم عدم الإعلان عن حقيقته . فمن الطبيعى أن يتضاعف الإنفاق العسكرى للدولة فى حالة الحرب عما كان عليه فى حالة السلم وإن انخفض عدد جيشها إلى النصف، كما هو

الحال في أفغانستان حيث تذكر بعض المصادر أن الجيش النظامي لحكومة كابل قد انخفض من ما يزيد عن ١٠٠ ألف إلى ٥٠ أو ٦٠ ألفاً فى عام ١٩٨٤ (فمن المعلوم عسكرياً أن نفقات الجيوش حالة الحرب والاستنفار تعادل نفقاتها فى حالة السلم ١٤ مرة) . وقد بلغ الإنفاق العسكرى لأفغانستان قبل انقلاب ١٩٧٨ ما يعادل ١٩٫٢٪ من إجمالى النفقات[١٥] . وذكرت النشرات الرسمية لحكومة كابل عن عام ١٩٨٨ أن "١٠٠ ألف مسلح من أبناء الوطن ـ مليشيات ـ يقفون اليوم مع القوات المسلحة فى خندق واحد"[١٦] . وطبقاً لتقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن فإن عدد القوات النظامية . وغير النظامية أى القوات شبه العسكرية (حرس الحدود - استخبارات - مليشيات محلية - أمن داخلى) التابعة لحكومة كابل قد بلغ ٢٥٧ ألف فرد فى عام ١٩٨٧[١٧] . أى ضعف العدد فى ١٩٧٨ مرتين ونصف ، وهذا يقتضى مضاعفة النفقات بنفس القدر فى حالة السلم ، أما فى حالة الحرب فيكون مقدار التضاعف كما ذكرنا. وتؤكد أرقام موسكو وحكومة كابل أن لديها أكثرمن ٤٠٠ ألف مسلح فى عام ٨٩/١٩٩٠. وهذا العدد من المليشيا التى استُحدثت بعد الحرب استغرق بالطبع نفقات جديدة لتسليحه ولامتيازاته ولرواتبه . إذ يتقاضى ضابط المليشيا ٢٠ ألف أفغانى والجندى من ١٠ إلى ١٥ ألف أفغانى شهريا[١٨] ، وكان "كشتمند" قد ذكر أن رواتب أفراد القوات المسلحة قد زادت ، وأن رواتب المجندين قد تضاعفت من ٥ إلى ١٠ مرات فى عام ١٩٨٧-١٩٨٨[١٩] هذا عدا النفقات العسكرية الأخرى مثل التسليح والإداريات غيرالمعلن عنها. فعلى سبيل المثال لا الحصر أقر نجيب - رئيس حكومة كابل - أن السوفيات قد تركوا له عند انسحابهم أسلحة تقدر بحوالى ١.٥ بليون دولار[٢٠] ، وهذا المبلغ سيضاف بالطبع إلى ديون أفغانستان فحالة الاقتصاد السوفياتى التى كانت من أهم عوامل انسحابهم لا تسمح بتقديم الهبات .

وفى ضوء هذا كله فإن الأرقام الرسمية لحكومة كابل عن الإنفاق العسكرى غير مقبولة عقلاً، مثل ادعاء "بابراك كارمل" - الرئيس السابق لنظام كابل - أن الإنفاق العسكرى فى ١٩٨٣ يعادل ٢٢٪ من إجمالى النفقات[٢١] ، وهذا يعنى أن نسبة الإنفاق العسكرى لم يزد إلاّ بنسبة ٣٪ عما قبل الحرب ، ولكن كشتمند ذكر أن إعادة بناء

المنشآت الاقتصادية الاجتماعية ـ التى خربتها الحرب ونفقات الشئون الدفاعية قد استغرقت ٨٧٪ من نفقات عام ١٣٦٤ هـ ش (٢٠ مارس ١٩٨٥ ـ ٢٠ مارس ٨٦) وبالنسبة لأهم نواحى الإنفاق الأخرى ذكر كشتمند أن "٥٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأساسية للخطة الخمسية الأولى (مارس ٨١ ـ مارس ٨٦) خُصصت لمشروعات الخدمات العامة والنقل والمواصلات"[٢٢] ، وهذه بدورها فى ظروف الحرب تخدم الأغراض العسكرية كالإمداد والتموين والشئون الصحية .

ويوضح الجدول رقم "٢٣" أن الإنفاق العسكرى السنوى المعلن لحكومة كابل لا يتعدى قيمة ما تتلقاه خلال شهر واحد من المساعدات العسكرية السوفياتية ، فقد نقلت صحيفة الواشنطن بوست فى ١٩٨٩/٧/١٦ عن مسئول أمريكى كبير أن الاتحاد السوفياتى قدم فى عام ١٩٨٩ أسلحة لحكومة كابل بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار شهرياً أى حوالي ٣ بليون دولار سنوياً فى حين يحصل المجاهدون على مساعدات أمريكية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً .

جدول رقم –٢٣– نفقات الدفاع لحكومة كابل، والمساعدات العسكرية السوفياتية لها.[٢٣]

الأعوام	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
● نفقات الدفاع (بالمليون دولار)	٩٢	٢٠٩	٢٨٦	—
● نصيب الفرد من نفقات الدفاع (بالدولار)	٦	١٤	١٨	—
● نسبة نفقات الدفاع من إجمالي النفقات	٢ر١٩٪	٤٦٪	٦٤٪	٨٧٪
● عدد القوات المسلحة (بالآلاف)	١٤٣	٦٠	٥٥	٥٠
● تكلفة التدخل السوفياتى بأفغانستان (١٩٨٠ – ١٩٨٨)	٧٠ بليون دولار			
● المساعدات العسكرية لحكومة كابل عام ١٩٨٩	٣ بليون دولار			

وطبقاً للجدول السابق فإن نفقات الدفاع لنظام كابل في عام ١٩٨٤ قد بلغت ٢٠٩ مليون دولار (وذلك دون المساعدات العسكرية السوفياتية) أى ما يعادل ٤٦٪ من إجمالى

النفقات الحكومية، وقد ارتفعت هذه النفقات فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٦٫٨٪ لتصل إلى ٢٨٦ مليون دولار أي ٦٤٪ من النفقات الحكومية. وبذلك تكون حكومة كابل الأولى في العالم من حيث نسبة نفقات الدفاع إلى إجمالي النفقات.

ونظراً لسيطرة المجاهدين على قطاع الريف وقلة الأموال التى تصل للأقاليم فإن الميزانية متعلقة أساساً بكابل ، فقد ذكر موظف كبير مستقيل من حكومة كابل " غلام حسين صافى " -حضر اجتماعاً لحكام الولايات فى يونيو ١٩٨١ بكابل- أن العديد من هؤلاء الحكام اشتكوا من أنهم يستلمون القليل من المال وأن ميزانيات الولايات على الورق فقط - وأنهم لا يستطيعون حتى دفع رواتب البوليس(٢٤) .

٣- الديون الخارجية

يقدر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (IISS) بلندن أن ديون أفغانستان قد بلغت ٢٩ بليون دولار حتى عام ١٩٨٥(٢٥) ، أى ضعف ديون جارتها باكستان(٢٦) ، التى يبلغ تعداد سكانها -تقريباً- أكثر من ستة أضعاف سكان أفغانستان ، وبهذا تكون الديون الخارجية لأفغانستان قد تضاعفت ١٥ مرة فى الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥، إذ بلغت هذه الديون فى عام ١٩٧٨ حوالى ٩ ١ بليون دولار - ٦٥٪ منها للاتحاد السوفياتى - و٣ بليون دولار فى عام ١٩٨١(٢٧) . وقد نشرت صحيفة "كابل تايمز" فى ٣ فبراير ١٩٨٩ أنه تم توقيع بروتوكول بموسكو يقضى بتجميد الديون السابقة (أي ديون أفغانستان للاتحاد السوفياتى) لمدة عشر سنوات، فى حين أعلن البنك الدولى فى ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ عن إيقاف قروضه لأفغانستان لعدم سدادها الأقساط المستحقة طوال ستة أشهر على ديونها التى بلغت ٧٩٫٢ مليون دولار، وذلك على الرغم من حصول أفغانستان ـ لكونها واحدة من أفقر دول العالم ـ على هذه القروض من الاتحاد الدولى للتنمية (IDA) ـ التابع للبنك الدولى ـ بسعر فائدة ١٪ سنوياً تُسدد على مدى ٥٠ عاماً(٢٨) ، ويُرجع بعض المراقبين فشل حكومة كابل فى سداد تلك الأقساط إلى توقف ضخ الغاز إلى الاتحاد السوفياتى منذ إتمام انسحابه فى فبراير ١٩٨٩ وبالتالى توقف عائدات بيع هذا الغاز.

جدول رقم - ٣٤ - إجمالي الديون الخارجية لأفغانستان ونسبتها إلى الإنتاج القومي والصادرات

العام	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٩
● الديون الخارجية (بالبليون دولار)	٨ر١	٣	٢٩	٤ر٤٦
● نسبتها إلى الإنتاج القومي	٩ر٥٢٪	٩٦٪	٩٧٨٪	١٥٦٢٪
● نسبتها إلى الصادرات	٥٩٣٪	٤٣٢٪	٥٢٠٨٪	١٩٦٦٩٪

وإذا كان المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن قد قدر ديون أفغانستان في عام ١٩٨٥ بحوالي ٢٩ بليون دولار ، فإننا نقدر أنها قد بلغت ٤ر٤٦ بليون دولار على الأقل خلال الأربع سنوات الأخيرة (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ، إذا ما قسنا على أقل نسبة ارتفاع للديون الأفغانية وهى النسبة التى زادت بها هذه الديون خلال الأربع سنوات الأولى للحرب (١٩٧٨ - ١٩٨١) أى ١٦٠٪ . ونحن نلجأ للتقدير هنا كما لجأ غيرنا لعدم إفصاح حكومة كابل عن حقيقة دينها الخارجي .

ويتضح من الجدول رقم "٣٤" أن ديون أفغانستان الخارجية قد زادت فى نهاية الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٥) بنحو ٩٦٧٪ عما كانت عليه في بداية الخطة (١٩٨١) ، وأن هذه الديون قد تضاعفت ٨ر٢٥ مرة خلال ١٢ عاماً من الحرب (١٩٧٨-١٩٨٩) ، فى حين انخفضت الصادرات الأفغانية بمقدار الثلث خلال الفترة نفسها (انظر الجدول رقم"٢٨").

ولمعرفة ضخامة حجم ديون أفغانستان علينا أن نقارن نسبة هذه الديون إلى الإنتاج القومى الأفغانى والصادرات الأفغانية بنظائرها فى الدول النامية . فعلى سبيل المثال بلغ متوسط نسبة الدين الخارجى إلى الصادرات بالدول النامية فى عام ١٩٨٧ حوالى ٦و١٦٨٪[٢٩] ، إلا أن هذه النسبة فى أفغانستان بلغت ٤٣٢٪ لعام ١٩٨١ و٥٢٠٨ ٪ لعام ١٩٨٥ و ١٩٦٦٩٪ لعام ١٩٨٩ . وإذا صحت التقديرات الواردة فى الجدول السابق (رقم "٣٤") تكون أفغانستان قد فاقت البلدان النامية العشر الأثقل مديونية (الأرجنتين - البرازيل - فنزويلا - المكسيك - شيلى - الهند - أندونيسيا - كوريا الجنوبية - تركيا - مصر) من حيث نسبة الدين الخارجى الى الناتج القومى الإجمالى، إذ بلغ متوسط هذه النسبة في هذه الدول ٥ر٣٢٪ عام ١٩٨٧[٣٠] . وتُجمع التقارير التى كُتبت

عن الإقتصاد الأفغاني على أن جل الديون الأفغانية هي للإتحاد السوفياتي يليه بقية دول الكتلة الشرقية . وكما أوضحنا في الباب الأول وعند تناولنا للنفقات العسكرية الأفغانية فإن الغالبية العظمى من هذه الديون هي ديون عسكرية أو ذات طبيعة عسكرية لتغطية نفقات الحرب.

مصادر وهوامش الباب السادس:

(١) Seminar: Afghanistan, / Documents Publication No. 3, Pakistan Institue Of National Affairs (Lahore), Feb .1990,p.36, (From UN Sources).

(٢) The Military Balance 1988- 1989, First published Autumn 1988, p. 155, published by International Institute for Strategic Studies (IISS), London. & Afghanistan The First Five Years of Soviet Occupation, p. 246.

(٣) Asiaweek, August 3,1990,P-7

(٤) Afghanistan The First Five Years of Soviet Occupation, p. 246.

(٥) Monthly Bulletin of Statistics - UN, Nework, 1988- VOL. XLII No. 12- December 1988 - p. 202.

(٦) IMF Inernational Financial Statistics, in : EIU - Country Profil. Pakistan - Afghanistan, 1988- 89, p. 69.

(•) على الرغم من طبيعة نظام كابل الاشتراكية إلاّ أن صرافي العملة مازالوا يعملون في سوق "سراى شاه زادا"

(٧) The Frontier Post, Daily Newspaper published simultaneously from Peshawar & Lahore (Pakiston), 7- 10- 1989.

(٨) الجدول رقم "٣٢" من إعدادنا، ومصادر أرقامه هي:

(A)-WUFA, VOL 3 No. 2, April - June 1988, pp., 33- 34. -

(B)-Afghan Information Center (AIC), Monthly Bulletin, Peshawar Pakistan, No. 95, April 1989, p: 10. -

(C)-The Nation, 29- 12- 1989, p. 9 (AFP- Kabul).

(D)-The Pakistan Times, 2- 11- 1989, (DPA- Kabul).

(E)-The Frontier Post, 29- 10- 1989, (AAP, AFP- Kabul).

(F)-Ibid. 25- 11- 1989. (PPI).

(٩) The Nation, 29- 12- 89, p. 9. (AFP- Kabul).

(١٠) لمزيد من التفصيلات عن أزمة الغذاء بكابل في شتاء ١٩٨٩ ارجع إلى:

Afghan Information Centre (AIC), Monthly Bulletin, Peshawar-Pakistan No. 95, Feb. 1989, pp. 27- 28 & No. 97, April, pp. 7- 8.

(١١) FBIS- South Asia- 22 March 1988- p. 50.

(١٢) The First Five Years of Soviet Occupation. p. 247.

(١٣) KNT, April 2. 1986, p. 3.

(١٤) Afghanistan The First Five Years of Soviet Occupation PP.247-248.

(١٥) Afghanistan, seminar Documents, publication No.39 P.37, (Pakistan Institute of National Affairs)

(١٦) Afghanistan Today, Ten Years of the Saur Revolution. The Embassy of the Republic of Afghanistan. New Delhi, 1988- p. 47.

(١٧) The Military Balance 1988 - 89, First Published Autumn 1988, p. 156.

(١٨) Afghan Information Centre (AIC)- Monthly Bulletin, February 1989, No. 95, p. 25.

(١٩) FBIS 22 March 1988. South ASIA, p. 50.

(٢٠) The Muslim. Daily Newspaper, Islamabad. Feb-1989,p.1

(٢١) The First Five Years of Soviet Occupation, p. 248.

(٢٢) KNT, April 2, 1986, p. 3.

(٢٣) مصادر أرقام الجدول رقم "٢٣" هي:-

(A)-The Military Balance, 1988- 1989, First Published Autumn pp. 155- 156- 226. 1988,

(B)- The Muslim, 19- 7- 1989, p. 1.

(C)- Afghanistan, The First Five Years of Soviet Occupation, p. 248.

(D)- KNT, April 2, 1986, p. 3.

(E)- Afghanistan, seminar / Documents, publicatian No.3, -
P.37.

(F)-Afghanistan The First Five Years of Soviet Occupstion, p. 248.

(٢٥) The Military Balance 1988- 1989, First Published Autumn 1988, p. 155, (IISS- London).

(٢٦) Ibid, P.173, (IISS- London).

(٢٧) EIU, Country Profile 1988- 89, Pakistan - Afghanistan, pp.69 & 72

(٢٨) The Pakistan Times, Daily Newspaper, Islamabad, 32 August 1989, VOL. XLIII No. 195, P. 1.

(٢٩) و(٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ – ص ٤٥١ و١٨٦ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة ١٩٨٨.

الباب السابع

المتغيرات الكلية

١- الإنتاج القومي.
٢- الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي.
٣- السكان والعمالة.

الباب السابع

المتغيرات الكلية

توضح " الحسابات الاقتصادية القومية " مستوى النشاط الإقتصادى لكل بلد ، كما أنها تُعد أساساً لاتخاذ القرارات ورسم السياسات الإقتصادية كافة . ونستعرض فى هذا الباب مفهومين من مفاهيم الحسابات الاقتصادية القومية لأفغانستان هما : الإنتاج القومى والإنتاج المحلى ، مع توضيح آثار الحرب عليهما وانعكاس ذلك على نشاط الاقتصاد الأفغاني ونموه. كما نستعرض أيضاً السكان والعمالة الذين يمثلون عنصر الحياة لأي نشاط اقتصادي بشري.

١- الإنتاج القومى

بلغ الإنتاج القومى لأفغانستان٣٧٩٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٨/٧٧ بمعدل نمو ٣.٤٧٪ سنويا[١] . وفى يناير ١٩٨٤ صرح رئيس وزراء حكومة كابل "سلطان على كشتمند" أن إجمالى الإنتاج القومى للبلاد يقل عن مستوى عام ١٩٧٨ بنسبة ٢.٦٪ ، ولكنه عاد بعد شهرين فذكر أن الإنتاج القومى قفز بنسبة ٦٪[٢] وفى تقييمه لنتائج الخطة الخمسية الأولى (مارس ١٩٨١- مارس ١٩٨٦) ذكر أن الإنتاج القومى لأفغانستان قد زاد خلالها بنسبة ١٤٪ وأنه سيزيد خلال الخطة الخمسية الثانية (مارس ١٩٨٦ - مارس ١٩٩١) بنسبة ٢٥٪ [٣] ، إلا أن الأرقام الرسمية التى قام بنشرها بنك أفغانستان المركزى (Da Afghanistan Bank) والبنك الدولى توضح عكس ما ذكره "كشتمند" كما فى الجدول رقم "٣٥" الذى يبين أن الإنتاج القومى لعام ١٩٩٠/٨٩ قد انخفض بنسبة ٢١ر٧٪ عنه فى عام ١٩٧٨/٧٧ (طبقاً لأسعار ١٩٧٨، مع التغاضي عما فى الأرقام الرسمية لحكومة كابل من مبالغة بعد انقلاب أبريل ١٩٧٨) .

ويوضح الشكل رقم "٥" أن أدنى نقطة وصل إليها منحنى الإنتاج القومى كانت فى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ الذى كان أسوأ عام على القطاع الزراعى من ناحية الدمار الذى لحق به نتيجة لسياسة الأرض المحروقة التى اتبعها السوفيات ضد الريف الأفغانى .

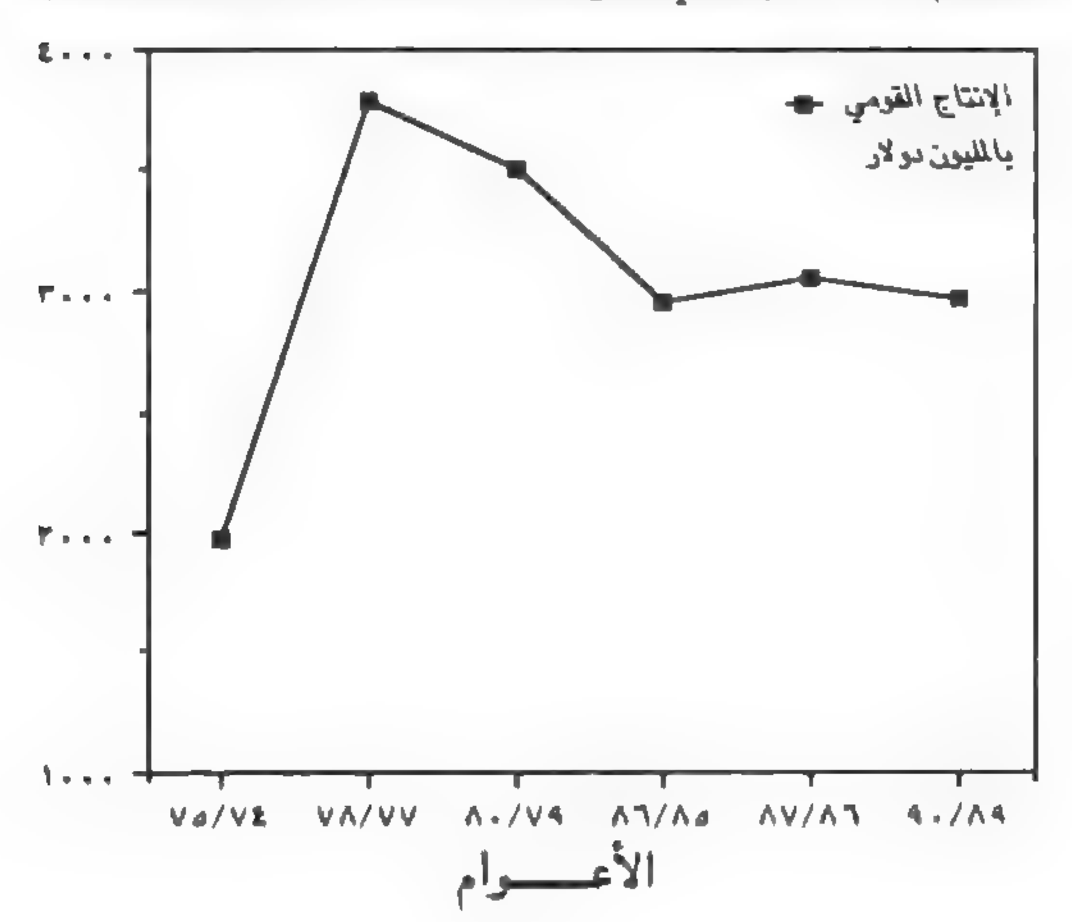
كما أوضحنا في البابين الثاني والثالث ، فالأرقام الحكومية تظهر أن الزراعة شكلت ٥٥٪ - ٥٧٪ من الإنتاج القومى حتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧[٤] ، وعندما ظهر تحسن ملحوظ فى القطاع الزراعى فى فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧[٥] ، وصل منحنى الإنتاج القومى فى عام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ إلى أعلى نقطة وصل إليها حتى الآن مسجلاً رقماً قياسياً بلغ ٣٧٩٣ مليون دولار .

جدول رقم - ٣٥ - الإنتاج القومى لأفغانستان طبقاً للأرقام الرسمية المتوفرة[٦]
(١٩٧٥/٧٤-١٩٩٠/٨٩)

العام	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٨/٧٧	١٩٨٠/٧٩	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٩٠/٨٩
الإنتاج القومى (بالمليون دولار)*	١٩٧٧	٣٧٩٣	٣٥٠٢	٢٩٦٤	٣٠٦٣	٢٩٧٠

* طبقاً لأسعار ١٩٧٨/٧٧.

شكل رقم - ٥ - منحنى تقريبي للإنتاج القومى لأفغانستان (١٩٧٥/٧٤-١٩٩٠/٨٩)



جدول رقم – ٣٦ – الخسارة التقديرية للإنتاج القومي نتيجة الخسائر البشرية لاثني عشر عاماً من الحرب[٧]

الأعوام	العدد السنوي للقتلى (بالمليون نسمة)	العدد التراكمي للمهاجرين (بالمليون نسمة)	نصيب الفرد من الإنتاج القومي (بالدولار)	خسارة الإنتاج القومي (بالمليون دولار)
١٩٧٨ / ١٩٧٩	٠,٠٠٥	٠,٩	١٨٢	١٧٢,٩٠
١٩٧٩ / ١٩٨٠	٠,٠٠٩	٢,٠	١٨٧	٣٩٠,٨٠
١٩٨٠ / ١٩٨١	٠,١١	٢,٧	١٩٥	٤٢٥,١٠
١٩٨١ / ١٩٨٢	٠,٠٠٩	٣,٠	٢٠٢	٦٢٤,١٨
١٩٨٢ / ١٩٨٣	٠,١١	٣,٥	٢١٥	٦٧٩,٤٠
١٩٨٣ / ١٩٨٤	٠.١٧	٤,٠	٢٢٢	٩٢٥,٧٠
١٩٨٤ / ١٩٨٥	٠,٢٤	٤,٤	٢٣١	١٠٧١,٨٤
١٩٨٥ / ١٩٨٦	٠,٢٠	٤,٦	٢٤٠	١١٥٢,٠٠
١٩٨٦ / ١٩٨٧	٠,١٨	٤,٩	٢٤٨	١٢٥٩,٨٤
١٩٨٧ / ١٩٨٨	٠,١٤	٥,٠	٢٥٧	١٣٢٠,٩٨
١٩٨٨ / ١٩٨٩	٠,١١	٥,٢	٢٦٤	١٤٠١,٨٤
١٩٨٩ / ١٩٨٩	٠,١٠	٥,٥	٢٧٢	١٥٢٣,٢٠
الإجمالي	١ ٥٩	٥.٥		١٠,٩٤٧,٧٨

ويوضح الجدول رقم –٣٥– أن الإنتاج القومي قد تضاعف –وفقاً لأرقام البنك الدولي نقلاً عن حكومة كابل– بمقدار ٩ر٠ مرة تقريباً خلال الثلاث سنوات السابقة لانقلاب أبريل ١٩٧٨ وبدء الحرب ، أي بمعدل ٣ر مرة سنوياً . وإذا قسنا على هذا المعدل فمن المفترض أن يكون الإنتاج القومي قد تضاعف ٦ر٣ مرة خلال الاثنى عشر عاماً الأولى من الحرب (١٩٧٩/٧٨ – ٨٩/ ١٩٩٠) ليصل إلى ٦٥ر١٢ بليون دولار (ويدعم هذا الافتراض أن الخطة السبعية (٧٧/٧٦ –٨٣/١٩٨٤) –الملغاة– هدفت إلى مضاعفة الإنتاج القومي ليصل إلى حوالي ليون دولار حتى مارس ١٩٨٤ فقط.) إلا أن هذا الإنتاج لم يتعد ٩٧ر٢ بليون دولار في عام ٨٩/١٩٩٠، وبذلك تكون الخسارة التقديرية للإنتاج القومي الأفغاني خلال ١٢ عاماً من الحرب حوالي ٦٨ر١٠ بليون دولار .

وهذا الرقم السابق تؤكده الخسارة التقديرية المحتملة للإنتاج القومى، حسب الخسارة البشرية لاثنى عشر عاماً من الحرب، وحسب النصيب المفترض لكل فرد من هذا الإنتاج طبقاً لتقدير البنك الدولى للتنمية والتعمير (IBRD) على أساس مشروع الخطة السبعية لحكومة "داود" (مارس ١٩٧٦ ـ مارس ١٩٨٣). وهذه الخسارة ـ وفق الجدول رقم -٣٦- بلغ إجماليها حتى ٢٠ مارس ١٩٩٠ حوالى ١٠ر٩٥ بليون دولار، ويزداد المبلغ السابق إذا أضفنا إلى أعداد القتلى والمهاجرين إلى الخارج أولئك الذين تحولوا إلى عاطلين نتيجة لهجرة ١١٪ من السكان هجرة داخلية وكذلك من تحولوا إلى مهنة القتال (كما أوضحنا من قبل فى قطاعى الزراعة والصناعة -بالباب الثالث-).

٢ـ الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي

تشير إحصاءات صندوق النقد الدولى إلى أن الإنتاج المحلى لأفغانستان فى نهاية عام ١٩٨٠ أقل ارتفاعاً مما كان عليه فى عام ١٩٧١[٨] ، وإذا كانت آثار حرب ثلاثة أعوام قد عادت بمستوى هذا الإنتاج عشر سنوات إلى الوراء فإنه من المتوقع أن يكون استمرار هذه الحرب بضراوة مضطردة تسعة أعوام أخرى قد عاد بمستوى الإنتاج إلى أربعينات هذا القرن. ويقول تقرير منسق الأمم المتحدة إن الإنتاج المحلى قد انخفض من ٢٥٨٧ مليون دولار فى عام ٧٨/ ١٩٧٩ إلى ٢١٥٤ مليون دولار فى ٨٦/ ١٩٨٧[٩] ، أى أنه انخفض فى هذه الفترة بنسبة ١٦،٧٪.

جدول رقم - ٣٧ - الانتاج المحلي لأفغانستان في سنوات الحرب طبقاً للاحصاءات الرسمية
(بالبليون افغاني وفق أسعار ١٩٧٨[*] ، وينتهي العام في ٢٠ مارس)

الأعوام	١٩٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨١/٢٨٢ر	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦
الزراعة والغابات والثروة الحيوانية	٨٤ر٣	٨٣ر٦	٨٦	٦٥ر٢	٦٧ر١
التعدين والصناعة والطاقة	٣٠ر٧	٢٨ر٨	٢٦ر٦	١٦ر٤	١٧ر١
التشييد والبناء	٦ر٧	٥ر٩	٦ر٥	٣ر٩	٤ر٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠ر٣	٩ر٨	١٠ر١	١٠ر٠	١٠ر٤
المواصلات والمخازن والاتصالات	٥ر٢	٤ر٨	٤ر٥	٢ر٧	٢ر٩
خدمات أخرى	١ر٨	١ر٨	١ر٨	١ر٧	١ر٧
الإجمالي	١٣٩ر٠	١٣٤ر٧	١٣٥ر٥	٩٩ر٩	١٠٤ر٠

* الدولار الامريكي الواحد = ٤٢ افغاني في عام ١٩٧٨

وإذا افترضنا صحة ما أورده نظام كابل من أرقام في الجدول السابق (مع ملاحظة اختلافها مع ما توصلنا إليه عن إنتاجية مختلف القطاعات)، فقد انخفض الإنتاج المحلي لعام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٥ر٢٨٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٠/٧٩ -أي في العام الثاني من الحرب-، وكان أشد انخفاض له في عام ١٩٨٦/٨٥ الذي شهد أقل إنتاج للقطاع الزراعي الحيواني الذي شهد بدوره أكبر دمار بسبب الحرب في العام نفسه (كما أوضحنا عند تناولنا للقطاعي الزراعي).

ويوضح الجدول رقم "٣٧" أن القطاع الزراعي هو صاحب السهم الأول في الإنتاج المحلي بنسبة لم تقل عن ٦٠٪، يليه قطاع التعدين والصناعة والطاقة الذي انخفضت قيمة إنتاجه إلى النصف تقريباً في عام ١٩٨٧/٨٦ مما أدى إلى انخفاض نصيبه من ٢٢٪ إلى ٤ر١٦٪ من إجمالي الإنتاج المحلي، وقد مثلت عوائد صادرات الغاز (٦ر٢٥٩ مليون دولار) حوالي ثلثي قيمة إنتاج هذا القطاع في العام نفسه. الأمر الذي يدل على ضآلة نصيب الصناعة والمعادن وبقية مصادر الطاقة مثل الكهرباء والفحم، إذ لا يتعد هذا النصيب ٥ر٥٪ من إجمالي الإنتاج المحلي بعد استبعاد عوائد صادرات الغاز

ولوصف حالة النشاط التنموى فى أفغانستان ننقل ما ذكره "بابراك كارمل" الرئيس السابق لنظام كابل فى أبريل ١٩٨٦ عندما قال: "إننا فى عام ١٣٦٤ هـ ش (٢١ مارس ٨٥ ـ ٢٠ مارس ١٩٨٦) لم ننجح فى استئناف استخراج البترول والكبريت والأحجار الكريمة، وكذلك فى توسعة التطوير الجيولوجى لحقول الغاز أو البدء فى الاستغلال الصناعى للنحاس والفحم والفوسفات وبقية المعادن الأخرى، كما تعثر العمل فى مجال تطوير شبكة الرى الزراعى وإنشاء المزارع الحكومية ومحطات النقل وخطوط نقل الطاقة وشبكات التليفونات والمتطلبات الضرورية الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الوطنى". ثم عزا ذلك إلى القوى المضادة للثورة[١٠]. إلا أن حكومة كارمل ذكرت أن الإنتاج المحلى قد زاد بنسبة ١٤٪ خلال الخطة الخمسية الأولى (٨١ - ١٩٨٦)[١١].

وقد تراوحت التقديرات غير الرسمية لمعدل النمو الاقتصادى لأفغانستان خلال السنوات الخمس السابقة لانقلاب ١٩٧٨ بين ١٪ و ٤٪ سنوياً وذكرت الأرقام الحكومية إنه بلغ ٤٪[١٢].

وبعد الانقلاب وبدء الحرب ادعت حكومة كارمل أن اقتصاد أفغانستان نما خلال فترة حكمها (٨٠-١٩٨٦) بنسبة ٢٪ سنوياً، إلا أن بعض التقارير الغربية تقول إنه انخفض بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ خلال فترة أربعة أعوام من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣ ـ أى بمعدل ٧٪ سنويا[١٣] .

وقد ذكر كشتمند فى أبريل ١٩٨٣ أن الدمار الذى لحق بالبلاد من جراء الحرب ـ حتى ذلك الحين ـ قد بلغ ٢٤ بليون أفغانى (٤٣٢ مليون دولار) وهذا يعادل نصف ما أُنفق على تنمية الاقتصاد الأفغانى خلال عشرين عاماً قبل ثورة أبريل[١٤] ـ أى من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٧٨ - ، وفى أبريل ١٩٨٦ ذكر كشتمند أن الدمار الذى لحق بأفغانستان بلغ ٤٠ بليون أفغانى (٧٩٠٫٥ مليون دولار)[١٥] ، وهذا يعادل ٩١٪ مما أُنفق على تنمية الاقتصاد الأفغانى خلال الفترة المذكورة . وعلى حسب "مقياس" رئيس الوزراء -الاقتصادى المختص- "كشتمند" فمن المتوقع أن يكون استمرار الحرب حتى عام ١٩٩٠ قد سبب دماراً يزيد على ما أُنفق عى التنمية خلال تلك الفترة .

وعلى أية حال نستطيع القول بأن الاقتصاد الأفغانى الذى كان ضعيفاً قبل الحرب قد انخفض مستوى نشاطه بشدة وتوقف نموه -بل قد تدهور- نتيجة للحرب والغزو السوفياتى

٣- السكان والعمالة

تمخضت الحرب في أفغانستان -حتى نهاية عام ١٩٩٠- عن دمار بشري رهيب لم يشهده شعب في العالم طوال القرن الحالي[١٦]. ويمكن تلخيص آثار الحرب (التي بدأت عقب انقلاب ١٩٧٨ الشيوعي واستمرت واتسعت عقب الغزو السوفيتي في ديسمبر ١٩٧٩) على الشعب الأفغاني الذي بلغ تعداده ٥ر١٥ مليون نسمة قبيل الحرب فيما يلي:-

أ- الهجرة إلى الخارج:

هاجر حوالي ٦ مليون نسمة -أي ٧ر٣٨٪ من السكان- إلى خارج أفغانستان وهم موزعون كالتالي:-

- ٦ر٣ مليون بباكستان.

- ٣ر٢ مليون بإيران.

- ١ر مليون بأوربا وأمريكا ودول أخرى.

وقد جاء حوالي ٩٧٪ من هؤلاء المهاجرين من المناطق الريفية.

ب- الهجرة إلى الداخل:

نزح حوالي ٧ر١ مليون نسمة -أي ١١٪ من السكان- بحثاً عن الأمان من أماكنهم إلى المناطق الحضرية -مثل كابل وجلال آباد ومزار شريف وغزني وغرديز- وإلى المناطق النائية خاصة المناطق الجبلية الشمالية. ولا توجد معلومات تفصيلية أو مؤكدة عن هؤلاء النازحين.

وبهذا يبلغ إجمالي المهاجرين إلى الخارج والداخل ٧ر٧ مليون نسمة أي نصف السكان تقريباً.

جـ- القتلى:

وقد بلغوا ٦ر١ مليون، أي مايربو على ١٠٪ من إجمالي السكان، وهي نسبة لم تحدث طوال القرن الحالي. وحوالي ٦٠٪ من هؤلاء القتلى رجال.

د- المعوقون والمصابون:

بلغ عدد المعوقين حوالي ٩ر١٪ من إجمالي السكان، وبلغ عدد المصابين ٥ر٧٪ من إجمالي السكان. ويمثل الأطفال أعلى نسبة في المعوقين، في حين أن معظم المصابين هم من الرجال.

هـ- الأيتام والأرامل:

من المتوقع أن يكون هناك ٧٠٠ ألف أرملة ويتيم بأفغانستان، وذلك في ضوء أن ٦٠٪ من إجمالي القتلى هم رجال.

و-معدل النمو الطبيعي:

تقول بعض الدراسات إن عدد سكان أفغانستان ظل ثابتاً طوال فترة الحرب -أي ٥ر١٥ مليون نسمة- لتماثل عدد المواليد مع عدد القتلى والوفيات. وبذلك يصبح معدل النمو الطبيعي الحالي صفراً. إلاّ أن تقديرات حكومة كابل تقول إن عدد السكان قد

ارتفع إلى ٣ر١٧ مليون في عام ١٩٨٤.

ز- التركيبة العرقية:-

على صعيد السكان المقيمين داخل أفغانستان انخفضت نسبة العنصر الرئيس الأول: "البشتون" من ٤٠٪ من إجمالي السكان قبل الحرب إلى ٢٢٪ من إجمالي السكان داخل أفغانستان في عام ١٩٨٧ نتيجة ارتفاع نسبة المهاجرين البشتون، مما أدى إلى زيادة نسبة العنصر الرئيسي الثاني "التاجيك" من ٢٦٪ إلى ٣٤٪. ومن المتوقع كذلك ارتفاع نسبة عنصر "الهزارا" -ومعظمهم من الشيعة- نتيجة لضعف تأثر مناطقهم بآثار الحرب المدمرة. وعلى صعيد المهاجرين في باكستان بلغت نسبة البشتون منهم ٨٥٪ ونسبة التاجك ٦٪. وسيؤثر هذا التغير -في حالة استمراره- على التركيبة العرقية، وبالتالي على النواحي السياسية للبلاد مستقبلاً، فقد كانت السلطة في أفغانستان تخضع أساساً إلى سيطرة البشتون.

ح- التركيبة الجنسية (الذكور والإناث) العمرية:-

كان معدل الذكور إلى الإناث قبل الحرب ٠٦٢ر١، وفي عام ١٩٨٧ بلغ معدل الذكور إلى الإناث وسط المهاجرين الأفغان في باكستان ٩٩٢ر، والسبب الأول لهذا الاختلاف هو الوفيات بسبب الحرب. وبالنسبة للتوزيع العمري للمهاجرين بباكستان في عام ١٩٨٧، بلغت نسبة من هم تحت سن الحدية عشرة ١ر٣٣٪، و٧ر٥٨٪ تحت الحادية والعشرين، و٨ر٧٣٪ تحت الحادية والثلاثين، في حين كانت هذه النسب قبل الحرب: ٨ر٣٢٪ و٦ر٥٥٪ و٧٢٪ (على التوالي).

ط- التوزيع الجغرافي:-

ارتفع عدد سكان المدن من ١٥٪ من إجمالي السكان قبل الحرب إلى ٢٤٪ في عام ١٩٨٧ في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة سكان الريف من ٨٥٪ إلى ٢٣٪ بسبب الهجرة إلى الخارج والداخل وارتفاع عدد القتلى.

ي- العمالة:-

لا توجد إحصاءات عن العمالة في أفغانستان بعد الحرب، ولكن أدت هذه الحرب إلى

هجرة ٣٨٫٧٪ من السكان إلى خارج البلاد وإلى قتل ١٠٪ منهم وإعاقة ٣٪، وهذا يعني أن أفغانستان قد فقدت أكثر من نصف قواها البشرية، هذا فضلاً عن الارتفاع المتوقع لنسبة العطالة بين النازحين داخلياً الذين يمثلون ١١٪ من السكان، وكذلك من تحولوا إلى مهنة القتال ويقدرون بمليون رجل، فكل من المجاهدين ونظام كابل يقول إن لديه نصف مليون مقاتل أي أن المقاتلين يعادلون ١/٥ إجمالي العمالة في أفغانستان قبل الحرب (٥٫٣ مليون).

ويزداد أثر الحرب عمقاً على القوى العاملة في أفغانستان إذا عرفنا أن ٤٣٪ من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٣ عاماً وهي سن ذروة الإنتاج، وأن ثلاثة أخماس قتلى الحرب من الذكور -الذين ترتفع معدلات قتلهم- هم في عمر ٢١-٥٠ عاماً.

وقد تأثرت العمالة في أهم قطاعات النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

• ***الزراعة:*** وكانت تستوعب ٧١٫٦٪ من الأيدي العاملة قبل الحرب ضمن ٨٥٪ من إجمالي السكان كانوا يعيشون في الريف الذي فقد أكثر من ثلاثة أرباع سكانه نتيجة للحرب وشكل مهاجروه ٩٧٪ من إجمالي المهاجرين. وقد نشأ الجيل الجديد من الفلاحين في مخيمات الهجرة بعيداً عن مزارعهم الأمر الذي يجعلهم عمالاً غير مهرة في المستقبل.

• ***الصناعة:*** وكان يعمل بها قبيل الحرب ٢٥٠ ألف عامل -أي ٦٫٢٪ من إجمالي العمالة-، وقد انخفض هذا العدد بشدة أثناء الحرب حيث وصل إلى ٣٥ ألف عامل في منتصف الثمانينات، لأسباب وعوامل أوضحناها عند تناولنا لقطاع الصناعة والكهرباء.

• ***التعدين:*** وقد بلغت نسبة العاملين فيه ٣٫٤٪ من إجمالي العمالة قبل الحرب. وكان أكبر مجالاته استيعاباً للعمالة هي استخراج الفحم الذي انخفض إنتاجه أثناء الحرب بنسبة ٣٢٫٥٪، في حين توقف النشاط التعديني تماماً عدا ضخ الغاز الطبيعي والبترول من الشمال إلى الاتحاد السوفيتي. وهذا يعني انخفاضاً شديداً في العمالة أو تحولها إلى بطالة مقنعة وإلى صفوف الخدمة العسكرية.

• ***العمالة غير المهرة:*** ارتفعت نسبتها من ٤٪ قبل الحرب إلى ٣١٪ في عام ١٩٨٧.

• ***هجرة الكفاءات العلمية والمهنية:*** بلغ عدد الأفغان الذي هاجروا إلى بلدان غير

مجاورة لأفغانستان -وعلى الأخص دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية- حوالي ١١٠ ألف نسمة غالبيتهم العظمى من المهنيين المهرة. فعلى سبيل المثال هاجر إلى الخارج ٤٩٪ من أعضاء هيئة تدريس جامعة كابل، لم يقم بباكستان منهم سوى ٣٪ فقط، وقد أوضحنا في عرضنا للقطاع الزراعي أن ١٤٠٠ من الخبراء الزراعيين قد هاجروا إلى خارج أفغانستان.

مصادر وهوامش الباب السابع:

(١) WUFA, VOL. 2 No. 1, January - March 1987, pp. 49- 51.

(٢) Afghanistan, The First Five Years of Soviet Occupation, p. 242.

(٣) KNT,2 April 1986, p. 3.

(٤) و (٥) EIU,Counrty Profile , 1988-89, Pakistan - Afghanistan, p.56.

(٦) الأرقام الواردة فى الجدول رقم -٣٥- عن الإنتاج القومى حتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ نقلاً عن :

EIU,Country Profile, Pakistan - Afghanistan, 1988-89,pp.56-57.(Source : World Bank & Da Afghanistan Bank & KNT.)

وحجم الإنتاج القومى لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ فمصدره : Asiaweek ,3 August 1990, p.7

(٧) مصادر أرقام وإحصاءات الجدول رقم -٣٦- هى :-

أ - "العدد التراكمى للمهاجرين إلى الخارج" و"العدد السنوى للقتلى" حتى عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨ نقلاً عن دراسة : "أفغانستان وإبادة شعب".إعداد/ مارك سلونسكى ، ود. إعجاز جيلانى - ترجمة رأفت العزب - إصدار: القسم العربى بمعهد الدراسات السياسية - إسلام أباد - باكستان - الطبعة الأولى (يوليو ١٩٩٠) - ص ٤٧ - الجدول رقم ٩ - وقد قمنا بتحويل النسب المئوية لنتائج المسح الميدانى الذي قامت عليه الدراسة - الى أعداد بالمليون على أساس أن تعداد سكان أفغانستان ٥ر١٥ مليون نسمة - أما "أعداد المهاجرين الى الخارج والقتلى" خلال عامى ٨٨/ ١٩٨٩ و٨٩/ ١٩٩٠ فطبقاً لما أوردته مصادر المجاهدين والمهاجرين.

ب - نصيب الفرد من الإنتاج القومى حتى عام ٨٥/١٩٨٦ نقلاً عن:

WUFA, VOL. 2 No. 1, January _ March 1987, P. 51

أما نصيب الفرد فى بقية الأعوام فهو من تقديرنا قياساً على الأعوام السابقة. والتقويم المستخدم فى هذا الجدول هو التقويم الهجرى الشمسى الذى يبدأ عامه فى ٢١ مارس وينتهى فى ٢٠ مارس التالى.

(٨) Afghanistan, The First Five Years of Soviet Occupation, p.242

(٩) First Consolidated Report, UNOCA, P.xi

(١٠) Karmal Speech in FBIS - South Asia, April 7, 1986, p.c 12 & Problems of Communism, May - June 1987, p. 51.

(١١) KNT, 2 April 1986,pp.2-3

(١٢) Afghanistan, The First Five Years of Soviet Occupation, p. 235 & Country Profile, Pakistan - Afghanistan, 1988-89, p.56

(١٣) Afghanistan, The First Five Years of Soviet Occupation, p. 246.

(١٤) Ibid., p. 233.

(١٥) KNT,2 April 1986, p.2.

(١٦) استقينا المعلومات الخاصة بالسكان والعمالة من المراجع التالية:ـ

(A) Afghanistan: The Decimatian of A people, by Dr. Marek Sliwinski, University of Geneva, 1988..

(B) The Middle East and North Africa 1991.

(C) The Eurapa World Year Book, 1981 - 88 - 98 - 90.

(D) First Consolidated Report, sept. 1988.

(E) EIU, Counlry Profile, 1989 - 90, Pakistan - Afghanistan.

(F) أفغانستان الحاضر والمستقبل - تقرير شهري - القسم العربي بمعهد الدراسات السياسية (إسلام اباد) - الأعداد الخاصة بعامي ١٩٨٩ ،١٩٩٠م

الباب الثامن

إمكانات التنمية والإعمار

- - أهم تحديات التنمية والإعمار.
- - المتطلبات الأساسية لبدء عملية التنمية والإعمار.
- - تنمية الموارد البشرية.
- - نظرات على إعمار وتنمية أهم القطاعات الاقتصادية:-

الزراعة - التعدين - الصناعة - المواصلات والاتصالات - الأحوال المالية والتجارة الخارجية.

الباب الثامن

إمكانات التنمية والإعمار

إن المعضلة الكبرى التي تنتظر أفغانستان -بعد انتهاء الحرب وإحلال السلام- هي إعادة إعمار ماخربته الحرب وتنمية الموارد المحلية، وهذه المعضلة تمثل واحداً من أكبر تحديات المستقبل للشعب الأفغاني. وقد حاولنا في الأبواب السابقة تقديم مسحاً لواقع أهم جوانب الاقتصاد الأفغاني بعد دمار ١٢ عاماً من حرب ضروس -مازالت مستمرة-، وسنحاول في هذا الباب إلقاء الضوء على الخطوط الرئيسة لعملية التنمية المطلوبة وإعمار أهم القطاعات، إلاّ أننا سنبدأ أولاً بتحديد أهم التحديات والعقبات التي تواجه التنمية والإعمار في أفغانستان مستقبلاً.

أهم تحديات التنمية والإعمار

١- *دمار البنية الأساسية للاقتصاد الأفغاني:* وذلك نتيجة للآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب، كما أوضحنا في الأبواب السابقة.

٢- *الانكشاف على الخارج:* وهذا الانشكاف المعتاد في اقتصاد الدول النامية يزداد مداه وعمقه في أفغانسنتان بفعل الحرب وبفعل كونها ساحة للصراعات الدولية، وأهم نواحي انكشاف الاقتصاد الأفغاني على الخارج هي:-

- الانكشاف الأيدولوجي، حيث تذبذبت أفغانستان اقتصادياً بين النظريتين الرأسمالية والماركسية قبل انقلاب أبريل ١٩٧٨، ثم رجحت كفة الماركسية بعد الانقلاب وحتى أواخر الثمانينات حينما بدأ التراجع عنها ومحاولة التوفيق مابين النظريتين. إذاً لم يكن لدى أفغانستان -كدولة- أيدولوجية مستقلة تناسب ظروفها المحلية، وفي خلال فترة الحرب -ومن قبلها أيضاً- تلقى الاقتصاديون الأفغان تعليمهم في الشرق أو الغرب مما عمق هذا الانكشاف الأيدولوجي

- الانكشاف المالي (التمويلي)، فكما أوضحنا في الباب الثاني من هذه الدراسة، يعتمد الاقتصاد الأفغاني على التمويل الخارجي لكل من طرفيه أي حكومة كابل

والمجاهدين. وذلك نظراً للبعد الدولي للحرب الدائرة، الأمر الذي أدى إلى إهمال تنمية مصادر التمويل المحلية التي لم تدمرها الحرب.

- الانكشاف الغذائي والتقني. وقد أوضحنا عند تعرضنا للقطاعات السلعية والخدمية اعتماد الأفغان بكافة فصائلهم على الخارج في معظم احتياجاتهم الحياتية من غذاء وكساء ودواء وآلات وتقنيات (أو بتعبير مبسط من الإبرة وحتى الصاروخ)

٣- *غلبة السلوك الاستهلاكي على السلوك الإنتاجي وقيمه:* وذلك نتيجة الدمار الذي لحق بقطاعات الإنتاج -لاسيما القطاع الزراعي الذي يستحوذ على ٦ ٧١٪ من العمالة-. ولغلبة المهن غير المنتجة سلعياً مثل القتال -كما هو الحال في مليشيات نظام كابل- ومثل الخدمات الضرورية للحرب والهجرة -كما هو الحال بين المهاجرين-. وقد ساعد تدفق المساعدات الخارجية لطرفي الحرب على نمو العادات الاستهلاكية وتهميش القيم الإنتاجية لغيابها عن الممارسة الفعلية.

٤- *ضعف المستوى الحضاري البشري:* فقد بلغت نسبة الأمية بين البالغين في أفغانستان في عام ١٩٨٥ حوالي ٣ ٧٦٪ (١ ٦١٪ بين الذكور، ٩٢٪ بين الإناث)، وهذه من أعلى نسب الأمية على مستوى قارة آسيا، وذلك على الرغم من تزايد فرص التعليم أثناء فترة الحرب -خاصة بين المهاجرين-. هذا فضلاً عن الضعف الكمي والكيفي لكل من التعليم العالي والفني -كما أوضحنا في الباب الرابع-، وغياب الربط بين متطلبات التنمية والتعليم. وهذا كله يؤثر على عملية التنمية عبر الإنسان صانع هذه التنمية

٥- *ضعف الأمن والاستقرار الداخلي:* فقد أدت الحرب إلى ظهور عدد كبير من الكيانات السياسية العسكرية الاجتماعية محلياً، ومن الطبيعي أن تتحول هذه القوى -مالم يتم إذابتها- إلى جماعات مصلحية متنافسة على النفوذ الاقتصادي. فالمليشيات التي تمتهن القتال للإرتزاق ستحتاج إلى دخل بديل حتى تُقلع عن قطع الطرق والسلب والنهب وفرض الإتاوات على كافة أنواع النشاط الاقتصادي بمنطقتها، أما استمرار الكيانات السابقة على وضعها فسيؤدي بالطبع إلى تغييب الأمن والاستقرار، وإضعاف الإدارة المنظمة وبالتالي إلى تخويف رؤوس الأموال وعرقلة عملية الإعمار والتنمية.

المتطلبات الأساسية لبدء عملية الإعمار والتنمية

أ- *انتهاء الحرب واستقرار الأمن،* فالحرب في أفغانستان هي حرب شاملة (من حيث بعدها الجغرافي) لاتنحصر في جبهات محددة، وبالتالي يصبح من الصعب القيام بأي جهد للإعمار والتنمية مع استمرار الحرب ودمارها ومما يدل على هذا، تعثر مشروع الأمم المتحدة لإعادة توطين المهاجرين وإعمار مشروعات البنية الأساسية بأفغانستان، وكان من المقرر أن يبدأ هذا المشروع في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ويستغرق أربع سنوات ونصف بتكلفة حوالي ٢ بليون دولار، إلاّ أنه لم يحقق إنجازاً يُذكر حتى نهاية عام ١٩٩٠م.

ب- *قيام كيان سياسي موحد ذو سلطة قوية ومؤسسات سيادية فاعلة،* يُنهي حالة التفسخ السياسي والفوضى التي خلفتها الحرب في أفغانستان، والتي يستحيل معها مباشرة أي جهد إنساني إعماري منظم في الداخل، وكذلك الحصول على أي نوع من الدعم من الخارج. وقد كان ذلك من الأسباب الرئيسة لتعثر مشروع الأمم المتحدة سالف الذكر

ج- *بناء وتكوين المؤسسات الاقتصادية الأساسية للدولة* -مثل وزارات التخطيط والإعمار والتنمية والزراعة والصناعة والتعدين والمالية والاقتصاد-، بحيث تكون هذه المؤسسات قادرة على إعداد الخطط وتنفيذها ومتابعتها ومع الاستفادة بالمؤسسات القائمة الآن لدى حكومة كابل ولدى تنظيمات المجاهدين

د- *تبني أيدولوجية واضحة:* اشتراكية -رأسمالية- إسلامية، تنظم سير الحياة في أفغانستان، وذلك بعد دراسة التجارب السابقة لأفغانستان مع الرأسمالية والاشتراكية، على أن يؤخذ في الاعتبار البعد العقائدي لدى الشعب الأفغاني

هـ- *اتباع سياسة تخطيطية إنمائية شاملة،* وهو مايسمى في بعض الأحيان التخطيط التأشيري. إذ أن هذا النوع من التخطيط يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية ويضمن قدراً كبيراً من التناسق والتماسك في إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها، كما أنه يتم عن طريق الترغيب لاعن طريق التوجيه الآمر. وهذا بدوره يناسب الشخصية القومية الأفغانية النافرة من التحكم والسيطرة.

تنمية الموارد البشرية

من المسلم به أن المجتمع الذي لا يستطيع تنمية إنسانه غير قادر في نهاية الأمر على تنمية أي شيء آخر. فالإنسان هو صانع عملية التنمية وهو هدفها. وتنمية الموارد البشرية تعني أساساً تمكين البشر من الاستخدام الكفء للأصل الرئيسي الذي يملكونه وهو قدرتهم على العمل.

وتشمل عملية تنمية الموارد البشرية مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتتفاعل عملية التنمية في هذه المجالات من خلال "شبكة وثيقة من العلاقات المتبادلة" -كما يصفها تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ الصادر عن البنك الدولي-، ويلعب التعليم الدور الأساسي في هذه الشبكة.

وفي الدول الفقيرة المتخلفة -مثل أفغانستان- تصبح تنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري حتمية لاغنى عنها، حيث لا مورد أهم من البشر الذين هم في الوقت نفسه مكمن التخلف والفقر- وفيما يلي نستعرض أهم خطوط هذه العملية في أفغانستان[١]:-

١- في مجال التعليم والتدريب:-

أ- توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية: إذ تتطلب عملية التنمية قاعدة عريضة من المتعلمين ولا يكفي وجود نخبة متعلمة لتحقيقها. فالتعليم يؤدي إلى استيعاب وفهم الشعب لخطط التنمية وأهميتها والتفاعل معها، كما يساعد على زيادة الإنتاج المحلي، فقد أظهرت دراسة شملت ٥٨ بلداً خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥ أن زيادة سنة واحدة في سنوات التعليم -في المتوسط- يمكن أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٪، وقد توصلت دراسة أجريت عن أفريقيا إلى أن إنتاج المزارعين الذين أتموا أربع سنوات من التعليم -وهو الحد الأدنى اللازم للإلمام بالقراءة والكتابة- يزيد في المتوسط بنحو ٨٪ عن إنتاج المزارعين الذين لم يلتحقوا بالمدارس. من ناحية أخرى يؤدي انتشار التعليم إلى تحسين المستوى الصحي، فقد تبين أن سنة من تعليم الأم ارتبط بانخفاض قدره ٩٪ في وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وتعاني أفغانستان من تفشي الأمية وقلة المتعلمين -على نحو ما أسلفنا في الباب الرابع- مما يسبب ضعف عطاء موردها الرئيسي -أي البشر- وبالتالي عرقلة سير عملية التنمية في المستقبل، الأمر الذي يحتم الاهتمام بالتعليم و محو الأمية مع الاستفادة من تجارب حكومة كابل والمجاهدين والمهاجرين في هذا المجال. وتقدر الأمم المتحدة أن الاستيعاب التعليمي لحوالي ٤٠٪ فقط من الأفغان الذين هم في عمر ٦ - ١٤ سنة يتطلب ٥١٣٥ مدرسة، منها ٧٤٠ مدرسة تعمل حالياً -طبقاً لإحصاءات حكومة كابل، و٢٠٠٠ مدرسة تحتاج إلى درجات مختلفة من إعادة البناء والإصلاح، و٢٣٩٥ مدرسة يجب أن تبنى من أساسها.

ب- *رفع مستوى التعليم:* فقد تأثر التعليم في أفغانستان طوال فترة الحرب بهجرة الكوادرالتعليمية وعدم استقرار المناهج وتضاربها والضعف الشديد للإمكانات المادية، الأمر الذي يحتاج إلى علاج سريع ينقل وظيفة النظام التعليمي الأفغاني من "التشهيد" -أي منح الشهادات فقط- إلى "التأهيل" -أي تأهيل المتعلم لأداء وظيفة مطلوبة.

جدول رقم -٢٨-

العدد اللازم من المدارس والمدرسين لاستيعاب ٤٠٪ ممن هم في عمر ٦-١٤ سنة

المنطقة	عدد المدارس المطلوبة لاستيعاب ٤٠٪ ممن هم في عمر ٦-١٤ سنة	عدد المدرسين
الشمال	٦٩٣	٥١٩٩
الشمال الشرقي	٦١٥	٤٦١٧
الشرق	١٠٩٩	٨٢٤٧
الوسط الشرقي (عدا كابل)	٩٢٤	٦٩٣٣
الجنوب	١١٣٧	٨٥٢٧
الشمال الغربي	٦٦٧	٥٠٠٤
المجموع	٥١٣٥	٣٨٥٢٧

جـ- *ربط برامج التعليم الفني والعالي باحتياجات عملية التنمية:* وذلك لتفادي "البطالة العلمية" المنتشرة في دول العالم الثالث، فعندما تُنتج المؤسسة التعليمية عمالة غير مطلوبة في سوق العمل والإنتاج فهي تساهم بذلك في زيادة البطالة في المجتمع، وربط التعليم بمتطلبات التنمية يوفر لها العناصر البشرية المؤهلة واللازمة ويحقق مبدأ "تكامل التعليم والتنمية

د- *تنمية القدرة على الإبداع والابتكار:* فكما استطاع الأفغان الإبداع والإبتكار في المجالات الحربية -ضد السوفيت-، فهم يستطيعون ذلك الإبداع في المجالات السلمية، وذلك الإبداع لايتم إلاّ في جو من الحرية واحترام للإنسان وإيمانه بدوره في المجتمع. والتعليم يوجد القدرة السابقة وينميها

هـ- *غرس وتنمية القيم المطلوبة لعملية التنمية:* ويُعد ذلك من الأدوار الأساسية للتعليم في أي مجتمع، حيث يتم دعم القيم الإيجابية وإضعاف القيم السلبية والقضاء عليها مع غرس قيم جديدة مساعدة وسيتحدد نوع القيم المطلوبة في أفغانستان مستقبلاً وفق نوعية نظام الحكم، إلاّ أنه من الواضح أن المجتمع الأفغاني يحتاج -عموماً- إلى قيم تتمشى مع انتمائه الإسلامي وتدعم العمل والإنتاج وتدعو إلى احترام حقوق الآخرين ونبذ العصبية العرقية والمذهبية

ويزداد دور التعليم في عملية التنمية بأفغانستان لوقوع حوالي ٣٣٪ من سكانها تحت سن الحادية عشرة و٥٧٪ تحت الحادية والعشرين، أي في سن التعليم.

٢- في مجال الصحة

تؤثر الحالة الصحية على المستوى الإنتاجي والتعليمي للأفراد ففي إندونيسيا ثبت أن العمال الذين حصلوا على إضافات غذائية من الحديد زادت إنتاجيتهم بنسبة تراوحت بين ١٥٪ و٢٠٪، وفي الهند أثبتت دراسة على عمال الزراعة المؤقتين أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأجور والوزن المرتبط بالطول (كمقياس لحالة الصحة والتغذية).

وكما أن لتعليم الوالدين أثره الإيجابي على تغذية الطفل فإن التغذية الأفضل تحسن قدرة الطفل على التعليم، فقد أوضحت الدراسات التي أُجريت في كثير من البلدان النامية -مثل الصين وكينيا- أن سوء التغذية المتعلق بالبروتين والطاقة يرتبط بالنتائج

المنخفضة في اختبارات المعرفة وبالأداء الأضعف في المدارس.

وقد أوضحنا في الباب الرابع (حالة القطاعات الخدمية) أن أفغانستان من أفقر دول العالم في مجال الخدمات الصحية والتغذية. وحتى لا يؤثر ذلك على عملية التنمية المستقبلية فلا بد من رفع المستوى الصحي والغذائي لدعم قدرة الأفراد على التعلم والإنتاج.

ولايفوتنا هنا أن ننبه إلى ضرورة التخطيط لاستيعاب الزيادة الطبيعة للسكان المتوقع ارتفاعها بعد توقف الحرب، وذلك حتى لاتكون -كما هو الحال في معظم الدول النامية- عبئاً يعيق عملية التنمية وحتى يمكن تحويل هذه الزيادة إلى طاقة منتجة



نظرات في إعمار وتنمية أهم قطاعات الاقتصاد الأفغاني

أولاً: القطاع الزراعي:-

أدى الدمار الذى لحق بقطاع الزراعة بأفغانستان إلى اعتماد الأفغان الواقعين تحت سيطرة حكومة كابل على ما يأتى من السوفيات وكتلتهم من غذاء وكساء، فى حين يعتمد المجاهدون وسكان مناطقهم المحررة على ما يأتى من الغرب وبصفة خاصة من أمريكا، فقد ذكر مدير بعثة «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى أفغانستان» أمام لجنة «الجوع» بالكونجرس الأمريكى أن الوكالة ترسل ٨ ـ ٩ آلاف طن مترى من القمح شهريا خلال عام ١٩٨٩ إلى المناطق المحررة بأفغانستان[٢] . وفي الوقت نفسه يعتمد المهاجرون على التبرعات الدولية التى هى عرضة للتأثر بالمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية. وفي حالة عودة المهاجرين ـ ثلث السكان ـ سيزداد اعتماد أفغانستان على الغذاء والكساء المستورد لمدة موسمين زراعيين على الأقل حتى يتم استزراع الأرض من جديد. وهكذا تكون سياسة الأرض المحروقة التى طبقها السوفيات فى أفغانستان قد حققت هدفها الاقتصادى بأن جعلت الاتحاد السوفياتى هو المتحكم فى رغيف الخبز الأفغانى عبر مساعداته المباشرة وصفقاته السياسية مع الغرب.

ويقدر التقرير الأول الصادر عن مكتب منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدة

جدول رقم -٢٩- تكلفة عمليات الإغاثة والإعمار خلال الأربع سنوات ونصف الأولى بعد الحرب (*)

البند	(بالمليين دولار)
● **الإدارة:-**	
- التخطيط والإحصاء	٢٠٫٢
- الصياغة والمراقبة	٣٫٥
- الإدارة	١٫٥
- المسح الثقافي / الآثار	٢٫٧
المجموع	**٢٧٫٩**
● **إعادة التوطين الطوعي (الاختياري)**	**٢٢٥٫٤ ••**
● **المساعدات الغذائية**	**٣٣٥٫٤ ••**
● **الخدمات الاجتماعية:-**	
- برامج الصحة	١٢٩٫٢
- الأدوية	٨٧٫٠
- شبكات المياه والصرف الصحي	٧٩٫٠
- التعليم	٨١٫٣
- تطهير الألغام	٩٫٠
المجموع	**٣٨٥٫٥**
● **الزراعة والتنمية الريفية:-**	
- مدخلات زراعية	٣٠٧٫٥
- الزراعة	١١٩٫٨
- الري	١٥٧٫٨
- التنمية الريفية	١٣١٫٠
المجموع	**٧١٦٫١**
● **المواصلات والاتصالات والصناعة والطاقة:-**	
- النقل والتموين	٩٧٫٧
- الاتصالات	٥٨٫٣
- الصناعة	٨٧٫٨
- الطاقة	٧١٫٨
المجموع	**٣١٥٫٦**
● **المجموع الكلي**	**٢٠٠٥**

• التكلفة الوارده في الجدول هي من تقدير مكتب منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدات الإنسانية والاقتصادية لأفغانستان، وفق أسعار ١٩٨٨م

•• تكلفة إعادة التوطين الطوعي والمساعدات الغذائية هي لفترة الثمانية عشر شهراً الأولى فقط

الإنسانية والاقتصادية لأفغانستان أن إعادة إعمار القطاع الزراعي وعودته إلى وضع سوى يحتاج إلى ١٧١٦ مليون دولار خلال الأربع سنوات ونصف الأولى[٣] ، وتقدر وزارة الزراعة فى حكومة كابل أن حجم الدمار الذى لحق بالبنية الأساسية للزراعة حتى عام ١٩٨٩ يزيد على بليون دولار أمريكي. ولما كان دمار الحرب فى أفغانستان مركزا أساساً على الريف الأفغانى فإنه يحظى بنصيب الأسد من برنامج الأمم المتحدة السابق سواء فى ميدان الإغاثة العاجلة أو الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. وذلك فضلاً عما هو مخصص للإعمار الزراعي.

وعملية الإعمار والتنمية ليست عملية اقتصادية بحتة بل هى عملية اجتماعية اقتصادية لها آثارها على ثقافات وسلوكيات البشر، ولكون المنظمات التى ترشحها الأمم المتحدة للعمل فى إعمار القطاع الريفى - وأفغانستان عامة - منظمات غربية، فإن الريف الأفغانى الذى كان منبعاً للثورة على التحول الشيوعى وحصناً للدفاع عن الإسلام، سيكون عرضة للتغريب الثقافى والاجتماعى السلوكي، بعد التغريب الذى تعرض إليه سكان المدن منذ أبريل ١٩٧٨ - بل من قبل ذلك -. ولذا وجب دراسة كيفية مواجهة تغريب الريفيين الأفغان الذين هم فى معظمهم مهاجرين الآن، ضمن خطة عامة لمواجهة تغريب أفغانستان بعد الحرب

ونعرض الآن لأهم العوامل اللازمة لإعمار القطاع الزراعى فى أفغانستان فيما بعد الحرب:

١ - البشر والعوامل اللازمة لاستقرارهم، وهذا يشتمل على:

أ - إعداد كوادر زراعية أفغانية مدربة فنيا وفكريا ، بحيث تُمثل ضابطا وموجها لعمليات الإعمار والتنمية وللكوادر الزراعية التى أعدت خلال الفترة الماضية من قبل حكومة كابل وغيرها من الجهات، وهذا الإعداد يشمل تدريب كوادر جديدة واستدعاء الكوادر السابقة المنتشرة بين تجمعات المهاجرين وإعادة تأهيلها، باعتبار أن هذه الكوادر لازمة فنياً وتملك التأثير الثقافى والاجتماعى على جماهير الفلاحين. وحتى نهاية عام ١٩٨٨ غادر أفغانستان ١٤٠٠ خبير زراعي، ويوضح مسح حديث أجرته اللجنة السويدية للإغاثة (ARC) أنه يوجد بباكستان من الخبراء الزراعيين الأفغان ٥ من

الحاصلين على درجة الدكتوراة و١٨ من حاملى الماجستير و٢٢٥ من الحاصلين على البكالوريوس و٤٩ من خريجى المعاهد الزراعية و٥١٧ من خريجى المدارس العليا الزراعية و١٨١ خريجا للدورات الزراعية القصيرة والطويلة فى مجالات التوسع الزراعى وحماية المزروعات والغابات والبساتين، وهؤلاء جميعاً إما بلا عمل أو يشتغلون بأعمال غير زراعية[٤]

ب ـ إعادة تأهيل العمالة الزراعية. فسنوات الحرب أبعدت ثلثى سكان الريف عن ممارسة عملهم وأظهرت مهنة جديدة -مقاتل أو مجاهد-. فمعظم شباب المهاجرين والمقاتلين حتى سن العشرين لم يمارسوا مهنة الزراعة، وبهذا نشأ جيل بأكمله لا يعرف فنون الزراعة . وإذا كانت الخبرة يمكن اكتسابها من الكبار أصحاب الخبرة فإن التحول من مهنة القتال إلى الزراعة يحتاج إلى توجيه معنوى، وسيرتبط هذا بسياسة الحكومة المقبلة فى أفغانستان من حيث الموازنة بين القوة العسكرية والقوة الإنتاجية، مع الأخذ فى الاعتبار خسارة الحرب البشرية من قتلى ـ (٥ ١ مليون) ـ ومعوقين ـ (٢٠٠ ألف) ـ الأمر الذى سيؤثر فى حجم العمالة البشرية.

ج ـ تنظيم عودة المهاجرين إلى الريف واستعادتهم لممتلكاتهم بطريقة تمنع نشوب النزاعات فى ظل انتشار السلاح، فعلى سبيل المثال يمكن تشكيل لجنة فى كل قرية أو منطقة تضم أبرز قادة المجاهدين والعلماء والشيوخ بها، للفصل فيما ينشب من نزاعات. ومما نعنيه بتنظيم عودة المهاجرين تحديد أى فئات المجتمع التى ينبغى عودتها أولاً، مثل الإداريين والفنيين وجهات الخدمات

د ـ تطهير الطرق والأراضى الزراعية والمناطق السكانية من الألغام وتحديد مناطق الخطر، والتوعية بخطورة الألغام وكيفية التعامل معها.

هـ ـ توفير المواد الإعاشية والإغاثية لسكان الريف لمدة موسمين زراعيين حتى يبدأ الإنتاج، مع تجنب توزيع المساعدات النقدية حتى لا يحدث مزيد من التضخم. وتقول تقديرات الأمم المتحدة إن احتيجات الفرد السنوية من القمح تبلغ ١٨٠ كجم

و ـ إعدة بناء وإعمار المساكن، ويراعى فى ذلك المحافظة على روح الاعتماد على النفس والتعاون عند الأفغان، وقدرتهم على البناء بمواد البيئة من الطين والحجارة

والأخشاب وغيرها وكما استطاعوا بناء مساكن فى أرض المهجر فهم يستطيعون إعادة إعمار مساكنهم فى أوطانهم، ويُكتفى بتقديم تصميمات نموذجية للقرى والمنازل تراعى النواحى الصحية والبيئية والتزام الأفغان بالأخلاق الإسلامية فى الأبنية، مع إعداد دراسات واقتراحات للاستخدام الأمثل لمواد البيئة فى عملية البناء . أما محاولة البناء بالمواد المعدنية والأسمنتية فصعبة التنفيذ فى الريف الأفغاني لارتفاع التكاليف وعدم توفرها

ز ـ توفير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

٢ ـ توفير مياه الرى بإصلاح شبكاتها وتطويرها . ويتكلف ذلك (١٥٧ر٨) مليون دولار خلال أربع سنوات ونصف حسب تقرير الأمم المتحدة، مع المحافظة على النظام التقليدى لتوزيع مياه الرى ـ الميراب ـ فى مواجهة التغيرات الاجتماعية لسنوات الحرب.

٣ ـ توفير القوى المحركة اللازمة، وتتمثل فى الثيران والميكنة الزراعية.

٤ ـ توفير التقاوى المنتقاة والأسمدة والكيميائيات الزراعية، وإعداد برامج تعتمد على القدرات المحلية لحماية المزروعات ومقاومة الآفات والفئران والجراد. وذلك فى ضوء التجارب قبل انقلاب ١٩٧٨ وبعده، مع محاولة تخفيض الأضرار الجانبية لاستخدام الأسمدة والأدوية الكيماوية. ويمكن الاستفادة من المنظمات الدولية المتخصصة، وبالذات تلك التى تعمل فى المجال الأفغانى مثل IFAD - VITA - SCA - FAO.

٥ ـ تنمية الثروة الحيوانية حتى تستعيد مستوى ما قبل الحرب، لما تمثله من مصادر للغذاء والقوى المحركة والمال عند الأفغان، ويتم ذلك بتوفير السلالات المنتقاة المناسبة للبيئة وتوفير الرعاية البيطرية لها. وقد أوضحنا في الباب الرابع أنه يمكن تحقيق هذا القدر من التنمية خلال خمس سنوات بنسبة زيادة سنوية قدرها ٢٥٪.

٦ ـ مقاومة انتشار زراعة المخدرات المربحة، عن طريق استغلال الوازع الدينى القوى عند الأفغان وتوفير مصادر بديلة للدخل، مع الاستفادة من دراسات وخبرات "صندوق الأمم المتحدة للتحكم فى مفاسد المخدرات" (UNFDAC).

وبعد استزراع جميع الأراضي المزروعة قبل الحرب تبقى هناك إمكانية استصلاح أراض جديدة، حيث أن مساحة الأراضي الممكن زراعتها في أفغانستان تبلغ ٧ر٦ مليون هكتار لم يزرع منها إلاّ حوالي ٤ مليون هكتار.

ثانياً: قطاع التعدين:-

فى الوقت الذى نضبت فيه موارد وجه الأرض الزراعية فإن موارد باطنها المعدنية

مازالت عامرة، ويُشكل تدفق الغاز الطبيعى نصف صادرات أفغانستان حالياً. وإذا ما انتهت الحرب وبدأت مرحلة إعادة البناء والتعمير سيجد الأفغان أنفسهم فى حاجة ماسة لمصادر تمويل داخلى تقلل من خطر وقوعهم تحت احتلال جديد من نوع آخر باعتمادهم على مصادر التمويل الخارجية، والمصدر الداخلى ـ المحلى ـ الحاضر فى هذه الحالة هو الثروات المعدنية. إلا أن هناك عوامل ستتحكم فى حجم وسرعة إدرار هذا المصدر، أهـــمها:

أ ـ تكنولوجيا التعدين ومؤسساتها وكوادرها.

ب ـ عملية الاستثمار المحلى لهذه الموارد

ج ـ التسويق وما يلزمه من خطوط نقل ومواصلات ،

د ـ رأس المال.

وفي ضوء هذه العوامل نحاول أن نتصور دور كل مورد معدنى على حده

١ ـ *الغاز الطبيعى*: وهو أسرع المصادر وأحضرها إدراراً والسوق الوحيدة المتاحة له حالياً هى الاتحاد السوفياتى، ويحتم ذلك خطوط الأنابيب المتجهة إلى الشمال فقط وعدم وجود استثمارات محلية للغاز الافغانى. ولذلك سيظل المشترى الوحيد للغاز الأفغانى ولحين إنشاء شبكة أنابيب جديدة لتصريفه هم السوفيات ـ خاصة وأن ضخه إليهم لن يتطلب تجهيزات جديدة ـ، مما سيضطر أية حكومة قادمة فى أفغانستان إلى مفاوضتهم حول رفع الأسعار وطرق التسديد أو إلى وقف تصدير الغاز بأكمله. والاختيار بين الأمرين سيكون مرتبطاً بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وبإمكانية تصدير الغاز إلى دول أخرى مثل باكستان التى تسعى لاستيراده من إيران وقطر أو ضخه عبر إيران إلى تركيا وأوروبا، وكذلك بإمكانية استثماره داخلياً. ويمكن الاستفادة فى عملية الاستثمار الداخلى للغاز من المشاريع التى أُعدت قبل انقلاب عام ١٩٧٨ مثل مشروع السيد "كيندى ناهاس" مستشار الأمم المتحدة للتنمية الذى سبق شرحه في الباب الثالث. مع الأخذ فى الاعتبار أن زيادة المخزون الاحتياطى للغاز بإضافة اكتشافات جديدة ضرورى لتعويض ما استُنزف خلال السنوات الماضية.

٢- *البترول*: والبترول الأفغانى مثل الغاز من حيث حاضرية الإدرار والمشترى

الواحد المحتكر وإمكانية زيادة الاحتياطى بمزيد من التنقيب وبالتالى زيادة الإنتاج والتصدير. إلا أن إنشاء مصفاة للتكرير فى "شيبرغان" تُغطى احتياجات السوق المحلية أمر حيوى للاقتصاد الأفغانى.

٣ ـ ***الحديد:*** وسيحتاج إلى استثمارات ضخمة ووقتاً ليس بالقصير لتنفيذ مشروعات تصنيعه محلياً مثل "المشروع الفرنسى الألمانى" سابق الذكر، أو لتصديره إلى الخارج خاصة إلى باكستان ـ التى تستورد الحديد لمصنع كراتشى من استراليا ـ أو عبر كراتشى إلى دول الخليج ، وسيتطلب ذلك مد شبكة للسكك الحديدية كتلك التى اقترحها مشروع الشركة الفرنسية "SOFRERAIL" السالف الذكر بالباب الثالث.

٤ ـ ***النحاس:*** وهو كالحديد يحتاج إلى إقامة البنية الأساسية لاستثماره مما يتطلب تمويلاً ووقتاً، مع الاستعانة بخطة مشروع حكومة "كارمل" لإنشاء مصنع لصهر النحاس ينتج ٢٪ من الإنتاج العالمى.

٥ ـ ***الفحم:*** وزيادة إنتاجه ومد شبكة توزيعه إلى أنحاء أفغانستان كافة يوفران مصدراً رخيصاً للطاقة والوقود أيسر وأسرع من مد أنابيب الغاز كما أنه سيقى الغابات خطر التصحر والفناء نتيجة ازدياد الاعتماد على أخشابها كمصدر للوقود والطاقة فى حالة عودة المهاجرين، وفى الوقت نفسه فإن زيادة إنتاج الفحم يوفر كميات أكبر من الغاز والبترول للتصدير وإدرار العملة الصعبة.

٦ ـ ***المعادن الاستراتيجية والأحجار الكريمة:*** وهذه يمكن أن تصبح مصدراً هاماً لجلب العملة الصعبة لتمويل عملية التنمية والإعمار، فضلاً عن أن المعادن الاستراتيجية مثل اليوارنيوم يمكن مقايضتها بمصالح سياسية وعسكرية واقتصادية هامة لأفغانستان، كما يمكن أن تساهم فى دفع محاولات تسخير الطاقة النووية فى العالم الإسلامى الذى يمتلك الأموال والخبرات. فعلى سبيل المثال يمكن أن تعتمد المشروعات النووية الباكستانية على اليورانيوم الأفغانى.

وأخيراً لابد من توضيح أن استثمار الموارد المعدنية الأفغانية يعتمد الآن مالياً وفنياً على دول أوروبا الشرقية وفى مقدمتها الاتحاد السوفياتى. واستمرار استثمار هذه الموارد وتنميتها يقتضى استمرار الاعتماد على هذه الدول أو إعداد البدائل لها، فمثلاً

يمكن جلب التمويل من دول الخليج والخبرات الفنية من باكستان وتركيا. وسيتطلب إحلال هذه البدائل تدرجاً ووقتاً حتى لا يتوقف الإنتاج. والأمر نفسه يُقال عن الأسواق للخروج من دائرة احتكار المخطط والممول والمكتشف المنتج والمصدر المستورد السوفياتي. ويمكن الاستفادة في كسر هذا الاحتكار بتجربة الصين في الخمسينيات وتجربة مصر في السبعينيات.

ثالثاً: قطاع الصناعة:-

- إذا كان ميدان الحرب الأول طوال الإحدى عشر عاماً الماضية هو الريف فإن ميدانها الرئيس الحالي والقادم هو المدن وضواحيها وذلك بعد الانسحاب السوفياتي وتمركز قوات حكومة كابل وتترسها بالمدن وضواحيها وبالمناطق والطرق الاستراتيجية، وكذلك بعد تقدم المجاهدين واقترابهم أكثر إلى المدن التي تتركز فيها وحولها معظم المشروعات الصناعية والكهربائية ومن المتوقع في ظل استمرار الحرب أن تصبح هذه المشروعات أهدافاً حيوية لكلا الطرفين. فالمجاهدون يرونها دعماً لبقاء حكومة كابل وأنه لابد من الاستيلاء عليها أو إيقافها عن العمل وإلا فتدميرها أولى، والطرف الثاني يتحول من الدفاع عنها إلى تدميرها إذا ماسقطت في يد الطرف الأول كما أوضحنا آنفاً

- في حالة توقف الحرب وبدء مرحلة السلام والإعمار فإن إعادة إصلاح ما خربته الحرب حتى عام ١٩٨٨ في القطاع الصناعي يتكلف ٨٧.٨ مليون دولار، أما إصلاح قطاع الطاقة فيتكلف ٧١.٨ مليون دولار، وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨[٥] ، ومع استمرار الحرب والدمار بعد عام ١٩٨٨ فإن المبلغ المطلوب سيزداد بالطبع، وتوفير هذا المبلغ يدخل ضمن المشكلة العامة للتمويل.

- ستظل الصناعة والكهرباء في أفغانستان - وإن تغير نظام الحكم في كابل - معتمدة على الاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى من حيث الصيانة وقطع الغيار حتى يستمر الإنتاج، وفي حالة التفكير في تقليل هذا الاعتماد أو إنهائه فيجب إعداد البدائل مع التدرج والاستفادة من تجربة الصين في الخمسينات ومصر في السبعينات

- إن إعمار الصناعة مرتبط بإعادة بناء البنية الأساسية للاقتصاد الأفغاني حتى

تستطيع قطاعاته توفير المواد الخام اللازمة ـ خاصة قطاعى الزراعة والتعدين ـ عبر إصلاح شبكة الطرق وخطوط نقل الطاقة.

ـ التوسع فى توليد الطاقة الكهربائية، باعتبارها أنسب مصادر الطاقة للنقل والتوزيع داخل أفغانستان لجبلية التضاريس ولتوفر مصادر التوليد، كالمصادر الهيدرولوكية من الأنهار والحرارية من الغاز الطبيعي. فحتى الآن لم يُستغل من الطاقة الهيدرولوكية الممكنة سوى ٦و١٠٪ منها، إذ أن إجمالي الطاقة الهيدرولوكية الممكن توليدها -من المصادر المائية لأفغانستان- تبلغ ٢٥٠٠ ميجاوات في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروعات الهيدرولوكية الحالية ٢٦٥ ميجا وات فقط. (لمزيد من التفصيلات ارجع إلى الباب الأول: "اقتصاد أفغانستان قبل الحرب").

ـ إعادة تأهيل العمالة الصناعية التى ابتعدت عن مجال العمل لظروف الحرب، وإنشاء مراكز تدريب فنية وإدارية لإضافة عمالة جديدة، ويراعى فى دورات إعادة التأهيل والتدريب ـ إذا ما تغير نظام الحكم فى كابل ـ معالجة التغيرات الثقافية والعقدية التى طرأت على طبقة العمال "البروليتاريا" نتيجة لحملات غسيل المخ وتلقين الأفكار التى تعرضوا لها منذ عام ١٩٧٨ وذلك ضمن سياسة القضاء على ازدواجية الثقافة والفكر فى أفغانستان. (نأمل أن نتمكن من معالجة هذا الموضوع فى دراسة قادمة).

ـ التخطيط المستقبلى للتنسيق بين احتياجات الصناعة الأفغانية من كوادر وخبرات، وبين توجهات التعليم الفنى والتكنولوجى.

ـ فى مرحلة التعمير وإعادة التوطين فإن الأولوية يجب أن تُعطى للصناعات الاستهلاكية ـ خاصة الغذائية منها ـ ولصناعة مواد البناء والطاقة، لسد احتياجات السوق المحلية.

ـ تنشيط دور القطاع الخاص الصناعى وإزالة عقبات نموه، مع ضبط العلاقة بين أصحاب العمل والعمال. فالمجتمع الأفغانى يؤمن بالملكية الفردية ويحترمها بل ويقاتل للدفاع عنها.

ـ الاستفادة من تجارب الدول التى حققت تقدماً ملموساً فى السنوات الأخيرة مثل اليابان وكوريا ومن الخبرات الباكستانية المجاورة.

رابعاً: قطاع المواصلات والاتصالات:-

يعتبر هذا القطاع بمثابة الجهاز الدورى لاقتصاد أى قطر، وعنصر أساسى فى عملية التنمية الاجتماعية وإحداث التغيرات الثقافية وبسط الاستقرار الأمنى.

ويزداد دور هذا القطاع أهمية فى أفغانستان، لصعوبة تضاريسها الجبلية، ولتعدد عرقياتها السكانية وقبائلها ولغاتها وأيديولوجياتها (سنة - شيعة - شيوعية...)، الأمر الذى يتطلب عملية اتصال أكبر لتحقيق اندماج وصهر بين عناصر المجتمع وإعادة توحيد أيديولوجيته، خاصة وأن هذا التعدد قد ازداد وتعمق خلال سنوات الحرب، كما أن مد الطرق والمواصلات يؤدى إلى بسط سيطرة الحكومة المركزية واستقرار الأمن.

وفى ضوء هذه الأهمية لقطاع الطرق والنقل والاتصالات وما أصابه من دمار وتغيرات أثناء الحرب نذكر النقاط التالية حول بعض معالم إعمار هذا القطاع:

أ - إن هذه المعالم ستتوقف على نوع الحكومة القادمة (إسلامية - محايدة - موالية للشرق - موالية للغرب) وسياساتها الداخلية وعلاقاتها الدولية. فمثلاً إذا جاءت حكومة إسلامية فإنها ستركز بالدرجة الأولى على إعمار ما يصلها بالعالم الإسلامى، وقد تركز فى مرحلة متأخرة أو متقدمة على حسب استقرارها الداخلى على ما يصلها بالجنوب السوفياتى المسلم أو بالغرب الصينى المسلم أيضاً. وإذا كانت الحكومة القادمة ستتبع سياسة الاعتماد على النفس فى إعادة بناء بلدها فستعطى الأولوية لتعمير شبكات المواصلات والاتصالات الداخلية، والعكس صحيح.

ب - مع إعادة إصلاح ما تهدم لابد من صيانة ما تبقى.

ج - يمكن الاستعانة بالشركات والخبرات الإسلامية فى مجال الطرق والمواصلات والاتصالات كالشركات التركية فى مجال الطرق والأنفاق - مثل شركة ENKA الدولية - والشركات المصرية فى مجال الجسور والكبارى.

د - إن الشاحنات والسيارات التى دمرتها الحرب يمكن تعويضها بتلك التى تمتلكها منظمات المجاهدين وتعمل الآن فى الأغراض العسكرية وخدمة المهاجرين، وكذلك بتحويل جزء من شاحنات جيش كابل الحالى إلى الأغراض المدنية، إضافة إلى أربع شركات

حكومية للنقل قائمة الآن بأفغانستان، مع توفير قطع الغيار والصيانة اللازمة.

هـ - العناية بمد خطوط المواصلات باتجاه دول الخليج عبر باكستان وموانيها باعتبار أن دول الخليج ستمثل سوقاً للصادرات الأفغانية من الفواكه واللحوم والمعادن، ومصدراً للواردات الأفغانية خاصة من البترول ومنتجاته - حتى يتم اكتفاء أفغانستان منه ذاتياً - كما يمكن أيضاً أن تقوم موانى الخليج بدور الترانزيت لأفغانستان، وقد أشرنا فى الباب الثالث إلى بعض مشروعات السكك الحديدية التى يمكن أن تخدم هذا الاتجاه.

و - إن أقصر الطرق البرية المتاحة والتى تصل أفغانستان ببحار العالم تمر عبر أراضى باكستان وموانيها (كراتشى - قاسم) على بحر العرب المقابلة لسلطنة عمان والإمارات، وهذا يتطلب من باكستان تسهيلات أكثر لأفغانستان مثل السماح للشاحنات الأفغانية بالوصول إلى الموانىء البحرية بدون قيود وتخصيص محطات ترانزيت ومخازن للبضائع الأفغانية مع إعطائها الأولوية فى الشحن والتفريغ، وإذا ازداد التفاهم والتعاون بين الدولتين فإن هذه التسهيلات يمكن أن تتحول إلى إعطاء أفغانستان حقها الطبيعى فى الوصول إلى بحر العرب وتخصيص ميناء لها هناك. ويمكن أن تلعب إيران دوراً مشابهاً عبر طريق "زارانج - زهدان - ميناء بندر عباس" على مضيق هرمز، وعبر ربط أفغانستان بالخطوط الحديدية الإيرانية ثم التركية بمدها من مشهد إلى هيرات، ولكن هذا سيتوقف على العلاقات الدولية لإيران فى المنطقة.

ز - نظراً لانعدام الخطوط الحديدية فى أفغانستان وقاريتها، وما لحق بالطرق البرية من دمار وما يواجهها من صعوبات تضاريسية ومناخية لوعورة سطح أفغانستان وتساقط الجليد شتاءً، فإن النقل الجوى يجب أن يحظى باهتمام كبير ليلعب دوراً أكبر فى النقل الداخلى والخارجى، وذلك يتطلب إصلاح المطارات المحلية التى تغطى معظم الولايات وكذلك مطارى كابل وقندهار الدوليين مع تطوير ودعم شركة "آريانا"، وتطوير بعض القواعد الجوية العسكرية مثل "شيندند" للاستخدام المدنى. وبذلك تصبح المسافة بين أفغانستان - مطار قندهار أو شيندند - ودول الخليج أقل من ساعة طيران عبر أجواء إيران مما يوفر حركة تبادل تجارى - وحضارى - سريعة، ففواكه وخضروات وادى هلمند وأرغنداب بالقرب من قندهار ستجد سوقاً رائجة فى دول الخليج.

ج ـ لتدعيم الاتصالات داخلياً وخارجياً يمكن استدعاء المشروع الياباني ومشروع البنك الإسلامي السابق ذكرهما بالباب الرابع.

د ـ البدء بنظام اتصال هاتفي بسيط، كنظام الراديو لرخصه وملائمته لظروف البلاد[٦].

هـ ـ إعادة تأهيل فنيي الاتصالات المنتشرين في تجمعات المهاجرين، حيث يوجد بباكستان حوالى ١٠٠ منهم[٧]، مع إنشاء مراكز لتدريب عناصر جديدة، وتطوير مدرسة الاتصالات بكابل.

و ـ توسعة دائرة الاتصال التلغرافى، حيث يقتصر حالياً على ٤ مدن فقط هى كابل ومزار شريف وجلال أباد وقندهار، وهو يعمل الآن بنظام "مورس"[٨].

إن نمو المواصلات والاتصالات بأفغانستان سيساعد على استقرار الأمن وبسط سيطرة الدولة كما سيساعد على سرعة إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الملحة بعد الحرب. وقدر تقرير منسق الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٨ تكاليف إعمار النقل والمواصلات بمبلغ ٧ ٩٧ مليون دولار، وإعمار الاتصالات بمبلغ ٥٨.٣ مليون دولار[٩]

إن من سيؤثر على سياسات إعمار هذا القطاع وأهداف مشروعاته وتوجهاتها سيترك بصماته على مستقبل أفغانستان. فمثلاً مشروع "طريق كابل ـ فرانكفورت البرى والحديدى بطول ٧ آلاف كم عبر إيران - تركيا - بلغاريا - يوغسلافيا - النمسا" الذى ذكره تقرير منسق الأمم المتحدة[١٠]، سيقوى ارتباط أفغانستان الاقتصادى والحضارى والثقافي بأوروبا، وإنشاء الأمريكان لمحطة اتصالات أرضية بالأقمار الصناعية ـ بلا ضوابط مسبقة ـ سيعطى فرصاً أفضل للتأثير الغربى عبر الإذاعة والتلفاز، فى حين أن إنشاء محطات لتقوية البث الإذاعى والتليفزيونى الداخلى ليصل إلى أنحاء أفغانستان كافة سيساعد الحكومة المركزية فى كابل على إنجاز خططها

خامساً: الشئون المالية والتجارة الخارجية:-

إن مستقبل هذا الجانب مرتبط - كبقية الجوانب الاقتصادية - بالحالة التى ستترك الحرب عليها اقتصاد أفغانستان ، وبنوعية حكومة هذا المستقبل ونهجها الإقتصادى

وسياستها الداخلية والخارجية ، وبأداء قطاعات الإنتاج والخدمات الرئيسة . ولأن هذه الارتباطات التى تحدد ملامح المستقبل ما تزال تحتمل وجوهاً عدة ، فإننا نكتفى هنا بذكر أطر عامة وطرح بدائل منوعة ، مراعين فى ذلك آليات الإقتصاد الأفغانى فى الماضى ومدى فعاليتها فى ظل دمار الحرب .

١ - من المعلوم أن الميزان التجارى هو البند الرئيس فى ميزان مدفوعات أى دولة ، وتصحيح الميزان الأول يعيد التوازن للثانى . وهذا ينسحب على أفغانستان التى تعانى عجزاً كبيراً فى ميزانها التجارى كما أوضحنا فى تناولنا للتجارة الخارجية . ومن أكثر الممارسات شيوعاً وفعالية لإستعادة توازن موازين المدفوعات ما يلى :

أ - التحكم فى الواردات ، بتحديد الواردات الضرورية ، ومنع استيراد سلع بعينها، وفرض قيود على استيراد سلع أخرى . فالأفغان الذين عاشوا فى أرض المهجر أو داخل أفغانستان طوال سنوات الحرب الثلاثة عشر دون توفر ضروريات الحياة ، يستطيعون العيش دون سلع كمالية ويعيش المهاجر الأفغانى الآن بأقل حصة يحصل عليها مهاجر أو لاجىء فى العالم . إذ يحصل المهاجر الأفغانى فى المتوسط على ٧٥ دولار سنوياً ، فى حين أن الحد الأدنى للاجئين فى العالم ٢٤٠ دولاراً[١١] . ويعيش الأفغان تحت خط الفقر داخل أفغانستان التى كانت عشية بدء الحرب فى عام ١٩٧٨ واحدة من أقل دول العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل القومى ، فلم يتجاوز هذا النصيب ١٦٠ دولاراً حتى أواخر السبعينات[١٢] ، وبالطبع زادت الحرب الأفغان فقراً على فقر ، إذ تشير أرقام ضعيفة التوثيق الى أن نصيب الفرد من الدخل القومى انخفض الى ١٥٠ دولاراً فى عام ١٩٩٠[١٣]

إذاً فقد تعود الأفغان شظف العيش بأقل قدر ممكن من الضروريات ، مما يُمكِّن من منع استيراد الكماليات منعاً باتاً ، فالشعب الذى تعود على شرب الشاى الأخضر لا يحتاج الى المشروبات الغازية فى الوقت الذى تحتاج بلاده الى إعادة التعمير . وكذلك يُمكِّن من الاقتصا فى واردات السلع الضرورية على الأساسية منها مثل القمح والسكر حتى يتحقق الاكتفاء من إنتاج القطاع الزراعى ، على نحو ما ذكرنا فى نهاية الباب الثانى من هذه الدراسة ، وهناك سلع أخرى يلزم فرض قيود جمركية عليها لحماية

الإنتاج المحلى خاصة فى السنوات الأولى من الإعمار ، مثل السجاد والمفروشات . وعموماً فإن السمة العامة التى يجب أن تحكم الواردات هى البعد عن استيراد السلع الاستهلاكية عدا الغذائية الأساسية منها ، والتوجه بالواردات نحو السلع الإنتاجية والمستلزمات الضرورية للإعمار . ولا نبالغ إذا قلنا إنه يجب عدم قبول المساعدات المجانية التى تقدم فى شكل سلع استهلاكية كمالية ، لأن ذلك يشكل فى المستقبل سلوكًا استهلاكياً - لدى الشعب الأفغانى - يصعب تغييره ، خاصة وأن السوفيات ظلوا طوال سنين الحرب - باعترافهم - يقدمون مساعدات صالحة للأكل والاستهلاك فقط ولا تؤدى الى تنمية مستقلة[١٤] . بدءاً بأعواد الثقاب وانتهاءً بأوراق العملة الأفغانية التى تتم طباعتها فى الاتحاد السوفياتى .

وسيواجه محاولة التحكم فى الواردات مشكلة حدود أفغانستان الطويلة (الممتدة حوالي ٥٧٦٩ كم مع باكستان و ٢٣٨٣ كم مع الاتحاد السوفياتى و ٨٥٠ كم مع إيران و ٧١ كم مع الصين) التى يصعب السيطرة عليها لطولها الشاسع ووعورة تضاريسها وانتشار عصابات التهريب بها من قبل الحرب وبعدها . ومواجهة هذه المشكلة يقتضى التنسيق مع الدول المجاورة .

ب - تنشيط الصادرات ، وهذا يرتبط أساساً بحالة قطاعات الإنتاج المختلفة والنقل، ورفع جودة السلع التصديرية وخفض كلفة إنتاجها بالنسبة للسوق العالمية وفتح أسواق جديدة عبر اتفاقات التبادل الثنائى والأسواق المشتركة . وقد أوضحنا فى تناولنا لقطاعات الإنتاج والنقل والمواصلات مستقبل القدرات التصديرية لهذه القطاعات. وستكون أفغانستان أحوج ما تكون فى سنين التعمير إلى زيادة صادراتها لتحصيل العملة الصعبة ولتحقيق التوازن مع كم الواردات الذى سيكون هائلاً بالطبع آنذاك ، على أنه يجب تحقيق المعادلة بين زيادة الصادرات ومنع استنزاف موارد أفغانستان لا سيما المعدنية منها . وهناك موارد تصديرية بأفغانستان يمكن استثمارها بشكل أوسع، وحول ذلك قال السفير السوفياتى فى أفغانستان " ب. ن. باستوخوف " فى يونيو ١٩٩٠: «... نحن لا نستطيع أن نرى أكثر من أنوفنا انظروا ، من يستميت أكثر من أى طرف آخر للدخول الى أفغانستان ؟ إنهم اليابانيون؟؟ تحتوى جبال أفغانستان على عناصر

لا تعمل بدونها الإشعاعات الإلكترونية (الراديوم) ، وهناك أيضاً مخازن ضخمة للغاز والبترول والمعادن ... وفى منطقة "غورنو - بدخشان أوبلاست" السوفيتية المتاخمة لحدود أفغانستان لا توجد لحوم وتعمل مصانع اللحم بحوالى ٤٠٪ من طاقتها وعلى الجانب الآخر من النهر (أى أفغانستان) لا يعرف الناس ماذا يفعلون بالأغنام ... وفى تاجكستان (السوفياتية) هناك مصنعان للأعشاب الطبية على وشك الإغلاق حيث لا توجد المواد الخام، فى حين تنبت هذه الأعشاب (الخشخاش) بوفرة فى المنطقة المقابلة بأفغانستان»[١٥] . وهذا التصريح يوضح غنى أفغانستان بالسلع التصديرية بدءاً بالمواد المشعة وحتى الخشخاش، كما يوضح اهتمام الدول الصناعية مثل اليابان والاتحاد السوفياتى بالحصول على هذه السلع. فالصادرات موجودة بوفرة والأسواق متعددة، والمطلوب الاستثمار التصديرى فقط .

كما أن هناك صادرات أفغانية تقليدية مثل السجاد والمفروشات قد ضعفت وانخفضت جودتها وارتفعت تكلفتها بسبب الحرب، وهذه السلع تحتاج إلى إعادة تنشيط بوسائل مناسبة ، مثل منح المنتجين إعانات تصدير وتخفيف القيود الجمركية عليها بعقد اتفاقات جمركية مع الدول صاحبة الأسواق الواسعة.

٢ - استجلاب رؤوس الأموال الخارجية والمحلية التى فرت إلى باكستان وإيران وغيرها من الدول بسبب الحرب، وهذا يتطلب استقرار الأمن بالبلد وتيسير عمليات الاستثمار .

٣ - تنشيط السياحة بما لايتعارض مع القيم الإسلامية للأفغان، والعودة بها إلى مستوى ما قبل الحرب، فقد مثلت إيرادات السياحة ٨٪ من إجمالي إيرادات ١٩٧٨/٧٧ .

٤ - قد يكون من سبل علاج التضخم إحلال عملة جديدة محل العملة القديمة (الأفغانى) بعد انتشار عملية تزويرها وتدهور قيمتها. إضافة الى زيادة السلع المعروضة بزيادة الإنتاج.

٥ - بالنسبة للديون الخارجية لأفغانستان التى هى فى معظمها للاتحاد السوفياتى، فإنها تدخل ضمن أزمة الديون في العالم التى نشأت بسبب عدم قدرة الدول المدينة على سداد ديونها . ورغم أن حكومة كابل قد أعلنت فى فبراير ١٩٨٩ عن توقيع بروتوكول

يقضى بتجميد ديونها للإتحاد السوفياتى لمدة عشر سنوات ، إلا أن ذلك لا يعنى انتهاء مشكلة هذه الديون . فالإتحاد السوفياتى يعانى عجزاً كبيراً فى ميزانيته بلغ فى عام ١٩٨٩ ما يتراوح بين ١١٠ - ١٢٠ بليون روبل أى ما يعادل ١٤٪ من انتاجه القومى(١٦) . ويرى السوفيات أن بأفغانستان موارد للتصدير تستطيع سداد هذه الديون كما يشير إلى ذلك تصريح السفير السوفياتى بكابل الذى أوردناه قبل قليل. ولذا فإننا نورد هنا بعض نقاط حول التعامل مع مشكلة ديون أفغانستان فى المستقبل:

أ - وقف استدانة أى ديون جديدة ، والبحث عن بدائل لها مثل الاستثمارات والمساعدات غير المشروطة فقد ثبت فشل القروض الربوية فى النهوض باقتصاد الدول النامية غير أنه لا يمكن الاستغناء عن الإستدانة إلا بعد تصفية أسباب اللجوء إليها ، وهذا لا يتم بدوره إلا بتبنى خطط وطنية للتنمية الذاتية تدعم الإمكانات الإقتصادية الداخلية وتغطى انكشافاتها وبخاصة الغذائية وتقلل تدريجياً الإعتماد على التمويل الخارجى . ويمكن الإستفادة فى ذلك من تجربة السودان بعد ثورة الإنقاذ فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

ب - الإنضمام إلى كتلة دول العالم الثالث المدينة ، التى ترفض سداد مجمل أصول الديون والفوائد المترتبة عليها وتطالب بإسقاط كل ديون البلدان الأقل نمواً -وأفغانستان بالطبع فى مقدمتها- وبعض ديون بلدان العالم الثالث الأخرى .

ج - نظراً لاختلاف ديون أفغانستان عن غيرها من الدول ، من حيث ظروف الحرب والإستدانة وطبيعة العلاقة مع الدائن فإنه يمكن أن يكون لأفغانستان مواقف أخرى فى قضية الديون منها : -

- رفض سداد الديون لأنها سلمت لحكومة غير شرعية فُرضت بواسطة قوة خارجية ضد إرادة الشعب .

- مطالبة الدائن الرئيس لأفغانستان وهو الإتحاد السوفياتى بدفع تعويضات حرب نتيجة لتدخله المدمر فى أفغانستان .

- إن الدائن الرئيس قام بتسخير القروض التى قدمها لأغراضه العسكرية وتوفير الإحتياجات اللوجستيكية لقواته لمحاربة البلد المستدين وإبادة شعبه على نحو ما

أوضحنا في هذه الدراسة ، وعليه فلا يحق لهذا الدائن المطالبة بديونه.

- إن الدائن الرئيس قام باستنزاف ثروات أفغانستان -وعلى رأسها الغاز الطبيعي- بأسعار زهيدة غير عادلة. وإن الفرق بين السعر العالمي والسعر الذي استُنزف به الغاز يعادل أضعاف "أصول الديون" التي تثقل كاهل الاقتصاد الأفغاني، وهذا وحده سبب عادل لإسقاط كل الديون.

- مطالبة الأطراف الأخرى الدائنة (وديونها محدودة جداً) بالتنازل عن ديونها إسهاماً في إعمار أفغانستان ، أو على الأقل التنازل عن فوائد هذه الديون التى تراكمت من قبل بدء الحرب في عام ١٩٧٨ والقبول بتسديد أصل الديون بالصادرات الأفغانية أو تحويل هذه الديون إلى أسهم فى مشروعات استثمارية أفغانية.

مصادر وهوامش الباب الثامن:-

١- المعلومات الخاصة بعملية التنمية البشرية اعتمدنا فيها على المصادر التالية:-

أ- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠: الفقر - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - الطبعة الأولى: حزيران/ يونيو ١٩٩٠ - ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

ب- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة - د. علي خليفة الكواري - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الثانية: بيروت - حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

ج- مبادئ التخطيط الاقتصادي - د. حسين عمر - ذات السلاسل، الكويت - الطبعة الثانية الموسعة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

د- نحو منهج لتنمية اقتصاد ما بعد الحرب: "الحالة الأفغانية" - مشروع مقدم في عام ١٩٨٩ من أ.د.عبد الحميد الغزالي/ أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة إلى رئيس وزراء حكومة المجاهدين "عبد رب الرسول سياف".

(هـ) Human Development - Report 1990, Published for UNDP, New York - Oxford University Press-1990

(٢) Pakistan Times, Daily News Paper from Islamabad, 3-8-1989.

(٣) First Consolidated Report, UNOCA, P.14.

(٤) WUFA, Vol. 4-No.2, April-June 1989, P.25.

(٥) First Consolidated Report, UNOCA, 1988,PP. 14-143

(٦، ٧، ٨) Seminar on Hijrah & Repatriation & Reconstruction of Afghanistan- A New Challenge, Peshawar -from 23 to 25 November 1989.

(٩) First Consolidated Report, UNOCA, 1988, P.14.

(١٠) Ibid., P.165

(١١) The Muslim, Pakistani Daily Newspaper, 9-7-1989, P.1 (according to the UNHCR)

(١٢) Afghanistan Today : Ten Years of the Saur Revolution, P.1

(١٣) Asiaweek(weekly magazine), August 3-1990, P.7

(١٤) FBIS, Soviet Daily Report, 19 June 1990, P.1

(١٥) Ibid., P.16.

(١٦) Foreign Affairs, Spring 1990, p.36.

خلاصة الدراسة

خلاصة الدراسة

إن الحرب أوسع من القتال وأشمل؛ فهى تشمل جوانب الحياة كافة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية، إضافة إلى القتال بالسلاح. وجانب الاقتصاد فى أفغانستان من أشد الجوانب تأثراً بالحرب التى تخطت عقداً من الزمن، فقد تحمل الاقتصاد الأفغانى نتائج القتال المباشرة ومنها تدمير البنية الأساسية وقطاعات الإنتاج، وغير المباشرة ومنها نقص الأيدى العاملة واستنزاف الموارد الاقتصادية في دفع ثمن عُدة القتال وعتاده. كما تحمل الاقتصاد الأفغانى أيضاً التغيرات العقدية والاجتماعية كالتحول إلى النهج الماركسى الاشتراكى، والتغيرات فى السياسة الخارجية لأفغانستان ممثلة فى التحول الكامل إلى الكتلة الاشتراكية.

وفداحة آثار الحرب على الاقتصاد فى أفغانستان يوضحها الجدول رقم ٤٠، وترجع هذه الفداحة أساساً إلى الأسباب التالية:

١ ـ طول فترة الحرب حيث استمرت فبلغت حتى أبريل ١٩٩٠ اثنى عشر عاماً بلا توقف، فهى بذلك طيلة الحروب استمراراً في التاريخ الحديث.

٢ ـ إن هذه الحرب طيلة عقد ونيف لم تكن حرباً نظامية تدور رحاها بين دول فى جبهات محددة ينحصر فيها الدمار ويسلم العمق، بل كانت حرباً داخلية بين طرفين أفغانيين، وفى الوقت نفسه كانت حرباً ضد غزو شيوعي أجنبى سوفيتى نشر جنوده وقواته وأيدولوجيته فى ربوع البلاد، ولذا كانت معظم أرض أفغانستان بريفها وحضرها ميدانا للقتال المباشر.

٣ ـ ضراوة الحرب إذ أن أحد الأطراف المباشرة فى الحرب هو أحد القوتين العظميين فى العالم؛ أي الاتحاد السوفياتى بما يملك من أسلحة تدميرية هائلة ومعه حكومة كابل بجيشها وحزبها وقواتها غير النظامية، والطرف الآخر هم المجاهدون وإن كانوا أقل تسليحاً فهم ذو انتشار واسع فى أرجاء أفغانستان وذو بأس شديد فى القتال.

٤ ـ تركيز الطرفين المتحاربين على الاقتصاد كسلاح فعال فى المعركة واستخدامه على نطاق واسع: مثل إحراق الأرض للتجويع وتدمير المنشآت الاقتصادية.

وقد أدت هذه العوامل إلى أن يمتد دمار الحرب فيشمل جوانب الاقتصاد الأفغانى كلها (كما هو موضح في الموجز التالي).

جدول رقم -٤٠- أهم التغيرات في الاقتص

القطـــاع	الســـــكان		
المتغيرات / الحالـــة	المهاجرون (بالمليون نسمة)	القتلى (بالمليون نسمة)	المعوقون (بالمليون نسمة)
الحالة في ١٩٧٨/٧٧	(٠)	(٠)	(٠)
الحالة في ١٩٩٠/٨٩ ونسبتها إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	٦ –	١ر٥ –	٣ر –
حجم الدمار أو الانخفاض ونسبته إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	٦ (٧ر٣٨٪ من السكان)	١ر٥ (١٠٪ من السكان)	٣ر (٩ر١٪ من السكان)

موجز الدمار

١ . السكان:

* نزح أكثر من ثلث السكان الأفغان (٧ر٣٨٪) إلى خارج أفغانستان وقُتل عشرهم (١٠٪) ، أي أن أفغانستان قد فقدت ٧ر٤٨٪ من سكانها. وإذا أضفنا إلى ذلك المعوقين ومن بقي داخل أفغانستان بلا عمل أو إنتاج مثل النازحين داخلياً -وهم يشكلون ما نسبته ١١٪ من السكان- ومثل الفلاحين غير المنتجين ومن تحول من السكان إلى مهنة القتال ، فإن الخسارة في القوى البشرية ستزيد على نصف السكان، خاصة وأن ٤٣٪ من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٤٥ عاماً وهي سن ذروة الإنتاج وقد تحول معظم من بقي بداخل أفغانستان في العمر ذاتها إلى صفوف القتال مع أحد أطراف الحرب.

* بلغ عدد معوقي الحرب ٩ر١٪ من إجمالي السكان وعدد المصابين ٥ر٧٪، ومن المتوقع أن يكون هناك ٧٠٠ ألف أرملة ويتيم.

* أصبح معدل النمو الطبيعي للسكان صفراً لتماثل عدد المواليد مع عدد قتلى الحرب والوفيات.

* ارتفع عدد سكان المدن من ١٥٪ إلى ٢٤٪ من إجمالي السكان في حين

ـــــاد الأفغاني خلال فترة الحـــــرب

البنية الأساســـية				
المقدرات الإنتاجية الزراعية (٪)	مساحة الأراضي المزروعة (بالمليون هكتار/٢)	شبكات الري (٪)	عدد الماشية (بالمليون رأس)	الأغنام والماعز (بالمليون رأس)
١٠٠٪	٣ر٩	١٠٠٪	٣ر٦	٢٥
- (٢٣٪ - ٤٥ر٪)	١ر٩٥ (٥٠٪)	- (٤٠٪)	١ر٩ (٥٢ر٣٪)	٨ (٣٢٪)
- (٥٥٪ - ٧٧٪)	١ر٩٥ (٥٠٪)	- (٦٠٪)	١ر٧ (٤٧ر٧٪)	١٧ (٦٨٪)

انخفض سكان الريف من ٨٥٪ إلى ٢٣٪.

٢ ـ البنية الأساسية:

قامت الحرب الأفغانية فأصابت خلال عقدها المنصرم وبداية عقدها الحالي معظم ماتمّ إنجازه منذ بداية هذا القرن والهيكل الأساسي الطبيعي والثروات الطبيعية بدمار شديد أو استنزاف أشد، ومن أوجه ذلك الدمار:

* دمار ٥٥٪ ـ ٧٧٪ من القدرات الإنتاجية الزراعية، حيث تهدمت ما نسبته ٦٠٪ من شبكات الري تقريباً وتوقفت نصف الأراضي المزروعة عن الزراعة وأصبحت عرضة للتصحر، ونقص عدد الماشية إلى النصف تقريباً.

* أصاب الدمار ما نسبته ٧٠٪ ـ ٨٠٪ من شبكة الطرق السريعة (المرصوفة) و٢٥٪ من شبكة الطرق الفرعية، كما تم تدمير ٣٠٠ قنطرة (جسر) و٢٠٪ من الشاحنات.

* دمار أكثر من ٥٠٪ من خطوط نقل الطاقة وأكثر من ٧٥٪ من خطوط الاتصالات.

* دمار ٥٤ر٥٪ من القرى تدميراً كاملاً أو أنها أصبحت غير صالحة للمعيشة. كما دمرت الحرب حوالي ٥٩٪ من مراكز الصحة الريفية وأصابت حوالى ألفين من المدارس بدمار شديد ومعظمها يحتاج إلى إعادة بناء.

... تابع جدول رقم -٤٠- أهم التغيرات في الاقتصـ

القطـــاع	البنية الأســـ			
المتغيرات / الحالـــة	عدد القرى	المراكز الصحية الريفية	المدارس	
الحالة في ١٩٧٨/٧٧	٢٢٠٠٠	٢٢٠	–	
الحالة في ١٩٩٠/٨٩ ونسبتها إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	١٠٠٠٠ (٥ر٤٥٪)	٩٠ (٩ر٤٠٪)	– –	
حجم الدمار أو الانخفاض ونسبته إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	١٢٠٠٠ (٥ر٥٤٪)	١٣٠ (١ر٥٩٪)	٢٠٠٠ –	

* استنزاف المخزون الاحتياطى للغاز، وتقدر الكمية المتبقية منه بحوالى ربع أو خمس الاحتياطى الأصلى المهدد بالنفاد في نهاية قرننا الحالي إذا لم يتم اكتشاف مخزونات جديدة.

٣ ـ الإنتاج القومى وأهم قطاعاته:

* انخفض الإنتاج القومي بنسبة ٧ر٢١٪ عنه قبل الحرب،وذلك طبقاً للإحصاءات الرسمية لحكومة كابل المشكوك في صحتها، ولكن طبقاً لما توصلنا إليه في هذه الدراسة من حقائق حول إنتاجية القطاعات المختلفة فإن نسبة الانخفاض تصل إلى ٥٠٪.

* انخفض الإنتاج الزراعى الى النصف تقريباً.

* تعمل المشروعات الصناعية حالياً بما يعادل ٢٠ ـ ٢٥٪ من طاقتها الإنتاجية فقط.

* كاد الإنتاج المعدنى أن يتوقف تماماً فى أنحاء البلاد عدا الثلث الشمالى حيث زيد هناك من إنتاج الغاز الطبيعى ليصل نصيبه من الصادرات إلى أكثر من النصف بعد أن كان ١٦٪ فى عام ١٩٧٨ وذلك لتعويض النقص فى بقية الصادرات مما نُعرض هذا المصدر للاستنزاف. كما بُدئ فى استخراج البترول وتصديره فى حين انخفض إنتاج الفحم بنسبة ٥ ٣٣٪ رغم أن احتياطيه المؤكد

ـــــاد الأفغاني خلال فترة الحـــــــــــروب

ـــــــــــــــــــاسية

الطرق السريعة (المسفلته) (كم)	الطرق السريعة (غير المسفلته) (كم)	القناطر	الشاحنات	خطوط الاتصال (٪)
٢٥٦٠	١٤٥٠٠	-	٢٦٦٩٢	(١٠٠٪)
٧٦٨ (٣٠٪)	١٠٨٧٥ (٧٥٪)	- -	٢١٣٥٤ (٨٠٪)	(٢٥٪) -
١٧٩٢ (٧٠٪)	٣٦٢٥ (٢٥٪)	٣٠٠ -	٥٣٣٨ (٢٠٪)	(٧٥٪) -

يصل إلى ١٠٠ مليون طن، وأصبح تعدين النحاس والحديد شبه متوقف مع امتلاك أفغانستان لأكبر منجم نحاس فى العالم وثالث منجم للحديد فى العالم أيضاً.

٤ - الإنتاج المحلى والنمو الاقتصادى:

* يوضح تقرير منسق برامج الأمم المتحدة في أفغانستان أن الإنتاج المحلى فى عام ٨٦/ ٨٧ يقل بنسبة ٧ ١٦٪ عما كان عليه فى ٧٨/ ١٩٧٩. وقد أثبتنا أن الحرب قد عادت بهذا الإنتاج الى مستواه فى أربعينيات قرننا الحالى (وفق أسعار ١٩٧٨/٧٧).

* طبقاً لإحصاءات حكومة كابل انخفض الإنتاج المحلي لعام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٢٨٫٥٪ عما كان عليه في عام ٧٩/ ١٩٨٠. إلاّ أن مؤشرات إنتاج القطاعات المختلفة -وفق ما توصلنا إليه في هذه الدراسة- تشير إلى انخفاض الإنتاج المحلي إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل الحرب.

* أو قفت الحرب نمو الاقتصاد الأفغاني، وأصبح معدل هذا النمو سالباً.

٥ - التجارة الخارجية:

* لم يقل العجز فى ميزان التجارة الخارجية طوال سنوات الحرب عن ١٠

... تابع جدول رقم -٤٠- أهم التغيرات في الاقتصـ

القطـــاع	... تابع البنية الأساسية			
المتغيرات / الحالـــة	خطوط نقل الطاقة (٪)	المخزون الاحتياطي للغاز الطبيعي (بالبليون م/٣)	إجمالي الانتاج[1] القومي (بالمليون دولار)*	
الحالة في ١٩٧٨/٧٧	(١٠٠٪)	١٦٠	٣٧٩٣	
الحالة في ٨٩/ ١٩٩٠ ونسبتها إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	– (٥٠٪)	٣٣٠٣ (٢٠ر٨٪)	٢٩٧٠ (٨٨ر٣٪)	
حجم الدمار أو الانخفاض ونسبته إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	– (٥٠٪)	١٢٦ر٧ (٧٩ر٢٪)	٨٢٣ (٢١ر٧٪)	

(١) طبقاً للإحصاءات الرسمية لحكومة كابل المخالفة للواقع

(*) الأسعار المستخدمة في هذا الجدول هي أسعار عام ١٩٧٨/٧٧

أضعاف ما كان عليه قبل الحرب بل وصل إلى ٣٨ر٧ ضعفاً فى عام ١٩٨٦.

* توضح إحصاءات عام ١٩٧٧ -أي قُبيل الحرب- أنه في مقابل كل دولار صادرات كان هناك واردات بحوالي ١ر٠٧ دولار، وفي عام ١٩٨٩ أصبح كل دولار صادرات يقابله واردات بحوالي ٣ر٥ دولار.

* ارتفع نصيب الاتحاد السوفياتي من تجارة أفغانستان الخارجية إلى أكثر من الضعف.

وشكلت السلع الغذائية والعسكرية أو ذات الطبيعة العسكرية جل الواردات الأفغانية فى حين شكل الغاز والبترول جل الصادرات.

٦- الأوضاع المالية :

* انخفض رصيد أفغانستان من الاحتياطى النقدى القابل للتحويل في مارس ١٩٨٨ بنسبة ٣٨ر١٪ عن مستواه فى عام١٩٧٩.

* بالنسبة لمصادر التمويل: بلغ نصيب التمويل الخارجى ٩ ٥١٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية الأولى (٨١ـ ١٩٨٦): ٩٨٪ منها من الاتحاد السوفياتى والدول الاشتراكية. ومَثلت المساعدات الخارجية ٤ .٤٩٪ من

ـــاد الأفغاني خلال فترة الحـــــــــرب

الإنتــــــاج وقطاعاتــــــــه			
الانتاج المحلي [٢] (بالمليون دولار)	المعدل السنوي للنمو الاقتصادي (٪)	الإنتاج الزراعي (بالمليون دولار)	الطاقة الإنتاجية للمشروعات الصناعية (٪)
٢٥٨٧	١٪ - ٣٪	١٩٧٢	١٠٠٪
٢١٥٤ (٣ر٨٣٪)	(سالب) -	٤ر١٠٤٥ (٥٣٪)	- ٢٥٪
٤٣٣ (٧ر١٦٪)	انخفاض الاقتصاد الأفغاني بمعدل ٧٪ سنوياً	٦ر٩٢٦ (٤٧٪)	- (٧٥)

(٢) تبدو الأرقام التي أوردها تقرير منسق الأمم المتحدة عن الإنتاج المحلي غير واقعية بمقارنتها بأرقام انتاج القطاعات المختلفة، وتقديرنا أن الإنتاج المحلي قد انخفض إلى أقل من النصف.

نفقات ميزانية عام ٨٨ ـ ١٩٨٩، وارتفع نصيب عوائد صادرات الغاز الطبيعى بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٣ من ١٦٪ إلى ٤٥٪ من إجمالى الإيرادات.

* النفقات: تعاظم حجم النفقات العسكرية؛ فبعد ما كانت تمثل ٢ر١٩٪ من إجمالى النفقات قبل ١٩٧٨ مثلت ٦٤٪ في عام ١٩٨٥، وقد استغرقت النفقات العسكرية وإصلاح دمار الحرب ٨٧٪ من نفقات ٨٥/ ١٩٨٦.

* التضخم والأسعار: أدى الانخفاض الحاد فى الإنتاج وإصدار مبالغ نقدية بلا رصيد وانتشار العملات المزيفة إلى تضخم كبير فى أفغانستان، بلغ ٨ر٥٦٪ فى عام ١٩٩٠، وقد أدى هذا التضخم - إضافة إلى ظروف الحرب ـ إلى ارتفاع ضخم فى الأسعار خاصة المواد الغذائية التى ارتفعت أسعارها فى عام ١٩٨٩ بنسبة ١٢٩٥٪ من أسعار ١٩٧٨، كما ارتفع سعر الدولار الواحد فى السوق الأفغانية من ٤٣ إلى ٥٢٥ أفغاني ـ أى أنه تضاعف أكثر من ١٢ مرة.

* عرض النقود: ارتفع من ٣٤١٨٧ مليون أفغانى إلى ٩٠٠٩٣ مليون خلال الفترة من عام ٧٩ حتى ١٩٨٧، أى أنه زاد بنسبة ٥ ١٦٣٪.

* الديون الخارجية : تضاعفت ديون أفغانستان الخارجية ٨ر٢٥ مرة، إذ

... تابع جدول رقم -٤٠- أهم التغيرات في الاقتصـ

القطـــــاع	التجارة الخارجية		
المتغيرات / الحالـــة	العجز في التجارة الخارجية (بالمليون دولار)	رصيد الاحتياطي النقدي (بالميون دولار)	
الحالة في ١٩٧٨/٧٧	٢٢	٤٤١	
الحالة في ١٩٩٠/٨٩ ونسبتها إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	٥٨٥ر٨ (٢٦ر٦مرة)	٢٧٣ (٦١ر٩٪)	
حجم الدمار أو الانخفاض ونسبته إلى مستوى ١٩٧٨/٧٧	- (زاد العجز ٢٥٦٢ر٧٪)	١٦٨ (٣٨ر١٪)	

نقدرها الآن بحوالي ٤٦ر٤ بليون دولار جلها للإتحاد السوفيتى، فى حين أنها كانت ١ر٨ بليون دولار فى عام ١٩٧٧.

٧- حجم الخسارة الاقتصادية نتيجة للحرب:

* ١٠ر٩ بليون دولار قيمة الخسارة التقديرية للإنتاج القومى نتيجة للخسارة البشرية للحرب.

* ١٥ر٦ بلبون دولار نتيجة بيع الغاز الطبيعى للسوفيت بأقل من الأسعار العالمية وفق التقديرات الغربية لحجم الصادرات. وإذا أخذنا بأرقام حكومة كابل عن حجم الصادرات فإن هذا المبلغ ينخفض إلى ٢ر٥ بليون دولار.

* بليون دولار خسارة مالحق بالبنية الأساسية للزراعة (وفق تقديرات حكومة كابل عام ١٩٩٠).

* قدرت حكومة كابل دمار الحرب حتى أوائل ١٩٨٦ بمبلغ ٧٩٠ر٥ مليون دولار، وهذا المبلغ يعادل ٩١٪ مما أنفق على التنمية فى أفغانستان خلال العشرين عاماً السابقة للحرب.

وهذه الخسارة الاقتصادية والدمار يمتد أثرهما إلى الأجيال القادمة فى أفغانستان، فيجب ألا ننظر فقط إلى المبالغ التى تمثل قيمة الدمار وكلفة إصلاحه

ـــاد الأفغاني خلال فترة الحـــــــــرب

الدخل السنوي للفرد (بالدولار)	سعر الدولار (بالأفغاني)	السعر القياسي لأسعار المواد الغذائية (٪)	تصيب النفقات العسكرية من إجمالي النفقات (٪)
الأوضـــــــاع الماليـــــــة			
١٦٠	٤٣	١٠٠٪	٢ر١٩٪
١٥٠ (٨ر٩٣٪)	٥٢٥ (١٢٢١٪)	– (١٣٩٥٪)	– (٦٤٪)
١٠ (٢ر٦٪)	(زاد سعره ٤٨٢ أفغاني أي ١١٢١٪)	– (ارتفعت ١٢٩٥٪)	– (زادت النفقات ٧ر٢٣٥٪)

إصلاحه بل يجب النظر الى العائد المتوقع من استثمار هذه المبالغ فى مشاريع جديدة فى حالة عدم قيام الحرب والدمار، كما يجب النظر كذلك إلى الخسارة الناجمة عن توقف الاستثمار التنموى لموارد أفغانستان - كما هوالحال فى المعادن - نتيجة نشوب الحرب واستمرارها- فضلاً عن أوجه الدمار المعنوي التي لا يمكن تقديرها بحال.

أهم الآثار الناجمة عن الدمار الاقتصادي للحرب

ويمكننا إيجاز أهم الآثار الناجمة عن الدمار الاقتصادى الذى لحق بأفغانستان فيما يلى:

١ ـ أصبح الأفغان يعتمدون على الخارج فى سد احتياجاتهم الحياتية من القمح حتى طلقات المدافع؛ فنظام كابل ومن وقع تحت سيطرته يعتمدون فى ذلك على الاتحاد السوفياتى والكتلة الشرقية -سابقاً- فى حين يعتمد المهاجرون على الغرب، وهذا يشكل تبعية اقتصادية تُملى تبعية سياسية وتبعيات أخرى، فالسيطرة الاقتصادية السياسية أولى بدائل فشل السيطرة العسكرية، وقد عبر كشتمند عن مدى اعتماد بلاده على الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٨١ بقوله: «نحن نحصل على كل المواد الحيوية ووسائل الدفاع عن الثورة، وهى: الطعام، والسلاح، والمعدات، ومشتقات البترول، وسلع مادية أخرى من الاتحاد

... تابع جدول رقم -٠-٤- أهم التغيرات في الاقتصاد الأفغاني خلال فترة الحرب

القطـــــاع	... تابع الأوضاع المالية		
المتغيرات / الحالـــة	عرض النقود (بالمليون الأفغاني)	الديون الخارجية (بالمليون دولار)	سهم الاتحاد السوفيتي ودول الكومبكون في المساعدات الخارجية لأفغانستان (٪)
الحالة في ٧٧/١٩٧٨	٣٤١٨٧	٨ر١	-
الحالة في ٨٩/١٩٩٠ ونسبتها إلى مستوى ٧٧/١٩٧٨	٩٠٠٩٣ ٥ر٢٦٣٪	٤ر٤٦ (٢٥٨٪)	٩٧٪ من إجمالي المساعدات
حجم الدمار أو الانخفاض ونسبته إلى مستوى ٧٧/١٩٧٨	(زاد ٥٥٩٠٦ أي ٥ر١٠٦٣٪)	(تضاعفت ٨ر٢٥ مرة)	- -

السوفياتى». هذا فى عام ١٩٨١، والآن ونحن فى عام ١٩٩٠ -أي بعد ٩ سنوات من الحرب والدمار- لابد وأن يكون هذا الاعتماد قد استفحل، فقد ذكر راديو موسكو فى ١٩ يونيه ١٩٩٠ أن «كل شيء يُشحن من الاتحاد السوفيتى الى أفغانستان: الغذاء والوقود والسلاح وأوراق العملة الأفغانية وحتى الأوسمة والميداليات للجيش الحكومى».

٢ ـ تقليص دور أفغانستان الخارجى لمنع تصدير تجربتها وامتداد آثارها، ففى تقدير الشرق والغرب أن أفغانستان ـ وإن حكمها الأصوليون ـ لا تستطيع أن تنهض من عثرة الحرب إلا بعد فترة قد تصل إلى ثلاثين سنة وهذا يؤخر إمتداد تأثيرها الإسلامى القارى بحكم موقعها الجيوبولتيكى، خاصة على الأقليات الإسلامية فى الاتحاد السوفياتى والصين والهند، وكذلك على الشعب الباكستانى والإيرانى. ويرى الذين يخشون من تصدير التجربة الأفغانية أن استمرار الحرب بأفغانستان وانتقال الدمار الشامل من ريفها إلى حضرها يُعَمِق تقليص دورها الخارجي المستقبلي.

٣ ـ استنزاف موارد أفغانستان المعدنية ـ خاصة الهيدروكربونية مثل الغاز والبترول فى الشمال - من قبل السوفيات، وإن استمرار حكومة موالية لهم فى كابل يتيح فرصة أطول لهذا الاستنزاف مما يهدد بنضوب باطن الأرض بعد أن

احترق سطحها.

٤ ـ الضغط الاقتصادى على باكستان بما يشكله وجود المهاجرين الأفغان من عبء يزداد مع استمرار تدفقهم بعد اقتراب الحرب من المدن، وأيضاً بتوقف التجارة بين باكستان وأفغانستان، وبما تشنه حكومة كابل من حرب اقتصادية غير معلنة على الاقتصاد الباكستاني.

أهم تحديات عملية التنمية والإعمار ومتطلباتها

إن التحدي الأكبر الذي ينتظر الشعب الأفغاني فيما بعد انتهاء الحرب هو تحدي إعادة الإعمار والتنمية الشاملة، ونوجز أهم عناصر هذا التحدي فيما يلي:-

* دمار البنية الأساسية للاقتصاد الأفغاني.
* الانكشاف على الخارج: أيدولوجياً ومالياً وغذائياً وتقنياً.
* غلبة السلوك الاستهلاكي على السلوك الإنتاجي وقيمه.
* ضعف المستوى الحضاري البشري.
* ضعف الأمن والاستقرار الداخلي.

وهناك متطلبات أساسية لبدء عملية الإعمار والتنمية وأهم هذه المتطلبات:-

* انتهاء الحرب واستقرار الأمن.
* قيام كيان سياسي موحد ذو سلطة قوية ومؤسسات سيادية فاعلة.
* بناء وتكوين المؤسسات الاقتصادية الأساسية للدولة.
* تبني أيدولوجية واضحة، تنظم جوانب المجتمع كافة.
* اتباع سياسة تخطيطية إنمائية شاملة (التخطيط التأشيري).

على أن المطلب الأساسي لبناء أفغانستان المستقبل؛ هو: تنمية مواردها البشرية. فمن المسلم به أن المجتمع الذي لايستطيع تنمية إنسانه غير قادر في نهاية الأمر على تنمية أي شيء آخر؛ فالإنسان هو صانع عملية التنمية وهو هدفها. وتنمية الموارد البشرية تعني أساساً تمكين البشر من الاستخدام الكفئ للأصل الرئيس الذي يملكونه وهو قدرتهم على العمل.

وفي الدول الفقيرة الأقل نماء -مثل أفغانستان- تصبح تنمية الموارد البشرية

واستثمارها حتمية لاغنى عنها؛ حيث لامورد أهم من البشر الذين هم في الوقت نفسه مكمن التخلف والفقر.

★ ★ ★

وفى الختام نقول إن الحرب فى أفغانستان ستظل نموذجاً لمقدرة القوى الكبرى على إدارة الصراعات المحلية والإقليمية - لاسيما في العالم الإسلامي - بطريقة تُفضي الى دمار شامل لبلد - أو أكثر - قد يؤدى استقراره وعيشه فى سلام إلى استقلاليته عن هيمنة هذه القوى الكبرى.

فالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية تمدان الأطراف الأفغانية المتصارعة بسلاح لايحقق النصر لأحدهم وإنما يحقق استمرار الحرب والدمار والاستنزاف، بحيث لاتضع الحرب أوزارها إلا وقد خر هذا البلد بأكمله صريعاً اقتصادياً وسياسياً تحت أقدام القوى الكبرى، وهو ما فعلته هذه القوى مع العرب فى صراعهم مع اليهود باسم «التوازن العسكرى فى المنطقة» ، ومع العراق وإيران فى حربهما، وهو ما تفعله الآن فى الخليج منذ الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠م.

أما عن المسئولية المباشرة للاتحاد السوفيتى عما لحق بأفغانستان من دمار فقد أثبتها قادة الكرملين - بما فيهم جورباتشوف - بإدانتهم لتدخل قواتهم هناك ووصفهم هذاالعمل بأنه إجرامى وغير أخلاقى، ونكتفى هنا بذكر ما صرح به السفير السوفيتى فى كابل «ب. ن. باستوخوف» فى ١٤ يونيو ١٩٩٠ لصحيفة البرافدا ونقله راديو موسكو - قال السفير - : «دائماً أفكر: مصانع الخبز ومشروع «جان جلاك» ووحدات بناء المنازل ، تم تشييدها كلها قبل ثورة أبريل ١٩٧٨. ثم أنفقنا نحن ١١ عاماً فى تدميرها، نحن فقط دمرنا الأشياء...» وهذه الاعترافات وغيرها توجب على الاتحاد السوفيتى دفع تعويضات حرب لهذا البلد المدمر.



معهد الدراسات السياسية

تأسس معهد الدراسات السياسية في إسلام أباد عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م أي مع بداية القرن الخامس عشر الهجري، ليكون أول معهد من نوعه في العالم الإسلامي. وهو معهد بحثي تدريبي يقوم بالبحوث والدراسات التي تتعلق بالسياسات العامة ورسم الاستراتيجيات. وقد أصبح المعهد اليوم منتدى مستقلاً للحوار المتخصص والمناقشات الهادفة، من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات التي تعقد لخدمة القضايا المحلية والإقليمية والعالمية وخاصة القضايا المتصلة بالعالم الإسلامي.

ويسعى المعهد إلى الارتقاء بالأمة لتنظيم شؤونها الداخلية وتأصيل هويتها الفكرية والثقافية بعد تحررها من الاستعمار الخارجي واستكشاف دورها الريادي العالمي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتيسير فهم رؤيتها الصحيحة للإنسان والكون والحياة، من خلال البحث التجديدي والتفكير النقي الصافي والتقويم الدقيق للسياسات والأعراف السائدة وطرح البدائل الإسلامية العملية والاستفادة من جميع التجارب الإنسانية التي لا تتعارض مع القيم الإسلامية.

وقد أنشئ القسم العربي بالمعهد سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م للإسهام في استشراف مستقبل الأمة وقضاياها سياسياً وإعلامياً بالبحوث والتحليلات اليومية والأسبوعية والشهرية ونشر أهمها باللغة العربية، والسعي لتهيئة رؤية سياسية واجتماعية وافية وواعية عن القضايا الإسلامية وفي مقدمتها قضايا الجهاد الإسلامي في أفغانستان وفلسطين وكشمير وأرتيريا وغيرها.

★ إصدارات القسم:

- (قضايا دولية) تقرير أسبوعي.
- (أفغانستان، الحاضر والمستقبل) تقرير شهري.
- تقارير ودراسات غير دورية.

★ ومن مشروعات المعهد المستقبلية:

- تدريب الشباب المسلم سياسياً وإعلامياً وفي مجالات إدارة المكاتب والتخطيط الاجتماعي والبرمجة.
- تجهيز الأرشيف والأدلة البيلوغرافية والإحصائية، والكشافات اللازمة للباحثين.
- إعداد بحوث ودراسات موضوعية عن القضايا المختلفة التي تهم الأمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وسياسات التنمية اللازمة لخروج الأمة من التخلف والأزمات المتلاحقة.
- يتعاون المعهد منذ أوائل عام ١٩٩١م في إعداد موسوعة أفغانستان المجاهدة التي يشرف عليها فريق من الأفغان المتخصصين. وقد يستغرق إعداد الموسوعة من ٤ ـ ٥ سنوات بمشيئته تعالى، وينوي المعهد إعداد مجموعة دراسات وكتب وقصص أطفال واقعية محفزة ودائرة معارف مبسطة للناشئة عن آسيا الوسطى بعد توفر الإمكانات البشرية والمادية.

★ ومن أهم الدراسات والكتب التي تحت الطبع باللغة العربية:

- الخبرات التاريخية وحرب الخليج.
- سياسات التنمية في أفغانستان.
- السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
- الاستراتيجيات الدولية في القضية الأفغانية.
- دليل الشخصيات المؤثرة في القضية الأفغانية.